منتدى غزة
للدراسات السياسية والاستراتيجية
الثامن

-التحولات في النهج السياسي الفلسطيني
-نحو كسب التأييد الدولي من أجل القضية الفلسطينية

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير:

د. خالد شعبان

هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

طباعة وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو
خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة
إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر
كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو
مؤسسة فريديش إبيرت

المحتويات

تقديم

- 5 كلمة مركز التخطيط الفلسطيني..... أ.مجد الوجيه مهنا
- 7 كلمة مؤسسة فريدريش ايبيرت الالمانية..... د.أسامة عنتر

الجلسة الأولى: مراجعة فكرية جديدة للسياسات الفلسطينية

- 9 نحو برنامج عمل وطني موحد-الاطار والأدوات..... د.مصطفى البرغوثي
- 13 أهمية المصالحة لرسم استراتيجية فلسطينية موحدة..... د.ابراهيم أبراش
- 35 كيفية مواجهة السياسات الإسرائيلية فلسطينياً..... أ.هاني المصري

الجلسة الثانية: الرؤية الاقتصادية في دعم النهج السياسي الفلسطيني

- 46 التحديات الاقتصادية التي تواجه السلطة في المرحلة القادمة..... د.سمير عبد الله
- 71 الاستراتيجيات الاقتصادية المطلوبة لدعم النهج السياسي الفلسطيني..... د.مازن العجلة

الجلسة الثالثة: مأسسة القرار السياسي الفلسطيني

- 84 دور منظمة التحرير الفلسطينية في التحولات السياسية..... د.أحمد مجدلاني
- 92 دور مؤسسات الدولة الفلسطينية التنفيذية والتشريعية..... أ.مجد الوجيه مهنا
- 107 دور المجتمع المدني في تعزيز القرار والنهج السياسي الفلسطيني..... أ.محسن أبو رمضان
- 117 مداخلات وتعقيب.....

القسم الثاني

تقديم

141 كلمة مركز التخطيط الفلسطيني..... أ.مجد الوجيه مهنا

146 كلمة فريد ريش اير الألمانية..... أ.أنغرد روس

الجلسة الأولى: القضية الفلسطينية من المنظور الأوروبي

148 التحولات السياسية الأوروبية تجاه الصراع في الشرق الأوسط..... أ.أورليكا هاور

151 محددات كسب الدعم السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية..... أ.د.خالد صافي

171 تعقيب..... د.عبد الله الإفرنجي

الجلسة الثانية: القضية الفلسطينية من المنظور الأمريكي

174 الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه الصراع في الشرق الأوسط..... باحث غربي

178 محددات كسب الدعم السياسي الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية..... د.مخيمر أبو سعدة

الجلسة الثالثة: الدولة الفلسطينية من منظور المنظمات الدولية والرأي العام العالمي

الجهود الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن والانضمام

189 للمنظمات الدولية..... أ.عصام يونس

دور وسائل الاتصال والإعلام المحلية والدولية في تغيير الصورة النمطية عن

196 الفلسطينيين..... أ.سعود أبو رمضان

214 مداخلات.....

Abstract

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا*

الاخوة والاخوات الحضور،

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي يقيمه مركز التخطيط الفلسطيني للسنة الثامنة على التوالي.

يمر مشروعنا الوطني هذه الأيام بمجموعة من المتناقضات والتحديات الخطيرة الداخلية والإقليمية، تكاد تعصف بالمشروع الوطني الفلسطيني نفسه وعلى رأسها الانقسام الفلسطيني، وعقم محاولات المصالحة، والحوار الضاج الدائر حول سبل ونهج تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بين المقاومة والمفاوضات، فضلاً عن متغيرات إقليمية تركت آثار عميقة على التحالفات والمواقف من القضية الفلسطينية، والتي أقلت بدورها مزيداً من المهام على كاهل الشعب الفلسطيني والقوى السياسية الفلسطينية. فضلاً عن إنهيار المفاوضات بسبب تعنت الطرف الإسرائيلي وازدياد انحراف الإدارة الإسرائيلية نحو اليمين كما لاحظنا في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.. والاعتداءات العسكرية الهمجية الممنهجة الإسرائيلية ضد قطاع غزة مع الدفع باتجاه فرض حلول تخرج بالكامل عن الآمال بل المشروع الوطني الفلسطيني نفسه، يضاف إلى ذلك تحديات اقتصادية أخذت تهدد مستقبل الشعب الفلسطيني وفرص تطوره ونمائه.

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني.

في خضم كل هذه الأمواج المتلاطمة هناك إنجازات مضيئة يمكن لها أن تعمل رافعة للمشروع الوطني الفلسطيني، وهي الإنجازات التي حققتها القيادة الفلسطينية بانتزاع الاعتراف الدولية الفلسطينية كعضو مراقب، والانضمام إلى المؤسسات الدولية كمحكمة الجنايات الدولية فضلاً عن جهود الإصلاح للتحويل إلى دولة فلسطينية التي يمكن بمجملها أن تفرض مساراً واعداً جديداً على النهج السياسي الفلسطيني.

من هنا جاء موضوع منتدانا لهذا العام "التحولات في النهج السياسي الفلسطيني" كمحاولة استشرافية تنطلق من وقفة ومراجعة جدية للسياسات الفلسطينية للوقوف على أوجه الخلل وشروط الانطلاق نحو صياغة برنامج وطني موحد مع أخذ المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار، والتركيز على المكتسبات وعلى رأسها الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في هذه الصياغة.

وسنحاول عبر الأوراق المقدمة تقديم توصيفاً دقيقاً لآليات العمل والأدوات السياسية والدبلوماسية في هذا النهج كما سيتم التعرض إلى الجهات الفاعلة والمسؤولة عن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي ودعمه وإنجاحه. بدءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات الدولة الفلسطينية وانتهاءً بمؤسسات المجتمع المدني.

أخواتي وأخوتي الحضور

نأمل في هذا المنتدى أن نستطيع الوصول بشفافية تامة إلى مكامن الخلل المهددة لمشروعنا الوطني الفلسطيني والوقوف على السبيل الأمثل للخروج والانطلاق نحو صياغة برنامج سياسي وطني موحد بمشاركة جميع قوى الشعب الفلسطيني وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الأوراق المقدمة ومن خلال نقاشكم الذي سيثري بالتأكيد حوارنا.

شكر عميق لمؤسسة فريدريش آيبرت ومديرها د. أسامة عنتر في قطاع غزة على تعاونها معنا، باعتباره الشريك الأساسي على مدار سنوات عقد "منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية".

وشكراً

كلمة مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية

د.أسامة عنتر*

الأخت الفاضلة مجد الوجيه مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني،

الأخوة الأخوات الحضور كل باسمه ولقبه،

اسعد الله صباحكم بالخير

يسعدني اليوم حضوركم، ويسعدني التعاون المشترك بين مؤسسة فريدريش أيبرت ومركز التخطيط الفلسطيني منذ تسعة أعوام.

والمؤتمر اليوم يتناول موضوعاً هاماً له دلالاته وهو التحولات في النهج السياسي الفلسطيني، إذ مما لا شك فيه أن الموقف السياسي الفلسطيني، في حالة عدم استقرار، الجميع يعلم أن هناك تناقضاً في النهج السياسي بين الحركتين فتح وحماس، وعدم المقدرة على صياغة استراتيجية سياسية موحدة، مع العلم أن الأولويات تتمثل في ترتيب البيت الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية ورسم سياسة فلسطينية قادرة على تحمل المسؤوليات وتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني المتمثل بالتحرك وإقامة الدولة الفلسطينية، لقد كان اختيار المتحدثين من الضفة الغربية وقطاع غزة رسالة مهمة لوحدة الوطن والتعرف على وجهات النظر المختلفة

* مدير مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية-غزة

من أجل الوصول إلى القواسم المشتركة التي يتم البناء عليها في تحديد البوصلة نحو الهدف المنشود.

الأخوات الأخوة

المتأمل للموضوع الحالي يلاحظ أن الجميع مقصر ونقص هنا مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والتشريعية والحركات السياسية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، ليس عيباً أن تتم مراجعة فكرية ونقدية شاملة لما حدث في العقدين الآخرين من الزمن، والتعرف على أسباب فشل العملية التفاوضية مع إسرائيل، وأسباب تدهور الحالة الداخلية الفلسطينية، ولكن العيب يكمن في تعميق استمرار الانقسام السياسي، لذا يجب العمل على إيجاد الاطار والأدوات المناسبة والقواسم المشتركة من أجل بلورة برنامج وطني موحد، وهو البوابة الأساسية لتحقيق وإقامة الدولة الفلسطينية.

وشكراً لحضوركم وفقكم الله ورعاكم

نحو برنامج عمل وطني موحد الاطار والأدوات

د. مصطفى البرغوثي

أولاً تحيتي لكم ولكافة الأشقاء والأخوة:

للأسف في كثير من الأحيان ننتشغل في الصراع بين بعضنا البعض، مع أن قضيتنا مع الاحتلال هي الأساس وكيف نواجهه، وكيف نواجهه يمينية المجتمع الإسرائيلي وكيف نستطيع أن نحقق اهداف شعبنا في ظل طبيعة العزل الذي نواجهه، وخطورة هذه الأوضاع علينا، ولذلك هناك مجموعة من المفاهيم الأساسية التي لا بد من العودة إليها:

النقطة الجوهرية هي المفاوضات، ما هي المفاوضات ولماذا نلجأ إلى المفاوضات؟ الملاحظ بعد 21 عاما بعد اتفاق أوسلو ندرك أن القبول بالمفاوضات بالنسبة لإسرائيل لم يكن سوى وسيلة استخدمتها من اجل استكمال مشروع الحركة الصهيونية في الضفة الغربية ومدينة القدس، وبالتالي اذا كان ميزان القوى مختلاً فهذا يعني أن المفاوضات لا يمكن أن تنتج شيئاً إيجابياً لصالح الشعب الفلسطيني.

وفي هذه الحالة فإن الهدف الاستراتيجي يجب أن يكون تغيير ميزان القوى أولاً، وتغيير ميزان القوى يمكن أن يتم بوسيلتين، إما بالممانعة بكل أشكالها أو بالمقاومة أيضاً بكل أشكالها.

وأنا اعتقد أن ميزان القوى المختل بيننا وبين إسرائيل لا يمكن تعديله إلا بمقاومة هذا الوضع بكل الأشكال الممكنة. طبعاً عندما أتحدث عن المقاومة، هناك أشكال مختلفة للمقاومة، فهناك المقاومة المسلحة الشعبية والمقاومة السياسية... الخ. أنا اعتقد أن ظروفنا الحالية تفرض أشكالاً إبداعية للمقاومة التي تؤدي إلى توازن القوى العادل ولا ينبغي أن ننسى أنه من المتعارف عليه دولياً أن استخدام القوى المسلحة كانت بالأساس للدفاع عن النفس، لأن المواجهة عادة تكون هدفها، إما لتغيير ميزان القوى أو منع تغيير ميزان القوى. لذلك لا نتفاجأ من أن ترسانة إسرائيل التي استخدمتها في قطاع غزة في الـ 8 سنوات الأخيرة كان هدفها أن تعمل على تغيير ميزان القوى لتستكمل ترتيبها لعملية المفاوضات سواء على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية.

سؤال المركزي اليوم بالنسبة لي، ما هي الوسائل التي نستطيع

استراتيجياً أو الأدوات التي يمن أن نستعملها للإسك بزمام الأمور؟

نحن نعتقد أن هذا يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة، هذا الهدف الاستراتيجي يمكن أن نحققه بأربعة أدوات.

الأداة الأولى، هي المقاومة الشعبية خصوصاً في الضفة الغربية وفي مدينة القدس، هذه المقاومة الشعبية التي تأخذ أشكالاً مختلفة منذ 14 عاماً، منذ بدأت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، هذا لا يعني أن المقاومة الشعبية جديدة على شعبنا الفلسطيني.

حركة المقاومة الشعبية الفلسطينية التي برأيي تتقدم وتتصاعد وإن كانت تجري حتى الآن على شكل موجات تصل تقريبا إلى الانتفاضة، كما جرى في القدس في العام الماضي من شهر حزيران وتموز، هذه المقاومة الشعبية تجري على شكل موجات ولكن تترسخ وتعمق، ومن واجب القوى الفلسطينية جميعاً أن ترمي بجحر فيها لا أن تركبها فقط بل تشارك فيها بكل طاقتها وقوتها. هذه المقاومة الشعبية ستكون ناجحة إذا ما تزامنت مع الأداة الثانية وهي حركة المقاطعة وفرض

العقوبات وسحب الاستثمارات من إسرائيل، حركة المقاطعة وحركة العقوبات حركة مؤثرة جدا ومهمة جدا وتنتشر الآن في الدول بشكل واسع. وهناك شركات إسرائيلية أغلقت مخازنها في بلدان عديدة مثل شركة هارفرد، هناك أيضا حركة من المقاطعة في المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا.

الأداة الثالثة: هي الحاجة للوحدة وإنهاء الانقسام لابد أن يكون للشعب الفلسطيني قيادة وطنية موحدة، الدكتور حيدر عبد الشافي رحمه الله كان يطالب بذلك منذ أكثر من 14،15 عاما ولو أصغي لمثل هذا النداء ما كنا وصلنا إلى الاوضاع التي نعيشها الآن. وبدون قيادة موحدة لن نستطيع أن نحقق أهدافنا، ولا يستطع طرف أن يسقط الطرف الآخر، ولن أطيل في هذا المجال لأن الدكتور إبراهيم طبعاً سيتحدث عنه.

ولكن أريد أن أثبت وأؤكد أن كل تجاربنا وتجارب جميع حركات التحرر الوطني في العالم بأسره أكدت انه لا يمكن لأي استراتيجية أن تنجح إن لم يكن هناك حركة موحدة، وقيادة وطنية موحدة واستراتيجية وطنية موحدة.

العنصر الرابع والأخير، الذي أريد أن أتحدث عنه وهو الأداة الرابعة والمهمة جداً هي ضرورة دعم حقوق الناس، وأنا تجولت بالقدس قبل أيام ورأيت المعاناة الهائلة التي يعيشها أبناء شعبنا وبنات شعبنا هناك في كل بيت وكل مدرسة، وهناك قرى تريد إسرائيل إبادةها بالكامل، وهناك قرى محاصرة كل دقيقة في رام الله والقدس. وهناك قرى تنتهك كل يوم أراضيها، وهؤلاء الناس لا يستطيعون أن يواجهوا الاحتلال ومحاولات التهجير والضم لذلك يجب أن يكون هناك إسناد حقيقي لحقوقهم.

نخلص إلى أن هذه العوامل هي التي يجب أن نركز عليها إن اردنا أن نغير الوضع، دون تغيير ميزان القوى لا نستطيع أن نحصل على شيء، لا تفكروا أبدا في الحديث عن قرار فرنسي في الأمم المتحدة معتقدين أنه سيثير حلاً. للأسف هذا المشروع، يتضمن نقاطاً لا يمكن لأي فلسطيني أن يقبل بها، مثل الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وإنكار حق أبناء الشعب الفلسطيني، وإنكار حق العودة فقد

ورد في المشروع الفرنسي، إشارة عن إلغاء حق العودة وتحويله إلى حق تعويض، وباستبدال العودة بالتعويض. طبعاً في هذه الحالة يفترض من الدول الأخرى أن تقم مثل هذا، أمر مشين لا يمكن ولا يجب على أي فلسطيني أن يقبل به. كذلك في موضوع القدس يتحدث المشروع عن أن القدس ستكون عاصمة للدولتين، هذه صيغة مهمة وخطيرة نتيجة ستؤدي إلى أن تبقى إسرائيل مسيطرة على القدس بكافة مكوناتها.

لذلك أنا أحذر من التعاطي مع حكومة نتنياهو أو التفاعل معها إلا عن طريق واحد هو مواجهتها ومقاومتها والعمل على إسقاطها، وليس التفاوض معها. أي حديث عن تفاوض مع حكومة نتنياهو، لن يكون سوى وسيلة تستعملها غداء لجرائمها القادمة.

شكرا لكم وشكرا لإعطائي الفرصة للحديث لكم

أهمية المصالحة

لرسم استراتيجية فلسطينية موحدة

أ.د/ إبراهيم أبراش

مقدمة

أصبح مصطلح المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الفلسطيني لفظا مملوجا فاقدا للمصداقية والمعنى عند الجمهور الفلسطيني ليس لأن الشعب لا يريد المصالحة بل لأن كثرة استعمال الكلمة وتكرارها على لسان السياسيين لا يقابلها مخرجات تصالحية على أرض الواقع، ولأن لبسا وغموضا يكتنف مفهوم المصالحة عند كل طرف من اطراف الانقسام، ولأن كل الأطراف السياسية باتت تخفي فشلها وعجزها من خلال حديثها عن المصالحة وتحميل الطرف الآخر مسؤولية الانقسام وفشل المصالحة، ولكن الأهم من كل ذلك لأن حديث المصالحة ولقاءات المصالحة وإشكالاتها غطت على القضايا الجوهرية المتعلقة بالاحتلال وكيفية مواجهته. ومع ذلك فإن الكل يدرك بأن استمرار الانقسام يشكل عائقا أمام وضع استراتيجية وطنية تواجه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية، وأن وجود حكومة وفاق وطني قد يشكل مدخلا لتفكيك قضايا الخلاف والتمهيد لمصالحة استراتيجية راسخة.

مما لا شك فيه أنه لا يمكن الحديث عن استراتيجية وطنية أو وحدة وطنية دون المصالحة الوطنية التي تعني التوافق على ثوابت ومرجعيات العمل الوطني المتجه نحو مواجهة الاحتلال، بل يمكن القول إن مصطلح المصالحة رديف لمصطلحي الاستراتيجية الوطنية المشتركة ومصطلح الوحدة الوطنية. وهنا يجب التفريق بين المصالحة بمعنى التوافق على المشاركة في الحكومة وفي سلطة تحت الاحتلال وتقسيم مغانمها، أو مصالحة لإدارة وحل مشاكل قطاع غزة وإعمارها فقط، هذه المصالحة لا توفر متطلبات المصالحة الوطنية الحقيقية بل يمكن اعتبارها مصالحة مصالح، أما المصالحة الوطنية الحقيقية فهي المصالحة الاستراتيجية ذات المسارات المتعددة والتي تضع على سلم أولوياتها الوحدة الوطنية لمواجهة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين .

سنقارب أهمية المصالحة الوطنية ووجود حكومة وفاق وطني لوضع استراتيجية فلسطينية لإنهاء الانقسام ومواجهة الاحتلال من خلال المحاور التالية :

المحور الأول: في تعريف الاستراتيجية وأهميتها بالنسبة لحركات التحرر

الوطني

المحور الثاني: هل يمكن أن تشكل الانتخابات مدخلا للمصالحة وبناء

استراتيجية وطنية؟

المحور الثالث: هل يمكن أن تشكل حكومة التوافق مدخلا للمصالحة وبناء

استراتيجية وطنية ؟

المحور الأول

في تعريف الاستراتيجية وأهميتها بالنسبة لحركات التحرر الوطني

الاستراتيجية بما هي رؤية وتخطيط ومنهج في العمل تحيط بكل المصالح والمخاطر القومية، تربط الحاضر بالماضي وتستشرف المستقبل، تنطلق من رؤية علمية للواقع بكل مكوناته وتشابكاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، محلية ودولية، إنها فن التوفيق بين الإمكانيات القومية بكل مكوناتها من جانب والأهداف القومية من جانب آخر، هذه الاستراتيجية هي الأساس الذي تقوم عليه سياسات الدول والكيانات السياسية العقلانية. الاستراتيجية تؤسس على المصلحة الوطنية العليا أو ثوابت الأمة التي هي محل توافق وطني ولا تخضع لألاعيب السياسيين ومناوراتهم.¹

وضع الاستراتيجيات وتنفيذها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود مؤسسة قيادة² كفؤة تعتمد على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات، وما يميز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة و الزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي، أنه في الأولى يتم الاشتغال في إطار رؤية استراتيجية للمصالح القومية العليا، فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة وهدفهم السلطة ومنافعها، الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق

¹ - أول استعمال لكلمة الاستراتيجية Strategy كان في المجال العسكري وتعني فن التخطيط في الحرب وهذا ما نلمسه من خلال تعريفاتها الأولى على يد أهم الاستراتيجيين فعرها كلاوفيتز Carl von Clausewitz منذ القرن التاسع عشر وفي كتابه (فن الحرب) بأنها (فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب) أما [ليند هارت](#) Basil Henry Liddell Hart فعرها بأنها: (فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة).

² - ومن المفكرين الذين ربطوا الاستراتيجية بالقيادة القائد الألماني هولموتولتكه Helmuth von Moltke حيث عرف الاستراتيجية بأنها: (الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب) .

مصالح الأمة فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفا بحد ذاته وقد يضحون بمصالح الأمة من أجل السلطة وما تدره عليهم من منافع. أية ممارسة سياسية بدون استراتيجية تصبح نوعا من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللازمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها.

إذا كان المفهوم العام والمعاصر للاستراتيجية لم يعد شأننا يخص الدول وحالات الحرب فقط بل يتجاوزها إلى المؤسسات والشركات والتعليم الخ، لأن الاستراتيجية باتت رديف العقلانية في إدارة الكيانات الكبرى، فإن الشعوب الخاضعة للاحتلال وحركاتها التحررية أحوج ما تكون لاستراتيجية كفاحية ونضالية لمواجهة الاحتلال، وقد عت كل حركات التحرر الحاجة للاستراتيجية فوضعت النظريات حول استراتيجيات حرب العصابات وحرب الشعب والمقاومة الشعبية والعصيان المدني الخ³. أهم مكونات استراتيجية حركات التحرر الوطني هي الاتفاق على الأهداف الوطنية وعلى الوسائل أو الأدوات التي تضمن تحقيقها، ودائما يرتبط نجاح أو فشل استراتيجيات حركات التحرر ليس باختلال موازين القوى مع العدو بل بمدى وجود مؤسسة قيادة قادرة على تعبئة الشعب وحشده حول برنامجها الوطني، وفي وجود وحدة وطنية.

في الحالة الفلسطينية الراهنة يبرز غياب الاستراتيجية من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثابتة، والاختلاف حول الوسائل، والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء. هذا الغياب للاستراتيجية أدى لفشل معم على كافة الأصعدة، وأدى لحالة تيه سياسي تتخبط فيه كل مكونات النظام السياسي وخصوصا بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة في يونيو 2007 وفصل غزة عن الضفة ، لذا فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب

³ - يعتبر الزعيم الصيني ماو تسي تونغ أهم من وضع كتب حول استراتيجية حرب الشعب كما تم تطبيقها في الثورة الصينية، ويمكن الرجوع لاستراتيجية حرب العصابات وحرب الشعب في الصين وفي تجارب شعبية حول العالم من خلال كتاب : روبرت تايلر، حرب المستضعفين، ترجمة وتحقيق محمود سيد رصاص ،لمؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981.

القضية الفلسطينية ليست قدرا من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط، فالقدر محايد في الشؤون السياسية، وإسرائيل وإن كانت عدوا قويا إلا أن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهته وليس تبرير عجزها بوجوده.

الخلل يعود لغياب استراتيجية فلسطينية واضحة، سواء استراتيجية تجسد مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها، أو استراتيجية تجسد مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها، لذا وفي ظل التباعد الزمني ما بين مرحلة التحرر الوطني التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية منتصف ستينيات القرن الماضي والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية وعلى رأسها الانقسام، وفي ظل تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وفي جوهرها القضية الفلسطينية، فالأمر يتطلب استراتيجية وطنية متعددة المسارات لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني ولكن في نفس الوقت تنفتح على مسارات جديدة للعمل السياسي.

مأزق المشروع الوطني كنتاج لغياب الاستراتيجية

إن كان يجوز القول بأن الاختلاف على الأهداف ووسائل تحقيقها أمر محايد للحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنواتها الأولى نظرا لخصوصية القضية الوطنية من حيث أبعادها التاريخية والدينية وتداخلها مع قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث لم تستقر منظمة التحرير على أهدافها واستراتيجية تحقيقها سوى سنوات قليلة⁴ إلا أن اختلافات تلك الحقبة كانت في بيئة عربية ودولية تسمح بشكل من الاستراتيجية الواحدة التي تسمح بالتعايش بين القوى المختلفة داخل

⁴ - لم يستمر الميثاق القومي الأول لمنظمة التحرير سوى 4 سنوات ففي عام 1968 تم التحول إلى الميثاق الوطني وأدخلت تغيرات على نصوص الميثاق وعلى قيادة المنظمة، وفي عام 1971 اتخذ المجلس الوطني قرارات تعتبر تجاوزا للميثاق وخصوصا عندما تحدث عن العلاقة باليهود والتمييز بين اليهودية والصهيونية، وفي تلك الجلسة تم تبني فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون واليهود والمسيحيين. ثم توالى التغييرات والتحويرات فيما يتعلق باستراتيجية التحرير وبأهداف الشعب الفلسطيني.

منظمة التحرير، كما أن عدم وجود سلطة ومغانم سلطة آنذاك كان يحد من إمكانية تصعيد الخلافات إلى درجة الاقتتال الدموي.

بعيدا عن الشعارات الكبيرة والأيديولوجيات المخادعة والوعود البراقة فإن العمل السياسي الفلسطيني ومنذ التعاطي مع عملية التسوية السياسية يشغل بدون استراتيجية واضحة المعالم، الأمر الذي أدى إلى حالة التيه السياسي المعقدة، من المواطن العادي حتى المسئول والقيادي، من السلطة وفصائل منظمة التحرير إلى حركة حماس، وأصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة، وخصوصا بعد انقلاب حماس على السلطة ومنظمة التحرير في يونيو 2007.

حالة التيه نلمسها عند السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح⁵، من خلال حالة الحيرة والتخبط ما بين العودة للمفاوضات على أساس الاتفاقات الموقعة أو تغيير مسار العملية السلمية بما يتوافق مع مستجد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة، ونلمسها في التضارب ما بين الحديث عن مقاومة شعبية وانتفاضة ثالثة من جانب، وخشيتها من أن تؤدي الانتفاضة إلى فقدان سيطرتها في الضفة أو توظيف حركة حماس للانتفاضة للانتفاض على السلطة من جانب آخر، ونلمسه في التضارب ما بين رغبتها في مصالحة تعيد الاعتبار للشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني من جهة، وخشيتها من مصالحة قد تثير عليها إسرائيل وواشنطن من جهة أخرى.

والتيه الناتج عن غياب الاستراتيجية نلمسه عند حركة حماس، فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر وتارة تتحدث عن استعداد للاعتراف

⁵ - من المهازل السياسية التي تعكس حالة غياب التخطيط والاستراتيجية ما جرى في الانتخابات البلدية في الضفة في أكتوبر 2012 حيث تناقست على المجلس البلدي لمدينة نابلس قائمتان واحدة برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأخرى برئاسة أمين مقبول أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" الذي أكد أن اللجنة المركزية للحركة كلفته برئاسة قائمة الحركة "قائمة الاستقلال والتنمية". هذا يعني إما هزيمة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو هزيمة أمين سر حركة فتح، وهذا ما جرى مع أمين مقبول .

بدولة في الضفة وغزة، تارة ترفض المفاوضات وأية اتصالات مع واشنطن وتل أبيب، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسئول أمريكي أو أوروبي وأخيرا سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين حول الهدنة طويلة المدى مقابل فتح ميناء وتكريس الانقسام، تارة تتحدث عن المقاومة فيما هي تحول المقاومة كإحدى آليات صناعة دولة غزة، أو مقاومة لحماية كيانها في غزة وليس مقاومة لتحرير فلسطين، وتتصدى لمن يريد المقاومة خارج إطار هذه الرؤية، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة، تارة تقول بأنها تريد المصالحة وتارة تعمل كل ما من شأنه إعاقة المصالحة، تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف الصواريخ من غزة، فتدرد الفصائل بالقول إنه لم يحدث هكذا اتفاق الخ. غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة لأنه تيه من كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ.⁶

غياب الاستراتيجية المؤدي لأزمة النظام السياسي الفلسطيني ليس خلا ظرفي عابر، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفيا، خلل صاحب المشروع الوطني منذ نشأته الأولى - وإن بدرجات متفاوتة-، الأمر الذي يستدعي مراجعة استراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية ولا نستثنى من ذلك أحزاب اليسار ومؤسسات المجتمع المدني.

إن كانت توجد استراتيجية وطنية الآن فما هي مكوناتها من حيث الهدف والوسيلة والإطار والمرجعية؟ وإن كان توجد استراتيجية وطنية فهل هي استراتيجية المقاومة والجهاد التي تقول بها حركة حماس وحركة الجهاد؟ أم استراتيجية السلام والتسوية التي تقول بها منظمة التحرير الفلسطينية؟. لو كان عندنا استراتيجية وطنية حقيقية لكان عندنا ثوابت محل توافق وطني، لو كان عندنا استراتيجية وطنية ما كان الانقسام وما كان فشل المصالحة وفشل مئات جولات الحوار، لو كان لدينا

⁶ - إن كان غموض الخطاب السياسي لحركة حماس يدخل في باب التكتيك والمناورة السياسية، إلا أنه يعود أيضا إلى الأيديولوجية الدينية عند حماس وجماعات الإسلام السياسي التي تعتمد مفهوم (التقية) الذي يبرر القول على خلاف النوايا الحقيقية بل وتبرر الكذب على من يعتبرون كفارا أو من غير الجماعة الإسلامية .

استراتيجية وطنية ما وُضعت وثائق متعددة ومواثيق شرف لإعلان القاهرة 2005 ووثيقة الوفاق الوطني 2006 واتفاق القاهرة 2008، وورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في مايو 2011، وتفاهات مخيم الشاطئ 23 أبريل 2014 حول تنفيذ اتفاق المصالحة، وكلها لم تنفذ حتى اليوم، لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما كانت كل المؤسسات القائمة فاقدة للشرعية الدستورية (حسب مقتضيات القانون الأساسي) ولشرعية التوافق الوطني، لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما كان هذا التراشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير ما بين من يفترض أنهم قادة المشروع الوطني، لو كان لدينا استراتيجية وطنية ما كان تعثر حكومة التوافق الوطني بالقيام بعملها.

إن كل ما سبق من تشكيلات سياسية وبرامج حزبية يؤكد غياب استراتيجية عمل وطني، وإن استمر كل حزب وحركة في التصرف باعتباره يمثل البرنامج الوطني و صاحب الاستراتيجية الصحيحة، واستمر في تحميل مسؤولية أي خلل أو تقصير أو عدم إنجاز في مسار القضية الوطنية للآخرين من الأحزاب أو للتأمر الخارجي، فإن هذا سيؤدي لمزيد من ضياع ما تبقى من أرض وكرامة وطنية. لذا فالأمر يحتاج لتفكير إبداعي خلاق لإعادة بناء استراتيجية وطنية أو عقد سياسي جديد⁷، وإن كان الحديث عن برنامج وطني جديد واستراتيجية جديدة يستقر البعض ممن قد يفسرون الدعوة بأنها إقرار بفشل وتجاوز الأحزاب القائمة واستراتيجياتها، وهي ليست كذلك، فنلقل إننا نحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية على أسس جديدة.

7 - المشروع الوطني بصيغته المُعبر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة عقد سياسي يعكس موازين القوى في الداخل الفلسطيني وشبكة التحالفات الفلسطينية الفلسطينية العربية والدولية، فقد كان المشروع الوطني بمثابة مشاريع في مشروع واحد أو هو خلاصة التقاء المشروع الوطني الناهض والمشروع القومي العربي والمشروع التحرري العالمي. واليوم فنحن بحاجة لعقد سياسي جديد لأن شبكة التحالفات القديمة تفككت، فالحركة القومية العربية تراجعت لصالح الإسلام السياسي، والمعسكر الاشتراكي انتهى وحل محله هيمنة أمريكية شبه مطلقة أيضا حدث تغير داخل النخبة السياسية الفلسطينية من حيث برامجها ومصادر تمويلها وأماكن تواجدها - فغالبيتها تتواجد داخل فلسطين وليس خارجها - .

معيقات التوصل لاستراتيجية عمل وطني

قبل محاولة استشفاف إمكانات الخروج من المأزق بعد تشكيل حكومة التوافق الوطني لا بأس من الإشارة إلى التحديات التي تواجه التوصل إلى استراتيجية وطنية وبالتالي تُعيق المصالحة وهي:-

- 1) ضعف المراكز الشعبية والديمقراطية والتاريخية لمؤسسة القيادة، وتآكل شرعيتها.
- 2) غياب فضيلة وثقافة النقد الذاتي عند الأحزاب والنخب.
- 3) غياب حالة شعبية ضاغطة على القيادات السياسية. وذلك بسبب الشتات والحواجز وارتباط قطاع كبير من الشعب بالسلطة وبالأحزاب من حيث الراتب والخدمات.
- 4) انسلاخ الأحزاب عن منظومة وثقافة وقوانين حركات التحرر الوطني.⁸
- 5) غياب الشفافية والمحاسبة المالية في السلطة وتواطؤ النخب ومؤسسات المجتمع المدني.
- 6) غياب استقلالية القرار والارتهان لأجندة خارجية.
- 7) المراهنة على الانتخابات فقط كحل لأزمة النظام.
- 8) ضعف دور الائتلاجنسيا - مثقفون ومفكرون وقادة رأي عام - لأسباب متعددة على رأسها لجنة الراتب والتمويل المشروط.⁹

⁸ - يعود جزء كبير من الارتباك في استراتيجية العمل الفلسطيني أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية - ما عدا حركة الجهاد الإسلامي - تريد أن تصبح سلطة وحكومة وتمارس العمل الدبلوماسي وفي نفس الوقت ترفع شعارات الثورة والجهاد وفي الحالتين يحدث ذلك في ظل وجود الاحتلال وتحت سمعه وبصره، وهو أمر صعب إن لم يكن مستحيلًا .

⁹ - الجزء الأكبر من المثقفين أصبحوا بعد تأسيس السلطة عام 1994 موظفين يعتمدون على راتب السلطة، وهو أمر يحد من حريتهم في ممارسة النقد الجاد تجاه السلطة خوفاً من قطع راتبهم، ونفس الأمر لجزء آخر من المثقفين الذين استوعبتهم مؤسسات مجتمع مدني ممولة من جهات أمريكية وأوروبية، حيث يلتزمون في عملهم بالأجندة التي تحدها الجهات المانحة وهذه غير معنية بالعمل الوطني، بل تقدم الأموال كنوع من الرشوة للنخبة لإبعادهم عن العمل الوطني الحقيقي المتصادم مع الاحتلال .

- 9) تحول السلطة لهدف بحد ذاته وبات هدف الحفاظ على السلطة سابق وأهم من الحفاظ على البرنامج الوطني أو الثوابت الوطنية .
- 10) الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة وتداعياته. فتوحيد المنطقتين ضمن برنامج وسلطة واحدة بات يحتاج لموافقة إسرائيل برضاها أو إجبارها على ذلك .
- 11) ظهور جماعات الإسلام السياسي ببرنامج مغاير للبرنامج الوطني.¹⁰
- 12) غياب حلفاء دوليين فاعلين ومؤثرين في السياسات الدولية.

¹⁰ - مع أن أزمة المشروع الوطني والاستراتيجية الوطنية قديمة كما سبق ذكره إلا أن ظهور حركة حماس شكلا انقساماً سياسياً وأيديولوجياً وثقافياً واجتماعياً حاداً داخل النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في السنوات السنتين الأخيرتين حيث باتت حكم حماس في غزة جزء من المشهد العام فيما يسمى بالربيع العربي حيث تصعد قوى الإسلام السياسي على حساب القوى الوطنية والليبرالية .

المحور الثاني

هل يمكن أن تشكل الانتخابات مدخلا للمصالحة وبناء استراتيجية وطنية؟

كأن النظام السياسي الفلسطيني المتأزم أصلا وقع في مثلث برمودا: الانتخابات والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية. فبدلا من أن تشكل هذه العناصر مخرجا للنظام السياسي وحلا مشرفا للقضية الوطنية برمتها، تحولت لإستعصاءات تعصف بالنظام السياسي وبالقضية الوطنية برمتها.

لأن الانتخابات جزء من عملية التسوية وأحد بنود اتفاقية أوسلو، فقد جاءت خارج سياق التطور الطبيعي للنظام السياسي الفلسطيني - سياق مرحلة التحرر الوطني- وأفحمت على الحالة السياسية قبل وجود اتفاق على الثوابت والمرجعيات وقبل إنجاز التسوية. لهذا السبب فشلت الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في إخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه، كما فشلت في نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية، بل أصبحت الانتخابات بحد ذاتها موضعا للخلاف حيث تشهد الساحة الفلسطينية منذ ذلك الوقت جدلا واسعا حول الانتخابات وعلاقتها ببقية ملفات المصالحة .

خلال افتتاح الدورة الـ27 للمجلس المركزي لمنظمة التحرير، يوم الرابع من مارس 2015، في مقر المقاطعة برام الله، بحضور القيادات الفلسطينية، قال الرئيس أبو مازن إنه سيصدر مرسوما بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في حالة موافقة حماس على ذلك، جاء ذلك ردا على إلهام حماس على صدور مرسوم رئاسي بإجراء انتخابات. وفي اليوم التالي قال أبو مرزوق في تصريح صحفي: "لا أدري مدى جدية الرئيس أبو مازن في موضوع الانتخابات؟ ولماذا يريد بياننا رسميا من حركة حماس؟ (...). التهيئة للانتخابات والإعداد لها مسؤولية الحكومة التي لم تفعل خطوة واحدة في هذا الصدد."، وأضاف أبو مرزوق إن

"إصدار المرسوم الرئاسي (المتعلق بتحديد موعد الانتخابات) مسؤولية الرئيس ولا يحتاج الرئيس إلا أن يتابع صلاحيته في هذا الصدد، بدعوة الاطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية لممارسة صلاحياته المتفق عليها وخاصة الترتيبات والتوافقات المطلوبة المتعلقة بالمجلس الوطني الجديد"، مطالباً الرئيس محمود عباس "بمراجعة اتفاق المصالحة الموقع في قطاع غزة لأنه يتناول كل القضايا المتعلقة بالمصالحة وليس فقط تشكيل الحكومة والانتخابات".

إشكالية الانتخابات سابقة للمناكفات الأخيرة، حيث كان من المفترض إجراء الانتخابات في موعدها الرسمي في يناير 2010 إلا أن الخلافات المحتمة بين فتح وحماس أعاق إجراء الانتخابات في موعدها، لذا أولت تفاهات المصالحة سواء في القاهرة أو الدوحة أو في مخيم الشاطئ الأولوية لانتخابات تؤدي لتشكيل حكومة تمارس عملها في سياق سلطة حكم ذاتي ملتزم باتفاقيات أوسلو وبشروط الرباعية، في تجاهل لما استجد من متغيرات كالاعتراف الدولي بفلسطين دولة واستمرار الاستيطان الإسرائيلي ورفض إسرائيل لعملية التسوية وتجاوزها لاتفاق أوسلو وتوابعه، ويتجاهل أيضاً لواقع الانقسام حتى في ظل حكومة توافق وطني .

حتى نستشرف مستقبل النظام السياسي ومستقبل المصالحة في ظل إشكال العملية الانتخابية يجب معرفة الأسباب التي أدت لفشل الانتخابات السابقة في حل أزمة النظام السياسي؟ ولماذا أدت الانتخابات إلى عكس ما كان متوقفاً منها؟.

خلال عقدين من عمر السلطة الفلسطينية شهدت مناطق السلطة عمليتين انتخابيتين تشريعيتين - عام 1996 و عام 2006-، وانتخابات رئاسية لمريتين بالإضافة للانتخابات البلدية، ومع ذلك لم تفلح هذه الانتخابات في حل أزمت النظام السياسي أو في خلق شراكة سياسية حقيقية أو في حسم مشكلة الثوابت والمرجعيات. فإذا كانت الانتخابات فشلت في ظل وحدة السلطة والحكومة وقبل حدوث الانقسام فالقطيعة فالعداء ليس فقط بين حركتي فتح وحماس بل بين الضفة وغزة، فهل ستتجح الانتخابات في حل استعصاءات النظام السياسي والحالة السياسية برمتها، في ظل الانقسام الذي تغذيه قوى عربية وإقليمية بالإضافة لإسرائيل؟.

إن أية مقارنة موضوعية للاستحقاق الانتخابي في مناطق السلطة ستصل لنتيجة مفادها صعوبة فصل الانتخابات عن مصالحة إنهاء الانقسام، وفصل هذه الأخيرة عن التسوية السياسية، فالمخططون الأوائل للتسوية والذين جعلوا الانتخابات أحد استحقاقات هذه التسوية، لم يكن هدفهم تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية بل أهداف أخرى أهمها : دفع القيادات والنخب للتخلي عن الشرعية الثورية والجهادية والزامها بشرعيات تُلزمها باستحقاقات دولية وتعاقبية مبهمة، تنفيذها مرتين للإرادة الإسرائيلية، انتخابات هدفها أيضا خلق حالة من التنافس والصراع بين النخب والأحزاب السياسية على منافع لسلطة تحت الاحتلال، الكل يعلم أنها سلطة لا تملك من أمرها شيئا، وخلق تنافس وصراع يبعد هذه القوى عن المواجهة الحقيقية مع إسرائيل وهذا ما نشاهده اليوم .

بدا الأمر مع حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير حيث تحول مقاتلو هذه الفصائل لموظفين ينتظرون الراتب نهاية كل شهر، ومن ليس موظفا في السلطة يقتات على ما تجود به السلطة على الفصائل المتحالفة والمؤيدة لها أو ما تجود به الدول المانحة على المؤسسات الأهلية. ولأن المخطط نجح مع فصائل منظمة التحرير فقد انتقل لحركة حماس، حيث سعت حماس لاكتساب شرعية دستورية ودولية تسمح لها بالتسلل للهيمنة على السلطة وإزاحة مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للحلول محلها، سعت للدخول للنظام ليس لاستكمال مشروع التحرر الوطني أو الجهادي والطريق المسدود الذي وصلت له. قبل أن يكون الانقلاب والذي لم يكن بعيدا عن تفكير قيادة حركة حماس، قررت حركة حماس وبنصيحة أطراف خارجية الدخول من بوابة الانتخابات، التي بدأت بالانتخابات البلدية ثم الانتخابات التشريعية، وعليه فإن الدخول في الانتخابات لم يكن تعبيراً عن الإيمان بالديمقراطية والرغبة بالمشاركة السياسية في إطار ثوابت ومرجعيات النظام السياسي والمشروع الوطني بل كوسيلة للانقلاب على هذا النظام والمشروع الوطني.

ومن هنا فإن دخول حركة حماس للانتخابات قبل أن تتوافق مع منظمة التحرير وبقية القوى السياسية على أسس وثوابت النظام الذي ترمع دخوله من خلال

الانتخابات، أدى لفشل الانتخابات في تحقيق هدفها وهو إصلاح النظام السياسي، بل أدت انتخابات 25 يناير 2006 لتعميق أزمة النظام السياسي وحدوث اقتتال وحرب أهلية ثم الانقسام. ولأن حركة حماس كانت وما زالت تدرك خصوصية المرحلة التاريخية التي دخلت فيها الانتخابات وتعلم أن الأحوال لم تعد هي الأحوال سواء فلسطينياً أو إقليمياً أو دولياً، وتعلم أن الانقسام ترك تداعيات من الصعب الرجوع عنها، فإنها متخوفة اليوم للعودة للاحتكام لصناديق الانتخابات وتبحث عن ذرائع للتهرب من الانتخابات، وإن كانت بعض هذه التخوفات مفهومة إلا أن أغلبها غير مقنع .

في حالة كحالة الشعب الفلسطيني كان من الأنسب لو أخذ الأمر شكل التوافق والتراضي بدلا من اللجوء للانتخابات، أو أن تكون الانتخابات لاحقة للتراضي والتوافق، بحيث تختلف الأحزاب والقوى السياسية حول البرامج وتتفق حول ثوابت الأمة والنظام السياسي كما هو الأمر في الدول الديمقراطية، في هذه الحالة فإن من يفوز بالانتخابات يمارس السلطة ويطبق برنامجه السياسي في إطار ثوابت الأمة ومركزات النظام السياسي، ومن يفشل في الانتخابات يمارس حقه في المعارضة ولكن في إطار نفس الثوابت والمركزات. إذن بالرغم من أهمية الانتخابات كآلية لحل الخلافات إلا أنها لوحدها ليست وسيلة مضمونة لحل الخلافات السياسية وخصوصا إن كانت خلافات حول الثوابت والخيارات الكبرى للأمة وفي ظل ضعف ثقافة وقيم الديمقراطية وغياب الإرادة الحقيقية والإيمان بالشراكة السياسية وثوابت الأمة.

كنا وما زلنا نتمنى حدوث مصالحة وتوافق وطني قبل الانتخابات بل نتمنى أن تحل المصالحة والتوافق الوطني محل الانتخابات التي تحولت لمصدر فتنة، إلا أن الانقسام الحاصل اليوم ووجود أطراف داخلية وخارجية معنية باستمراره يُصعب من فرص التوصل للمصالحة قبيل الانتخابات، وفي نفس الوقت تبرز تحديات أمام إجراء الانتخابات، خصوصا إذا تذرعت القوى المستفيدة من الانقسام وغير الراغبة بالمصالحة، بالإصرار على أن تسبق المصالحة الانتخابات وفي نفس الوقت تضع العصي في دواليب عجلة المصالحة حتى تعطل الانتخابات وبالتالي تحافظ على الوضع القائم. لذلك وبسبب ارتباط الانتخابات بالمصالحة، والمصالحة بالتسوية

السياسية، فقد بات رهن العملية الانتخابية بالمصالحة الوطنية والاتفاق على الثوابت والمرجعيات، وبالرغم من صحته النظرية، يحتاج لحلول إبداعية تتجاوز المسألة الانتخابية لتشمل مجمل القضية الوطنية بأبعادها الإقليمية والدولية.

نخلص مما سبق أن عياب التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات النظام السياسي قبل اللجوء للانتخابات التشريعية قد أخرج الانتخابات عن سياقها ودلالاتها الديمقراطية بل انفصلت عن العملية الديمقراطية وانقلبت سلبا على الشعب الفلسطيني وهذا ما كان يراد منها بداية كما سبقت الإشارة، وما يُضعف من أهمية الانتخابات أنها ليست المصدر الوحيد للشرعية في فلسطين¹¹، هذا بالإضافة إلى أن الانقسام بما يرتبط به من أجندة خارجية والحضور القوي لإسرائيل في المشهد السياسي يجعل من الصعوبة والخطورة ربط مستقبل النظام السياسي بالانتخابات.

أخطر ما في الأمر أن يتم توظيف الإشكال الانتخابي لإدامة عمر الانقسام وهو انقسام نخشى أن يعمر طويلا، وبهذا يصبح الشعب الفلسطيني واقعا ما بين المطرقة والسندان: مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام. إن شعبا خاضعا للاحتلال لن تعوزه الوسيلة لتوحيد جهوده لمواجهة الاحتلال بدون الانتخابات وليس تقدر الفلسطينيون من تجارب حركات التحرر الأخرى.

أي حديث عن انتخابات أو حكومة أو سلطة يجب أن تكون في إطار رؤية جديدة تسعى لتكريس مؤسسات الدولة الفلسطينية. الانتخابات يجب أن تكون لرئيس دولة فلسطين وليس رئيس سلطة حكم ذاتي، ولأعضاء برلمان فلسطيني وليس مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي، كما أن إعادة توحيد الأجهزة الأمنية يجب أن يكون في إطار وظيفة جديدة لهذه الأجهزة كأجهزة أمنية للدولة الفلسطينية وليس أجهزة أمنية تتسق مع إسرائيل في إطار التزامات أوسلو.

¹¹ - شرعية صناديق الانتخابات أو الشرعية الدستورية هي المصدر الوحيد لشرعية السلطة والأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، أما في الحقل السياسي العربي وخصوصا الفلسطيني فالأنظمة والأحزاب لا تستمد شرعيتها بالضرورة من الانتخابات أو الدستور بل للشرعية مصادر أخرى كالقول بالشرعية الدينية أو شرعية المقاومة أو شرعية السلاح والأمر الواقع .

المحور الثالث

هل يمكن أن تشكل حكومة التوافق مدخلا للمصالحة وبناء

استراتيجية وطنية ؟

للمرة الثانية بعد قيام السلطة الفلسطينية يتم تشكيل حكومة وفاق وطني، الأولى بعد لقاء مكة في فبراير 2007 ولم تستمر إلا لثلاثة أشهر ثم جرى ما جرى من حرب أهلية وانقسام ما زلنا نعيش واقعه وتداعياته المدمرة، والثانية تم تشكيلها يوم 2 يونيو 2015 بعد لقاء مخيم الشاطئ في غزة، ما زالت صامدة بالرغم من التحديات الكبيرة .

تشكيل حكومة تكنوقراط توافقية مدخل للمصالحة وليس نهاية

الانقسام

حكومة الوفاق الحالية جاءت في ظل ظروف أكثر مأساوية من سابقتها، ويبدو أن أطراف المكونات الداخلية لمعادلة الانقسام المتوافقين على تشكل الحكومة الحالية لم تأخذ العبرة بما فيه الكفاية من التجربة السابقة حيث انصبت حوارات مكة آنذاك على كيفية التجاوب مع طلبات المملكة السعودية وإغراءاتها المالية وعلى كيفية تمرير مصالحة شكلية ترفع الحصار المفروض على السلطة وتتخذ كل طرف من مآزقه السياسي والتنظيمي والمالي دون تفكير بمراجعة استراتيجية عند كل طرف تؤسس لاستراتيجية وطنية جديدة، ودون الاهتمام ببقية بنود وثيقة الوفاق الوطني والمكونة من 18 بنداً، والحكومة إحداهما، نفس الأمر جرى مع حكومة الوفاق الوطني التي تم تشكيلها بعد لقاء مخيم الشاطئ يوم 23 أبريل 2014 حيث تم التركيز على الحكومة وتجاهل بقية ملفات اتفاق المصالحة، بل تم اختزال عمل الحكومة بمشكلة الراتب .

بعد ثمان سنوات من الانقسام تم تحريك ملف المصالحة على أرض الوطن في لقاء الشاطئ يوم 23 أبريل 2014، وكما جرى في لقاء مكة تم التركيز على

بند الحكومة وتأجيل بقية بنود المصالحة الواردة في اتفاق القاهرة، ومع هذا التوقيع يعيش الفلسطينيون حالة من الترقب والأمل بتجاوز الانقسام المقيت للتفرغ لمواجهة الاحتلال. تمنينا، وما زلنا، أن لا يتم اختزال المصالحة بتشكيل حكومة كما جرى في لقاء مكة وتجاهل بقية بنود المصالحة، وحتى على مستوى الحكومة فقد راهن البعض أن حكومة التكنوقراط ستؤمن رواتب موظفي حكومة حماس في القطاع وتخفف الحصار عن غزة وتُعيد إعمار القطاع بعد العدوان الأخير، مع بقاء السيطرة الأمنية لحماس على القطاع، وآخرون ينظرون لما جرى وكأنها محاصصة بين حماس وفتح ليس فقط على مستوى تقاسم المناصب الوزارية بل وتقاسم ما كان يُفترض أن تكون أراضي الدولة الفلسطينية - غزة والضفة -، وآخرون يرون فيما جرى في مخيم الشاطئ استجابة لضغوط مصرية بهدف رفع الحرج عن مصر المتهمه بأنها تحاصر الفلسطينيين في القطاع ورعاية المصالحة لسنوات الخ. إذا أضفنا لذلك ما نلمسه على الأرض من ضعف الجهود التعبوية والتحسيسية من كل الأطراف لأهمية المصالحة ووجود حكومة وحدة وطنية حقيقية، كل ذلك يثير تخوفات نتمنى أن تبددها إنجازات الحكومة.

انبرى قادة من حركة فتح وحركة حماس ليؤكدوا أن الانقسام قد انتهى والوحدة الوطنية تحققت حتى قبل أن يتم الإعلان عن الحكومة. إلا أن تشكيل الحكومة لا يعني إنجاز المصالحة ومغادرة مربع الانقسام. يجب عدم توقف قطار المصالحة عند تشكيل الحكومة، فالحكومة جزئية صغيرة في ماراتون المصالحة الطويل والشاق، كما لا يجب اختزال عمل الحكومة بالراتب وإعادة الإعمار، خصوصا أن حل هذين الملفين لا يعود للحكومة وحدها.

التركيز على الحكومة دون بقية ملفات المصالحة سيشكل نقطة ضعف في المصالحة، لأن أي فشل للحكومة يعني فشل المصالحة ككل، أيضا وفي حالة فشل الحكومة فإن الفشل سيحسب على الرئيس أبو مازن وستبرئ بقية الأطراف نفسها من المسؤولية بالقول بأنها حكومة الرئيس والرئيس فشل في مهمته!، والفشل قد لا يأتي من إسرائيل فقط، بل أيضا من حركة حماس وأجهزتها الأمنية ونخبها المستفيدة من الانقسام، وقد لا يتجاوب موظفو حركة حماس في قطاع غزة

مع قرارات الحكومة الجديدة وإفشال أي وزير من القيام بعمله، وقد يقوم بمهمة الإفشال أطراف في الضفة متضررون من المصالحة أو مرتبطون بجهات خارجية، وعملية الإفشال سهلة في ظل حكومة تفنقر لسلطة إكراه على كل مكونات المجتمع والسلطة.

أيضا من الأسئلة المقلقة التي نثيرها، ليس لتكسير مجاديف المصالحة ولكن نكون مستعدين لمرحلة صعبة تحتاج لوعي وإرادة، كيف ستتعامل حكومة الوفاق الوطني وحتى حكومة ما بعد الانتخابات مع سلاح المقاومة، وهل سنستسخ تجربة حزب الله حيث يرفض الحزب حل جماعته المسلحة بذريعة إنه سلاح مقاومة مما أدى لتعثر الحكومة والنظام السياسي اللبناني حتى اليوم، وبالتالي سترفض حماس والجهاد الإسلامي وبقية الأحزاب حل أجهزتها العسكرية أو دمجها بالأجهزة الأمنية للسلطة، لأنها حركات مقاومة ما دام يوجد احتلال، وفي هذه الحالة ما الذي يمنع حركة فتح في غزة من حمل السلاح وتشكيل ميليشيات مسلحة وفتح معسكرات تدريب والخروج في مسيرات مسلحة كما تفعل بقية الجماعات المسلحة؟.

والسؤال أيضا ماذا لو لم يُرفع الحصار عن غزة ولم يتم الإعمار ولم تدفع حكومة الوفاق رواتب موظفي حكومة حماس ولم يتم إجراء الانتخابات؟ فهل سيفرط عقد الحكومة؟ وما هي تداعيات ذلك على المصالحة وعلى مجمل النظام السياسي والمشروع الوطني؟ أو بصيغة أخرى هل تشكيل حكومة وفاق وطني ضرورة فقط لرفع الحصار وفتح معبر رفح وتحسين موقع منظمة التحرير في حالة العودة للمفاوضات أو دخول معركة الشرعية الدولية، وهي ولا شك تستحق الاهتمام ولا يمكن تجاهلها؟ أم ضرورة لأن الوضع الطبيعي هو وجود حكومة وحدة وطنية؟ وإذا كان الحصار ومأزق الطرفين مبررا لتشكيل حكومة توافقية أليس من الأجدر أن يكون الاحتلال والإرهاب الصهيوني المتواصل أكثر دافعية لإنجاح حكومة وحدة وطنية حقيقية غير مقيدة بزمن محدد أو مهمة محددة؟.

تشكيل حكومة ضمن ما هو متفق عليه مجرد خطوة أولى ومهمة ولا شك مقارنة باستمرار الأمور على حالها، ولكن نتمنى أن لا يتم التعامل مع حكومة توافقية بين فتح وحماس كعمل تكتيكي أو ظرفي، بل يجب التعامل معها كخيار

استراتيجي وضرورة حياتية للفلسطينيين، وتصحيح لخطأ كان سبباً في تعثر المشروع الوطني.

نؤكد مرة أخرى أن لا خيار أمام الفلسطينيين إلا المصالحة الوطنية التي مدخلها حكومة لا يخضع قيامها لرغبات حزبية أو شخصية، حكومة كل الشعب وقواه السياسية الفاعلة. سواء تم رفع الحصار أم لم يُرْفَع فحكومة وحدة وطنية متساوقة مع تفعيل كل بنود اتفاق المصالحة ضرورة وطنية .

المشكلة في غياب الوفاق وليس في حكومة الوفاق

في ظل المهاترات حول عمل الحكومة الفلسطينية وجدت الأطراف الفلسطينية المتخاضمة وغير المتوافقة أو غير الراغبة بالمصالحة في الحكومة الفلسطينية حيطة واطية أو شماعة يعلقوا عليها ويحْمَلُوها فشلهم وعجزهم وعدم اتفاقهم على أي من ملفات المصالحة، ومعرفتهم المسبقة أنه ليس بالحكومة ينتهي الانقسام. فكيف يمكن لحكومة وفاق وطني أن تعمل في ظل غياب التوافق الوطني؟!.

تشكلت الحكومة من وزراء تكنوقراط وكان هذا باتفاق حركتي فتح وحماس، وكان مبرر أن تكون الحكومة (تكنوقراط) أن الحركتين أنجزتا المصالحة وتوافقتا على كل القضايا الخلافية، ومهمة حكومة التكنوقراط تنفيذ ما تم التوافق عليه، وهذا أمر يمكن فهمه والقبول به ما دام تم الاتفاق كما يقولون على كل المشاكل بعد مخاض سنوات من الانقسام وسنوات من الحوارات التي أنهت الانقسام كما قالت قيادة الطرفين!. الرئيس الفلسطيني أبو مازن أعلن مباشرة عقب تشكيل حكومة الوفاق الوطني في الفاتح من يونيو 2014 : " لقد تم استعادة وحدة الوطن وإنهاء الانقسام الذي ألحق بالقضية الوطنية أضراراً كارثية طوال السنوات السبع الماضية، وذلك بتشكيل حكومة التوافق الوطني"، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أعلن من محل إقامته في قطر: " عن انتهاء حقبة زمنية أليمة وطي صفحة الانقسام التي مرت على الشعب الفلسطيني رغم التحديات والتخريب الإسرائيلي والفتوى الأمريكي، وغيرهم أعلنوا مباشرة بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الذي

أعقب لقاء مخيم الشاطئ أن تشكيل الحكومة قد طوى مرحلة الانقسام المقيت وأن المصالحة باتت حقيقة واقعة!

بعد مرور عام على تشكيل الحكومة ما زالت كل الملفات متعثرة، ومع ذلك نجد إصرارا من الرئيس أبو مازن ومن رئيس الوزراء على الحفاظ على الحكومة حتى بالرغم مما تعرض له بعض وزرائها من إهانات عند زيارتهم للقطاع، ومحاولة ترهيب الوزراء بالتفجيرات قبيل حضورهم للقطاع¹². من الممكن تحميل الحكومة المسؤولية عن الفشل وتعثر كل شيء، بدءا من ملف الإعمار إلى ملف الموظفين والأمن... لو أن حركتي فتح وحماس متفقتان على هذه الملفات وعلى آلية حلها، حينئذ يمكن القول بأن الخلل يكمن في الحكومة كسلطة تنفيذية غير قادرة على تنفيذ ما هو متفق عليه، ولكن الواقع أنه لا يوجد اتفاق نهائي وواضح على أي من الملفات السابقة، أو يوجد اتفاق ورقي دون إرادة التنفيذ، فكيف يمكن تحميل المسؤولية لحكومة تكنوقراط تنفيذية؟.

بدون توافق بين الطرفين الرئيسين، الطرف الذي بيده المال أو يأتي المال من خلاله، والطرف الذي يصادر ويسيطر أمنيا على القطاع، لا تستطيع الحكومة الإقلاع. بدون هذا التوافق فإن الحكومة ستبقى شاهد زور وستتحمل أوزار الانقسام وتعزيزه والحالة المتردية وخصوصا في قطاع غزة، وهذا لا يمنع من أن تعمل الحكومة وتجتهد في قضايا معيشية للناس في الشؤون الصحية والاجتماعية بما هو متاح لها من هامش.

¹² - في خضم الاستعداد لزيارة رئيس الوزراء وأعضاء من الحكومة لقطاع غزة لأول مرة في بداية شهر نوفمبر 2014 تم تفجير عبوات ناسفة أمام مقرات ومنازل لحركة فتح يوم السابع من الشهر، ومع أن حركة فتح اتهمت حركة حماس بوقوفها وراء التفجيرات لتعطيل الاستعدادات لإحياء ذكرى استشهاد الزعيم أبو عمار إلا أن رئيس الوزراء قرر إلغاء قدمه لغزة تحت ذريعة الأوضاع الأمنية، وقبل يوم من قدوم الوفد الوزاري للقطاع يوم الأحد 19 أبريل وقعت ثلاثة تفجيرات بعضها بالقرب من مقر إقامة الوفد الوزاري في غزة، وبعد وصول الوفد تم فرض إقامة إجبارية عليهم ومنعهم من دخول مقر الوزارات أو زيارة الموظفين لهم، مما دفع الوفد الوزاري لقطع زيارته والعودة للصفة .

لو كانت حركة حماس جادة في تمكين الحكومة من العمل و تفكيك الملفات المستعصية، فإن مقترحات الحكومة حول الموظفين تتضمن حلا وسطا، وكان من المفترض بدلا من رفضها بالمطلق أن يتم وضعها موضع النقاش مع إمكانية الحوار لتعديل بعض جزئياتها. فكما أنه لا يجوز أن يستمر الموظفون الحاليون الذين وظفتهم حماس بعد الانقلاب بدون رواتب وخصوصا أنهم من يدير شؤون القطاع ويحفظ الأمن فيه، حتى وإن كانوا موظفي حكومة الأمر الواقع الحمساوية، أيضا لا يجوز أن يتلقى هؤلاء رواتب بينما موظفو السلطة الشرعية يتقاضون رواتبهم وهم في بيوتهم.¹³

ندرك أن الأمور ليست بهذه البساطة سواء من حيث صدق النوايا أو التطبيق العملي. حيث تُطرح تساؤلات حول قدرة الحكومة ومؤسساتها على استيعاب كل هؤلاء الموظفين، وحول شرط تمكين الحكومة من العمل واستلام كل المؤسسات والمعابر في القطاع، وهل أن الرواتب هي المشكلة أم مجرد ذريعة لإفشال المصالحة، ومصيبة أن يتم إفشال المصالحة بسبب الرواتب.

يبدو أن حركة حماس توظف مشكلة الرواتب وتعطل عملية الإعمار لإفشال الحكومة حتى تنفذ مخططا يتم الاشتغال عليه سرا وتشارك فيه حركة حماس وقطر وتركيا والولايات المتحدة ودول أوروبية، إنه مخطط تكريس الانقسام وتثبيت كيان في غزة تحكمه حركة حماس مقابل هدنة طويلة المدى و ميناء في غزة .

¹³ - مشكلة الرواتب ليست مالية وإنسانية فقط بل سياسية وأمنية، فغن كان من حق موظفي حماس الذين ارتبطت حياتهم بالراتب طوال 8 سنوات كانوا خلالها يقدمون خدمات للجمهور، فإنه من ناحية سياسية فإن الرواتب التي يطالبون بها ستقدمها حكومة السلطة الوطنية أو سلطة أوسلو كما تتعتها حركة حماس، والجهات الممولة والمناحة للسلطة لها شروط سياسية وأمنية ليس في استطاعة الحكومة تجاوزها، أيضا لا يجوز لحركة حماس المطالبة برواتب من الحكومة لموظفيها دون أن تمكن الحكومة من استلام كل المؤسسات المدنية والرسمية في قطاع غزة، كما لا يجوز في ظل حكومة وفاق وطني الحديث عن موظفي حماس وموظفي فتح ن بل عن موظفين يخضعون لقانون الخدمة المدنية وللقانون الأساسي الفلسطيني .

خاتمة

دولة غزة التي تحقق مصلحة إسرائيلية بامتياز باتت على الأبواب وستأتي نتيجا لفتنة وحرب أهلية في القطاع، وتزامن عملية إفشال الحكومة مع التحديات التي تواجه الحراك الدبلوماسي حول الدولة أمر يُنذر بعواقب وخيمة ليس على قطاع غزة فقط بل على مستقبل القضية والمشروع الوطني، الأمر الذي يتطلب من الرئيس أبو مازن رئيس الشعب الفلسطيني ورئيس السلطة والمنظمة والدولة، والسيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الحاكمة والمسيطرة حتى الآن على قطاع غزة، تدارك الأمر بسرعة قبل نقطة ألا عودة.¹⁴

المطلوب اليوم من القيادة والنخب الوطنية الحريصة على مصلحة الوطن أن تشتغل على استراتيجية الحفاظ على الذات الوطنية بعيدا عن حسابات السلطة والحكومة والانقسام، من خلال إدارة حكيمة للصراع مع العدو، وإدارة حكيمة للخلافات الداخلية بين مكونات الحالة الفلسطينية. هذه الاستراتيجية تتطلب مراجعة المرحلة السابقة ومصارحة الجماهير بالحقيقة، بعد فشل المفاوضات والمقاومة معا، وكذا إعادة تقييم شبكة العلاقات مع الأصدقاء والحلفاء، وخصوصا بعد افتضاح أمر ما يسمى الربيع العربي. استراتيجية الحفاظ على الذات الوطنية تؤكد على الثقافة والهوية الوطنية باعتبارهما ضمان استمرارية الشعب والحق والثابت، وهذا يتطلب تحويل كل رموز الهوية الوطنية والتاريخ الوطني كسلاح ثقافي في مواجهة سياسة التشويه والتغيب والإحلال التي تمارسها إسرائيل في مواجهة ثقافتنا وهويتنا وتاريخنا.

¹⁴ - حول صناعة دولة غزة يمكن الرجوع إلى :- إبراهيم أبراش، صناعة الانقسام: النكبة الفلسطينية الثانية، دار الجندي، رام الله / عمان، 2014 .

كيفية مواجهة السياسة الإسرائيلية فلسطينياً*

أ.هاني المصري*

تناقش هذه الورقة كيفية مواجهة السياسة الإسرائيلية بعد نتائج الانتخابات الكنيست العشرين وتشكيل بنيامين نتياهو لحكومته الرابعة الأكثر تطرفاً بلا منازع منذ تأسيس إسرائيل.

السؤال الأول الذي ستحاول الورقة الإجابة عنه هو: ما هي تأثيرات الانتخابات الإسرائيلية على الحالة الفلسطينية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من التوقف عند مغزى ومعنى تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً. منذ الانقلاب التاريخي في إسرائيل العام 1977 الذي تمثل بفوز اليمين لأول مرة في الانتخابات بزعامة مناحيم بيغين بعد فوز اليسار بجميع الانتخابات منذ تأسيس إسرائيل، لم يفز "اليسار" إلا مرتين: الأولى عندما فاز حزب "العمل" برئاسة إسحاق رابين العام 1992، والثانية عندما تبوأ إيهود باراك رئاسة الحكومة العام 1999.

* مدير مركز مسارات

بالرغم من كون رابين وباراك من "اليسار" إلا أنهما أقرب إلى اليمين، فرايين صاحب "القبضة الحديدية" الذي عرف بقمعه الشديد للفلسطينيين، لدرجة أنه استحق لقب "مستر أمن". بعد توقيع "اتفاق أوسلو" سئل رابين ماذا ستعطي الفلسطينيين في الحل النهائي؟ فقال نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. فقالوا له إن الفلسطينيين لن يقبلوا بهذا الحل، فأجاب: في هذه الحالة يحتفظ كل طرف بما لديه، وهذا يدل على أن "بطل السلام" لم يكن بطلاً للسلام، بل مجرد زعيم أقل تطرفاً من عتاة الزعماء المتطرفين اليمين، إذ وافق على إمكانية الانسحاب من جزء من الأرض المحتلة للتخلص من الفلسطينيين الذي يشكلون قنبلة ديمغرافية، يمكن إذا لم يتم الاتفاق على تسوية مع الفلسطينيين تخرجهم من تحت سيطرة إسرائيل المباشرة أن تنفجر في المستقبل وتنتهي إسرائيل بوصفها دولة "يهودية"، لأن الفلسطينيين بحكم معدلات الخصوبة الأكبر سيكونون الأغلبية، وسيصبحون جزءاً من إسرائيل لأن عدم الحل سيعني أن إسرائيل ستضم الضفة الغربية إليها.

أما إيهود باراك، فكان متحفظاً على "اتفاق أوسلو" بشدة حين كان رئيساً لأركان جيش الاحتلال في تلك الفترة، بالرغم من كل ما انطوى عليه من تنازلات كبرى من الفلسطينيين، وعندما أصبح رئيساً للوزراء رفض تطبيق الالتزامات الإسرائيلية في أوسلو، خصوصاً تطبيق ما سميت "النيضة الثالثة"، وطالب بدمج استحقاقات المرحلتين الانتقالية والنهائية بحجة أن "اتفاق أوسلو" أعطى الفلسطينيين أكثر مما يستحقون ومن دون أن يعطوا في المقابل. وطالب الفلسطينيين بالموافقة على إنهاء الصراع والكف عن المطالب مقابل المعروض عليهم، خصوصاً التنازل عن حق عودة اللاجئين، والموافقة على المطالب الأمنية الإسرائيلية التي تقضي عملياً على إقامة دولة فلسطينية.

على أساس هذا التصور، دفع باراك باتجاه عقد مؤتمر "كامب ديفيد" العام 2000 الذي عرض فيه عرضاً تصفويّاً شاملاً للقضية الفلسطينية، وقال عندما رفض ياسر عرفات هذا العرض الذي سمي زورا وبهتاناً بالعرض "السخي": إنه كشف بعرضه الوجه الحقيقي لياسر عرفات، وهذا مهّد الطريق للعدوان الإسرائيلي

الذي واجهته الانتفاضة الثانية، والذي بدأتها حكومة باراك واستكملته حكومة شارون، وصولاً إلى اجتياح الضفة الغربية ومحاصرة ياسر عرفات في مقره واغتياله.

إن مغزى نتائج الانتخابات الأخيرة يؤشر إلى دخول إسرائيل - كما جاء في التقرير السنوي الاستراتيجي الصادر عن مركز "مدار" - في المرحلة الثالثة بعد المرحلة الأولى التي سيطر عليها "المعراخ" (الذي يعتبر حزب العمل امتداداً له)، والمرحلة الثانية التي سيطر عليها "حירות" (الذي يعتبر الليكود امتداداً له)، إذ تسيطر الآن أكثر وأكثر التيارات الدينية واليمينية الأكثر تطرفاً كنتيجة لاتجاه إسرائيل التاريخي نحو اليمين.

هذا الاتجاه مرشح للاستمرار على الأقل لفترة طويلة قادمة نظراً لطبيعته وخصائص إسرائيل ودورها الوظيفي. فإسرائيل الثالثة تضم إضافة إلى حزب "الليكود" قوى وأحزاب أخرى من اليهود الشرقيين، وأيضاً "الحريديم" الذين ينتمون إلى الصهيونية الدينية والأحزاب اليهودية المتشددة دينياً.

حتى الآن، بلغ عدد المستوطنين في الضفة أكثر من 750 ألف مستوطن، وهناك فرصة الآن بعد نجاح الحكومة الأكثر تطرفاً لتطبيق المخططات الإسرائيلية لزيادة هذا العدد إلى مليون مستوطن خلال السنوات القليلة القادمة. كما أن فرصة تطبيق المخططات التي تستهدف الأقصى تزداد، إذ يجري العمل بتصاعد لتقسيم زماني ومكاني للأقصى تمهيداً لهدمه وبناء "هيكل سليمان" مكانه.

هذا الكلام لا نقوله من أجل استدراج العطف أو من أجل تحريك المسلمين أو الحريصين على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإنما هو ما نراه ينفذ بشكل يومي، فكل يوم تقريباً يتم تنفيذ اعتداءات من المتطرفين اليهود، ومن ضمنهم أعضاء كنيست ووزراء وقادة أحزاب، على الأقصى حتى أضحي هذا الأمر روتينياً. وهذا الأمر شاهدناه "يوم القدس"، حينما قام 100 ألف إسرائيلي بمهاجمة الأقصى والقدس واستباحتهما، والاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم وسط الهتافات والشعارات المعادية للعرب دون أن يحرك العالم ساكناً.

تركيبة الحكومة

إذا نظرنا إلى تركيبة الحكومة فسنجد أنها حكومة يمينية ضيقة مغرقة بيمينيتها ونطرفها ومدعومة من 61 عضو كنيسة، أي أنها لن تعمر طويلاً إذا لم يستطع ننتياهاو إقناع أحزاب جديدة بالانضمام إليها، وخصوصاً حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان الذي يبقى مرشحاً لدخول الحكومة إذا وافقت على بعض مطالبه المتطرفة والعنصرية، خصوصاً أن نوابه امتنعوا عن التصويت ضدها في اقتراحات حجب الثقة التي قدمتها أحزاب المعارضة الأخرى، كما احتفظ ننتياهاو بوزارة الخارجية لنفسه لكي يشغلها ليبرمان حال موافقته على الانضمام إلى الحكومة.

فالحكومة مشكلة من حزب "الليكود" (30 مقعداً) المعروف بتطرفه، وأحزاب "البيت اليهودي" و(8 مقاعد "شاس" (7 مقاعد) و"يهود هتوراه" (6 مقاعد) و"كلنا" (10 مقاعد)، وكلها أحزاب متطرفة دينية أو علمانية تتنافس في مستوى عدائها للفلسطينيين والعرب، وفي ما هي الإجراءات والسياسات الأشد التي يجب أن تتبع ضدهم.

سأورد فيما يلي نبذة عن مواقف وتاريخ بعض الوزراء الجدد ونوابهم لكي ندرك ما هي النتائج المتوقعة والأضرار المحتملة جزاء تبوأ مثل هؤلاء المواقع الرئيسية في هذه الحكومة.

إيليت شكيت: وزيرة العدل، سبق أن صرحت بضرورة إبادة الشعب الفلسطيني، وخاصة الأمهات، لأنهن ينجبن "تعايين وإرهابيين". كما أنها رئيسة لجنة التشريع في الكنيسة؛ مما يعني زيادة فرص سن قوانين متطرفة معادية للفلسطينيين في المستقبل القريب.

موشيه يعالون: وزير الحرب، وهو صاحب مقولة "كي الوعي الفلسطيني" عندما كان رئيساً لأركان جيش الاحتلال إبان الانتفاضة الثانية، ورافض دائم لإقامة دولة فلسطينية، إذ يكرر دائماً بأن أقصى ما يمكن أن يُمنح للفلسطينيين حكماً ذاتياً، ويؤمن بأن ما لا تحققه القوة يحققه المزيد من القوة. وعين نائباً له يدعى "إيلي

بن داهان" سيكون مسؤولاً عن "الإدارة المدنية" المسؤولة عن الفلسطينيين في وزارة الحرب، وهو القائل "إن الفلسطينيين لا يستحقون الحياة، واصفاً إياهم بـ "الحيوانات البشرية" وهم لا يُعدّون بشرًا، وإن حياتهم وموتهم واحد".

تسيبي حوتو فيلي: عيّننا نتتياهو نائبًا له في وزارة الخارجية، وهي من أبرز دعاة "أرض إسرائيل الكاملة"، وترفض مجرد المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، إضافة إلى أن مواقفها عنصرية متطرفة عدائية للعرب، ومن أبرز المبادرين إلى شطب مبدأ حل الصراع على أساس دولتين من برنامج حزب "الليكود". كما أنها كانت تنظّم مسيرات للمتطرفين اليهود من أجل اقتحام المسجد الأقصى بصورة متتالية. وكانت حوتو فيلي قد دعت في وقت سابق إلى إبادة الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الحرب الأخيرة على القطاع العام 2014 بزعم أن الأطفال سيصبحون "إرهابيين" بعد ذلك، لتأخذ بذلك لقب "السيدة المتطرفة"، وبعد تسلمها منصبها دعت إلى اجتماع لكبار الدبلوماسيين العاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ودعتهم إلى عدم الاعتذار عن اعتبار الأرض الفلسطينية على امتدادها حقًا تاريخيًا ودينيًا لليهود، وقالت في هذا اللقاء "ليس علينا الاعتذار لأننا جننا إلى هنا، ونحن أصحاب هذه الأرض".

وإذا وضعنا جانبًا الحديث عن بقية الوزراء المعروفين بتطرفهم وعدائهم وعنصريتهم، إلا أننا نكتفي بالإشارة إلى نفتالي بينيت زعيم "البيت اليهودي وزير التعليم، الأمر الذي يعني تعيينه تعميق سياسات التشدد الديني والقومي والعنصري في مناهج التعليم، وزميله في الحزب أوري أريئيل وزير الزراعة والناشط من أجل بناء الهيكل المزعوم، إذ تشمل وزارته وحدة الاستيطان، مما يعني دعمًا إضافيًا لبناء المستوطنات وتهجير البدو العرب من النقب.

الأهم مما سبق كله أن برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة خلا من أي إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية، على الرغم من أن الإشارة لا تعني أنها مسألة سيتم تطبيقها، لكن حذفها يدل على مدى الإغراق في التطرف ورفض الإشارة إليها ولو من قبيل ذر الرماد في العيون.

تعكس هذه الحكومة تحولات سياسية وفكرية في إسرائيل وداخل الحركة الصهيونية؛ ستنعكس في تشديد تطبيق السياسات والإجراءات الاحتلالية والعنصرية الرامية إلى استكمال تهويد وأسرلة الأراضي الفلسطينية، ومصادرة أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وطرد أكبر عدد من السكان، وبلورة أمر واقع جديد يصعب إلى حد الاستحالة التراجع عنه، وهذا يعني أن إمكانية التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين في ظل هذه الحكومة تغدو أبعد إن لم تكن مستحيلة، وأن المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية بكل مستوياتها وأشكالها ستكون هي سيدة الموقف.

كما يستدل من تشكيل مثل هذه الحكومة أنها تأتي استكمالاً لعمليات تحول وانتقال في إسرائيل، إذ لم يعد الصراع أو التنافس بين يمين ويسار، بين مؤيد للتسوية وإقامة دولة فلسطينية ومعارض لها، وإنما بين يمين ويمين متطرف وأكثر تطرفاً، وبين معارض لإقامة دولة فلسطينية ومعارض آخر يبطن معارضته لها من خلال الاعتراف اللفظي بإقامة الدولة الفلسطينية وتجريدها من كل عناصر ومقومات الدول؛ لذلك يتوقع الخبراء والسياسيون والمفكرون الإسرائيليون أو المعنيون بالشأن الإسرائيلي بأن هذا الانتقال نحو اليمين في إسرائيل مرشح للاستمرار والتعمق وغير قابل للتراجع عنه خلال الفترة القادمة على المديين المباشر والمتوسط، إذ من المتوقع أن تتقلد الحكم في إسرائيل حكومات يمينية وأكثر يمينية باستمرار، مما يفترض من الفلسطينيين وكل المهتمين بالأمن والاستقرار في المنطقة أخذ هذه الحقيقة بالحسبان ووضع خططهم على أساسها.

إن إسرائيل ليست مجرد دولة عادية وإنما تجسيد لمشروع صهيوني استعماري استيطاني إجلائي عنصري يستهدف ضم الأرض وطرد السكان، وليس تشغيلهم كقوى عاملة سوداء مثل أشكال الاستعمار الأخرى، وإن هذا المشروع لا يزال مفتوحاً، أي لم يغلق حتى الآن ولم يصل إلى نهاياته ولم يبد استعداداً للتسوية، بحكم أطماعه التوسعية والعنصرية وأهدافه الجذرية، والدور الوظيفي المناط بإسرائيل الذي يتعامل معها كأداة لخدمة إبقاء المنطقة العربية أسيرة التخلف والتبعية والتجزئة والفقر.

ما يجري في المنطقة من تفتيت وحروب داخلية مذهبية وطائفية وقومية، وانتشار ظاهرة "التيارات التكفيرية والإرهابية" بالرغم من أن إسرائيل أحد جذوره وأسبابه؛ إلا أنه أعطاها الذريعة للاستمرار في موقفها، وبغيرها بانتهاز الفرصة التاريخية للانقضاض من أجل استكمال تحقيق أهداف مشروعها التي لم تتحقق حتى الآن، وخصوصاً في أن تصبح إسرائيل الدولة المركزية الإمبريالية المهيمنة على المنطقة، لتكون "دولة يهودية" يدور في فلكها دويلات طائفية متحاربة مع بعضها البعض وتتشدد كل منها الود من إسرائيل.

السؤال الثاني الذي سنجيب عنه هو: كيفية التعامل مع الحكومة

الإسرائيلية؟

إن التطرف الاستثنائي والعنصرية والعنجهية التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية بالرغم مما تتطوي عليه من أضرار فادحة بالفلسطينيين، خصوصاً أن احتمالات العدوان والتوسع الاستيطاني والعنصري وعمليات التهجير والاعتقالات وهدم المنازل وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية واستكمال بناء جدار الضم والتوسع العنصري، إلا أنها تعطي فرصة ثمينة للفلسطينيين وللعرب، لأن مثل هذه الحكومة ستكون محل انتقاد دولي واسع، وستتعرض إلى إجراءات وقرارات يمكن أن تصل إلى فرض العقوبات والعزلة إذا أحسنّا التصرف، وهذا يقتضي أولاً وقبل كل شيء رفض التعامل مع هذه الحكومة واستئناف المفاوضات معها، حتى لا تُستخدم هذه المفاوضات كجسر لترميم علاقاتها المتدهورة مع دول وأوساط دولية متزايدة، لا سيما بعد التوتر والتأزم الذي شهدته العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، التي بلغت لدرجة وجود أزمة ثقة بين أوباما ونتنياهو؛ دفعت الرئيس الأميركي إلى الحديث عن إعادة تقييم السياسة الأميركية في المنطقة، ودعا إلى تغيير الطريقة التي تتعامل بها الإدارة الأميركية عند عرض أي قضية تتعلق بإسرائيل في الأمم المتحدة، في تلميح إلى أن إدارته لن تستخدم بالضرورة الفيتو ضد مشاريع قرارات تقدم ضد إسرائيل في مجلس الأمن وغيره من المؤسسات الدولية.

على أهمية هذه الخلافات الأميركية الإسرائيلية والسعي للاستفادة منها، إلا أن الرهان عليها محدود للغاية بحكم أنها ترجع إلى حرص الإدارة الأميركية على مصلحة إسرائيل أكثر من حرصها على دعم الحقوق الفلسطينية، وإلى طبيعة العلاقات العضوية والاستراتيجية التي تربط ما بين أميركا وإسرائيل، وجزء الدعم المطلق الذي يقدمه الكونجرس الأميركي لإسرائيل الذي بلغ إلى حد دعوة نتنياهو إلى إلقاء كلمة فيه من دون تنسيق مع الإدارة الأميركية، ما اعتبر إهانة للرئيس أوباما، إضافة إلى إصدار والشروع في إصدار قوانين تؤمن دعمًا ثابتًا أكبر لإسرائيل يصل إلى حد مقاطعة أو التهديد بمقاطعة كل من يقاطع إسرائيل.

إن مقاطعة هذه الحكومة والمساعدة على إسقاطها لا يعني الوهم بإمكانية تقلد حكومات "سلام" في القريب العاجل في إسرائيل، وإنما هو جزء من عملية طويلة تستهدف إحداث تغيير جوهري وحاسم في إسرائيل لا يمكن أن يكون إلا من خلال ممارسة ضغط خارجي أساسًا فلسطيني وعربي ودولي، يؤدي فيما بعد إلى ضغط داخلي متنامٍ يكبر كلما أصبحت إسرائيل تدفع ثمنًا لتجسيدها للمشروع الاستعماري الاستيطاني ولاستمرار احتلالها يفوق المكاسب التي تحصل عليه منهما. فالرهان على الضغط الداخلي خطأ بحكم المكاسب والامتيازات التي يحققها اليهود من "دولتهم" على حساب الفلسطينيين.

لا يعني الاستفادة من تطرف الحكومة الإسرائيلية العمل على بقائها، وإنما لإدراكنا بأن التغيير لن يتم بضربة واحدة، بل عبر عملية تاريخية تدريجية طويلة، وعلى أساس الكفاح من أجل تغيير ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل.

السؤال الثالث: ما هي الأدوات التي من الممكن أن يستخدمها

الفلسطينيون في سياستهم تجاه إسرائيل؟

أولاً وقبل كل شيء لا بد أن تكون الأولوية المطلقة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس وطنية وديمقراطية توافقية وشراكة سياسية حقيقية، وضمن رؤية جديدة مختلفة كلياً عن الرؤى السابقة، ينتج عنها خارطة طريق متكاملة وليس خطوات مبعثرة انتقائية هنا أو هناك تأتي غالباً كردود أفعال، وينظر إليها كوسائل

ضغط تكتيكي من أجل استئناف المسار السياسي الذي سار عليه الفلسطينيون ما قبل "اتفاق أوسلو" وحتى الآن، أو من أجل تحسين شروط الفلسطينيين ضمن هذا المسار، في حين أن المطلوب تغيير المسار كلياً على أساس استراتيجية وطنية موحدة قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإنجاز العودة وتقرير المصير والاستقلال من دون التنازل عن الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني الذي شُرِد من وطنه التاريخي فلسطين.

لا بد أن تتضمن الرؤية الفلسطينية الجديدة التراجع عن التنازلات التي قُدمت عبر مسيرة أوسلو على أساس وهم أنها يمكن أن تؤدي إلى إقامة دولة على حدود 1967 وحق العودة، وتبيّن أنها لا يمكن أن تقود إلى دولة حتى على جزء من الأراضي المحتلة العام 1967 ومن دون حق العودة.

إن هذه التنازلات تمثلت بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ "العنف والإرهاب" حتى بأثر رجعي، والتعهد بتطبيق الالتزامات الفلسطينية (الأمنية والاقتصادية)، والموافقة على مبدأ "تبادل الأراضي" الذي يعطي شرعية للاستيطان ولضم ما يسمى "الكتل الاستيطانية الكبرى" إلى إسرائيل، والموافقة على "معايير كلينتون" لحل قضية اللاجئين التي تستثني عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها، وعلى مبادرة "السلام العربية"، التي نصّت على حل متفق عليه لقضية اللاجئين، وهذا يعني وضع الفيتو على حق العودة بيد إسرائيل، التي لا يمكن أن توافق على عودتهم إلا مضطرة، وهذا لن يكون إلا بعد تغيير نوعي لميزان القوى.

ثانياً. إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتأخذ الخبرات والمستجدات والحقائق الجديدة بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيسها، ولتضم مختلف ألوان الطيف السياسي، ولتكون قولاً وفعلاً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

ثالثاً. تعزيز مقومات صمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، وخصوصاً في مواجهة حملات ومخططات تشتيت مخيمات اللجوء وتصفيتها وتهجير اللاجئين من أماكن لجوئهم إلى أماكن أخرى لطمس حقهم في

العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وفي مقومات وجوده على أرض وطنه ومظاهر تجسيد هويته الوطنية على كل المستويات والأصعدة، لأن هذه المرحلة ليست مرحلة قطف الثمار وإنجاز الحقوق الوطنية، بل هي مرحلة إجهاض المخططات والخيارات والبدائل الإسرائيلية.

رابعًا. من معالم الرؤية الجديدة اعتماد التدويل، بمعنى تدويل الصراع وليس تدويل الحل، لكي لا يكون التدويل مجرد تحسين لشروط استئناف المفاوضات الثنائية برعاية أميركية انفرادية أو دولية شكلية، فيجب أن يكون الهدف من التدويل زج العالم كله لتحمل مسؤولياته إزاء القضية الفلسطينية لكونها ولدت دولية، والعالم يتحمل مسؤولية ما لحق بالشعب الفلسطيني، إذ إن المطلوب الضغط الدولي على إسرائيل لإجبارها لتطبيق (وليس التفاوض على) ما جاء في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا تستجيب إلا للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

التدويل يعني العودة إلى التركيز على تطبيق الحقوق الوطنية التي تخص الفلسطينيين جميعًا واستخدام القانون لتحقيقها؛ مثلما يعني الانضمام إلى كل المؤسسات الدولية وتوقيع الاتفاقات الدولية والعمل على تفعيلها، وخصوصًا محكمة الجنايات الدولية واتفاقيات "جنيف" الأربع، وتفعيل كل القرارات التي صدرت عن المؤسسات الدولية التي تدين الاحتلال والاستيطان وتطالب بالحقوق الفلسطينية، وخاصة الفتوى القانونية لـ"محكمة لاهاي"، و"تقرير غولدستون"، وعشرات القرارات الدولية التي أدانت الاحتلال والاستيطان والإجرام الإسرائيلي، وتلك التي طالبت بتطبيق حق العودة، وكان آخرها اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية.

خامسًا. الاعتماد على تنظيم وتطوير المقاومة التي يقرها القانون الدولي والإنساني، بما فيها المقاومة المسلحة، كوسيلة تستخدم أساسًا في هذه المرحلة للدفاع عن النفس في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، مع التركيز على المقاومة الشعبية التي تتسجم مع خصائص الصراع والمعطيات القائمة في الوضع الحالي، فلسطينيًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا، ومع عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وقدرتها بوصفها حركة تحرر وطني عالمية على جذب التأييد من كل الأحرار في

العالم، ومن كل القوى والدول التي تخشى من إبقاء الصراع حول القضية الفلسطينية مفتوحًا لما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات كبيرة على مجمل الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وهنا تحتل المقاطعة لإسرائيل سياسيًا واقتصاديًا وأكاديميًا وثقافيًا أهمية كبرى ضمن المقاومة، لأنها يمكن أن تلحق أضرارًا سياسية واقتصادية وأخلاقية بإسرائيل، وتساهم بفعالية في وصولها إلى حالة من العزلة ومواجهة العقوبات ووقف الاستثمارات.

سادسًا. إعادة النظر في شكل السلطة وطبيعتها ووظائفها والتزاماتها باتفاق أو سولو، لكي تتسجم مع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ومع حقيقة أن الحكومات الإسرائيلية تجاوزت هذا الاتفاق منذ فترة طويلة، فلا معنى للالتزام بالاتفاق من جانب واحد في ظل ترعرع وسيادة أفكار "أرض إسرائيل الكاملة"، ورفض أي تسوية مع الفلسطينيين، والاستعداد لتنظيم المزيد من حملات التهجير "الطوعي" والقسري داخل فلسطين وخارجها.

سابعًا. تقديم مبادرة فلسطينية للحل تقوم على أساس الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي مستمر وكامل الصلاحيات في إطار الأمم المتحدة، يشارك فيه كل الأطراف العربية والإقليمية والدولية المعنية بالصراع في المنطقة، مرجعيته القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ليكون التفاوض لتطبيقها وليس التفاوض عليها ضمن جدول زمني قصير يكفل إنهاء الاحتلال وبآلية تطبيق ملزمة.

الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الورقة:

أن الفلسطينيين ليسوا على أبواب إقامة دولة فلسطينية على الأرض بالرغم من أهمية كل النضالات التي يمارسونها وكل الاعترافات الدولية، وآخرها اعتراف الفاتيكان، لأننا لا يجب "الأناطيش على شبر ماء"، فهذه الاعترافات مهمة لكن الأهم هو ما يجري على الأرض من فرض حقائق احتلالية واستيطانية عنصرية تتعكس تمامًا مع هذه الاعترافات وتتسبب أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية. فالدولة تقام على أرض فلسطين وليس في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية على أهمية ذلك.

الآثار الكارثية للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد اللسطيني وسبل مواجهتها!!

د. سمير عبدالله*

مقدمة

تتبع سياسات وسلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المجتمع والاقتصاد الفلسطيني من طابع المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني، الذي ظهر باحتلال الأرض واحتلال العمل خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وبمساعده، والذي تجلى بقيام عصابات الإرهابية بتهجير أغلبية المواطنين الفلسطينيين خلال حرب 1948 خارج وطنهم، وحشر من تمكنوا من البقاء في مدنهم وقراهم في مساحات جغرافية صغيرة. وظلت أراضيهم تتعرض للنهب والتهويد من أجهزة دولة إسرائيل التي أعلنت في أعقاب رحيل الانتداب البريطاني في أيار 1948، التي استولت وبسطت سيطرتها بالقوة على أكثر من ثلاثة ارباع مساحة فلسطين.

ما فعله قادة عصابات المشروع الصهيوني آنذاك يطبقه أخلافهم في حكومة إسرائيل منذ احتلالها لما تبقى من فلسطين في حزيران 1967. فقد شرعوا منذ اليوم الأول لاحتلالهم بإقصاء الفلسطينيين عن مصادره الطبيعية والاقتصادية (الأرض والمياه والقدس الشرقية وموارد البحر الميت..الخ)، وشل قدرتهم على استغلال وإدارة

* معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

المصادر القليلة التي ظلت تحت سيطرتهم بمختلف السياسات والإجراءات والوسائل. فقد أقيمت البنوك، وأوقفت تنظيم المدن والقرى، وفرز وتسجيل الأراضي، ووضعت رقابتها المشددة على رخص البناء، وغيرها من الإجراءات التعسفية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تنفيذ استثمارات كافية لاستيعاب قواهم العاملة، ولإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجونها. ورغم أن سلطات الاحتلال مارست أعمال جباية مشددة للضرائب من مختلف القطاعات الفلسطينية، إلا أنها أهملت بشكل سافر في تقديم السلع العامة للمواطنين الفلسطينيين، مما أدى إلى تآكل جميع مرافق البنية التحتية الاقتصادية (الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي، والاتصالات، والنفايات الصلبة)، والاجتماعية (المدارس، والمستشفيات، ومرافق الرعاية الاجتماعية). وأدت تلك الإجراءات إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتشويه بنيته، وتحويله إلى حديقة خلفية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وترسيخ علاقات تبعية مزدوجة عليه. حيث دفع شح فرص العمل معظم العاطلين عن العمل للبحث عن فرص العمل خارج اقتصادهم، بما في ذلك في السوق الإسرائيلية. كما أدى ضعف قدرة الصناعات الفلسطينية على توفير احتياجات المواطنين، وإغلاق أبواب التجارة الخارجية أمام الفلسطينيين اضطرهم لشراء معظم احتياجاتهم من السلع من إسرائيل.

ثم جاءت اتفاقيات أوسلو المؤقتة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل خلال الأعوام 1993-1995، والتي كان من المفروض استبدالها باتفاقية الوضع النهائي في سبتمبر عام 1999، ولكنها لم تحدث تغييراً جوهرياً في بيئة تطور الاقتصاد الفلسطيني. فقد أقيمت الاتفاقيات على استمرار خضوع الاقتصاد الفلسطيني للسياسة التجارية الإسرائيلية، وإلى بقاء معظم مصادر ومفاتيح التحكم في الاقتصاد الفلسطيني بأيدي سلطات الاحتلال. وعلى ما يبدو أن المفاوضات الفلسطينية لم يضعوا في حسابهم احتمالية فشل مفاوضات الوضع النهائي، وافترضوا أن الجانب الإسرائيلي سيلتزم بنصوص وروح الاتفاقيات. وقد بينت التجربة خطأ تلك الافتراضات، حيث أفضلت إسرائيل مفاوضات الوضع النهائي، وكان التزامها بالاتفاقيات انتقائياً ومؤقتاً. وأكثر من ذلك واصلت حكومات إسرائيل

سياساتها وإجراءاتها المعادية، والهادفة الى تهميش وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني وإبقاءه على حافة الانهيار .

وسنحاول في هذه الورقة استعراض الترتيبات والتغييرات التي تمخضت عن الاتفاقات، وسلوك سلطات الاحتلال تجاهها، ونتائج هذا السلوك على الاقتصاد الفلسطيني. ونختتم الورقة بمحاولة الإجابة على سؤال ما العمل! وكيف يمكن للفلسطينيين مواجهة التحديات الماثلة أمامهم.

اتفاقات غير متوازنة

يكنم الخلل الرئيسي في الاتفاقية الانتقالية في أنها تمخضت عن إقامة سلطة وطنية فلسطينية ولديها مسؤوليات شاملة في توفير السلع والخدمات العامة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، ولكنها ولدت بإيرادات منقوصة وموارد محدودة وصلاحيات مقيدة. وسنقوم بتحليل ذلك بإيجاز .

المسؤوليات التي أنيطت بالسلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد نشوئها عام 1994 أنيطت السلطة الوطنية الفلسطينية بمسؤوليات جسيمة تجاه مواطني الأراضي المحتلة. فقد كان عليها توفير كافة أنواع السلع والخدمات العامة، التي تشمل التعليم والخدمات الصحية، والرعاية الاجتماعية والأمن وسيادة القانون والعدالة وحماية البيئة وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية والبنى التحتية الضرورية لتك الخدمات لتحسين نوعية الحياة والبيئة المواتية لتشجيع نشاط القطاع الخاص المحلي، وجذب الاستثمارات الفلسطينية والأجنبية من الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد المشوه والمنهك. ومن أجل القيام بمسؤولياتها بصورة ملائمة كان عليها العمل على ثلاثة جبهات بصورة متوازنة:

الأولى: إقامة مؤسسات السلطة الجديدة وإعادة تأهيل وإصلاح القائم منها

من أجل تقديم الخدمات الحكومية المطلوبة في مختلف المجالات: التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، الأمن العام، القضاء، وغيرها. فمن المعروف أن السلطة الوطنية ورثت أقل من 20 ألف موظف من موظفي الإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، وكان لا بد من إعادة هيكلة والجهاز بما يتناسب مع

الاحتياجات، وترتب على ذلك إنشاء وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية متخصصة، ورفدها بأعداد كافية من الكفاءات والموظفين، وتنفيذ برامج لبناء القدرات للارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية التي كانت في حال بائس جدا.

الثانية: تطوير منظومة القوانين والأنظمة على أنقاض منظومات القوانين

النافذة، المتخلفة والمتقادمة، والتي تعود لفترة الانتداب البريطاني وفترة الوحدة في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، والأوامر العسكرية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي. فتلك القوانين، وخصوصا الاقتصادية منها لم تعد صالحة في ضوء التطورات الهامة التي شهدتها العقد الأخير من القرن الماضي، كما أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية كانت في معظمها بغرض إضفاء صبغة قانونية على انتهاكاتهما للحقوق الفلسطينية. وكان على السلطة توحيد منظومة القوانين في شطري الوطن، وسن قوانين عصرية لبناء دولة ديمقراطية، وتوفير بيئة قانونية مواتية لمشاركة فعالة من القطاع الخاص والمجتمع المدني للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني الضعيف والمشوه.

الثالثة: تطوير البنى التحتية المتخلفة عن الركب، بشقيها المادي

والاجتماعي. فمن المعروف أن كافة قطاعات البنية التحتية عانت من الإهمال والتآكل خلال فترة الاحتلال بالرغم من تغول سلطاته في جباية الضرائب. فقد واضبت تلك السلطات على سلب ثلثي الضرائب والجمارك التي كان الفلسطينيون يدفعونها، وإتاحة الثلث الباقي لإدارتها المدنية للإنفاق على موظفيها وعلى خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية وقطاع غزة، وعلى صيانة مرافق البنى التحتية أيضا. لذا كان من المطلوب هنا تنفيذ استثمارات كبيرة لسد النقص المتراكم في إنشاءات البنى التحتية للارتقاء بنوعية حياة المواطنين، وتوفير بيئة مواتية للاستثمارات المحلية ومن الفلسطينيين العائدين من خارج الوطن.

ولكن القيام بتلك المسؤوليات، والوفاء باحتياجات المواطنين في الأراضي المحتلة بعد ربع قرن من الاضطهاد و الحرمان والمعاناة، بدأ يصطدم بمعوقات وعقبات ونواقص موضوعية وذاتية كبيرة حدثت وما تزال تحد من قدرتها على القيام بتلك المسؤوليات، والتي يمكن تصنيفها الى ثلاثة مجموعات رئيسية: عدم كفاية

الإيرادات العامة، وعدم كفاية الموارد المتاحة للتطور الاقتصادي، واستمرار سلطات الاحتلال في تنفيذ سياساتها العدائية الرامية لتهميش وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني. وتقتضي الأمانة العلمية هنا التنويه إلى أن أخطاء فلسطينية ذاتية ساهمت هي الأخرى في تشكل وتعمق الأزمة الاقتصادية وأزمة المالية العامة التي نواجهها، ولكن بحثها غير متضمن في نطاق هذه الورقة، وربما تحتاج إلى ورقة خاصة لاستخلاص العبر منها. لذا ستركز الورقة على آثار الاحتلال التي أرجعت للأسباب الرئيسية المذكورة، والتي سيقصر البحث على دراستها بإيجاز في الصفحات اللاحقة من الورقة.

عدم كفاية الإيرادات العامة وعدم استقرارها:

سنبحث هنا حجم الإيرادات التي أتاحت للسلطة الوطنية الفلسطينية مقابل المسؤوليات الجسيمة التي أنيطت بها كما جاءت في الاتفاقية المؤقتة، بما فيها الاتفاق الاقتصادي المعروف بروتوكول باريس. نص الاتفاق على حق السلطة الفلسطينية بالحصول على كافة الضرائب والجمارك التي يدفعها المستوردون الفلسطينيون على مشترياتهم من إسرائيل أو عبر موانئها ومطاراتها، باستثناء سكان القدس الشرقية. ولكن تفاصيل الاتفاق لا تعطيها عملياً أكثر من 80% من تلك الضرائب والجمارك. فقد ظلت ضريبة المشتريات على السلع الإسرائيلية والسلع المستوردة، والجمارك على السلع المستوردة من قبل إسرائيليين والمعاد تصديرها إلى السوق الفلسطينية خارج نطاق إيرادات السلطة الفلسطينية. كما ظلت إيرادات الجمارك والضرائب تلك تجبى بواسطة وزارة المالية الإسرائيلية. بالمقابل، يجري التعامل بالمثل مع مشتريات المستوردين الإسرائيليين من السوق الفلسطينية. ويجري تقاص إيرادات الطرفين عبر الاجتماعات الشهرية بين وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية والتي تعرف بجلسات المقاصة. ويسبب الفجوة الكبيرة بين المستوردات الفلسطينية من إسرائيل، والمستوردات الإسرائيلية من دولة فلسطين المحتلة، كان مبلغ ما تجبیه وزارة المالية الإسرائيلية يزيد عن ستة أضعاف ما تجبیه وزارة المالية الفلسطينية لصالح حكومة إسرائيل. وظلت الإيرادات عبر المقاصة

تشكل نحو ثلثي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الوطنية. وتقتطع وزارة المالية مقابل جمعها لتلك الإيرادات بدل خدمات بواقع 3%.

تسمح آلية اتفاق باريس لمقاصة الإيرادات بتسرب أموال طائلة من الإيرادات الفلسطينية للخزينة الإسرائيلية، كما تسمح بالتهرب الضريبي أيضا. بسبب رفض إسرائيل تبادل المعلومات حول الصفقات التجارية التي يعقدها تجار الطرفين لديها لغرض تقليص التهرب الضريبي. كما دأبت إسرائيل استخدام تحكّمها بجباية الإيرادات الفلسطينية كأداة ابتزاز سياسي من خلال حجزها أو تأجيل تحويلها، والذي يمتد أحيانا لسنوات كما حدث عام 1997 وعام 2000 و2006 و2011 و2014.

أما جباية الجمارك وتخليص المستوردات الفلسطينية على المعابر الحدودية مع مصر والأردن، فقد نص الاتفاق على أدارتها من قبل الجمارك الفلسطينية، ولكن حكومة الاحتلال طردت موظفي الجمارك الفلسطينيين من تلك المعابر عام 2000 بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وأوكلت جباية الجمارك لسلطات الجمارك الإسرائيلية.

صغر قاعدة الموارد الطبيعية والاقتصادية التي وضعها الاتفاقية

تحت ولاية السلطة الوطنية:

نصت الاتفاقية المؤقتة على تصنيف الأراضي الفلسطينية المحتلة الى (أ)، و(ب)، و(ج). الأراضي المصنفة (أ) تخضع للولاية الفلسطينية بصورة تامة؛ وأراضي (ب) وتخضع فيها القضايا المدنية لولاية السلطة الفلسطينية بينما تحتفظ سلطة الاحتلال فيها بمسؤولية الأمن؛ أما المنطقة (ج) فتبقى تحت السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال. وتشكل مساحة الأراضي (أ) و(ب) نحو 38% من مساحة الضفة الغربية و60% من مساحة قطاع غزة لغاية عام 2005، حيث قامت حكومة إسرائيل بإخلاء قواتها ومستوطناتها، وعادت أراضي القطاع كاملة تحت الولاية الفلسطينية. ولدى التدقيق في الفروقات بين طبيعة الأراضي نجد أن الأراضي التي انتقلت الى الولاية الفلسطينية كليا أو جزئيا نجد أنها مأهولة بالسكان وهي غير

مترابطة في نحو 180 جزيرة، وتفتقر إلى آبار المياه، بينما الأراضي المصنفة (ج) يعيش فيها نحو 40 ألف مواطن فلسطيني في 194 تجمع سكاني صغير، وتشمل معظم أراضي غور الأردن الخصبة، والبحر الميت، الغني بالأملاح المعدنية وذو الجاذبية السياحية العالمية، بالإضافة الى القدس الشرقية التي تشكل درة الاقتصاد الفلسطيني بما تحتويه من كنوز أثرية وحضارية وروحية.

كما خصص الاتفاق أقل من 20% من مياه الضفة الغربية، والتي يزود معظمها للبلديات وشركات توزيع المياه من شركة موكوروت الإسرائيلية. ورغم أن الاتفاقية نصت على إدارة مصادر المياه بشكل مشترك، إلا أنها واصلت إقصاء سلطة المياه الفلسطينية عن أي تدخل، وهي تمنع الفلسطينيين من حفر الآبار إلا بعد أخذ موافقة أجهزة الاحتلال. كما لم تلتزم إسرائيل بزيادة حصة السلطة الفلسطينية بنحو 30 مليون متر مكعب خلال فترة الاتفاقية المؤقتة، أي حتى سبتمبر 1999، لمواجهة شح المياه وانقطاعها في معظم مدن وقرى الضفة الغربية خلال فترة الصيف، وبسبب نقص المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة أيضاً. واستمرت إسرائيل في نهب أكثر من 80% من مصادر المياه الفلسطينية، وتحولها للمستعمرات والى داخل الخط الأخضر. إضافة الى تحكمها في ادارة مصادر المياه في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

استغلت سلطات الاحتلال تأجيل التفاوض بشأن وضع القدس الشرقية للمفاوضات النهائية وواصلت جهودها لإقصاءها عن الضفة الغربية، مما ألحق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني كونها تشكل 15% من ناتجه المحلي الإجمالي. وقامت بإغلاق القدس أمام حركة الأفراد والبضائع الأمر الذي ضاعف تكاليف ووقت السفر والنقل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وقدرت دراسة لوزارة الاقتصاد التكلفة الناتجة عن استخدام الطرق البديلة بسبب الإغلاق بين بيت لحم ورام الله نتيجة فصل القدس الشرقية حوالي \$2,895,000/سنوياً. (وزارة الاقتصاد الوطني ومعهد اريج، 2011)

ظل 62% من الأراضي (التي سميت منطقة ج) تحت سلطة أجهزة الاحتلال، وخصصت سلطات الاحتلال 1% منها فقد للتجمعات السكانية

والموجودة فيها والتي يقطنها نحو 40 ألف مواطن، وهي تشتمل على الأراضي الخصبة في غور الأردن، ومكامن الرخام، إضافة إلى الاكتشافات الجديدة للبتروول أيضاً. وقدرت دراسة للبنك الدولي ان الفرصة المضاعة على الفلسطينيين جراء منعهم من استغلال مصادرههم في المنطقة C بنحو 3.4 مليار دولار سنويا. وهذا لا يشمل الأراضي المستغلة من المستعمرين كمزارع ومناطق صناعية ومحاجر وغيرها، والتي يمكن في حال إضافتها مضاعفة الرقم المذكور.

مواصلة إسرائيل لسياساتها العدائية:

استغلت حكومة إسرائيل عضلاتها التدميرية، واستمرار سيطرتها على معظم مفاتيح تطور الاقتصاد الفلسطيني لمواصلة سياساتها الرامية لمنع الفلسطينيين والدول المانحة الصديقة من استغلال الهامش المحدود الذي وفرته الاتفاقية المؤقتة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وعملت بشكل مثابر على تقزيم وتقييد صلاحيات السلطة الفلسطينية التي تضمنتها الاتفاقيات، والتي كان معظمها يعتمد على التطبيق النزيه لبنود الاتفاقيات ويتعاون الأجهزة الإسرائيلية. فقد بينت التجربة، ومنذ السنوات الأولى لتنفيذ اتفاقات أوسلو أن توجهات حكومة إسرائيل ظلت تواصل العمل بالسياسات والإجراءات العدائية التي مارسها قبل توقيع تلك الاتفاقيات، وواصلت تعطيل وتقييد جهود السلطة الفلسطينية في كافة القضايا الجوهرية التي تتيح لها إطلاق تنمية حقيقية. وسنحاول هنا استعراض كشف موجز بسجل حكومة إسرائيل في خرق نصوص وروح الاتفاقيات التي وقعت عليها، وخصوصا اتفاقية باريس الاقتصادية، والانتهاكات والإجراءات الجديدة التي طبقتها لتهميش الاقتصاد الفلسطيني ضمن إطار الاتفاقية المؤقتة. ولا بد من الإشارة هنا أن الورقة لن تتعرض لانتهاكات إسرائيل الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة والشرعية الدولية، وخصوصا ضم وتهويد القدس، وبناء المستعمرات، واستغلال الموارد الفلسطينية في المنطقة (ج)، والتي هي خارج نطاق هذه الورقة، رغم أهميتها وآثارها الفادحة على البيئة الاقتصاد الفلسطيني بوجه خاص، وعلى المشروع الوطني الفلسطيني بوجه عام.

1. عدم التزام إسرائيل بتنفيذ معظم بنود الاتفاقيات الموقعة مع منظمة

التحرير الفلسطينية:

أ. ظلت إدارة المعابر التجارية مع الأردن ومصر تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتم طرد أفراد الشرطة والجمارك الفلسطينيين منها بعد اندلاع المواجهات عام 2000. كما لم تلتزم إسرائيل بأوقات العمل المتفق عليها، وقامت بإغلاق جسر دامية على نهر الأردن بصورة دائمة رغم الاتفاق على تشغيله لعبور الشاحنات التجارية.

ب. لم تتعاون سلطات الاحتلال في ترخيص إنشاءات ومرافق البنى التحتية ما بين المدن والقرى وما بين المحافظات التي تمر عبر المنطقة المسماة ج، فقد وافقت على عدد محدود جدا من المشاريع. وهذا يشمل مشاريع الطرق، شبكات نقل الكهرباء، استغلال مصادر المياه في مناطق ولاية السلطة فيما يسمى منطقتي أ، و ب، وفي استغلال مصادر المياه في مناطق ولاية السلطة فيما يسمى منطقتي أ، و ب، ومشاريع الصرف الصحي ومعالجة المياه الآسنة، ومشاريع تجميع النفايات الصلبة، وخطوط الاتصالات الأرضية وتركيب أبراج الخطوط اللاسلكية وتردداتها.

ج. عدم الاستجابة لمعظم المطالب الفلسطينية في اللجان المشتركة والتي خولت بموجب اتفاق باريس بمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق بموافقة الطرفين، وهي تشمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، ولجان القطاعات وعددها يزيد عن 12 لجنة. وقد عطلت إسرائيل اجتماعات اللجنة الاقتصادية ومعظم اللجان، منذ عام 2000. وأدى ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعطيل زيادة كميات السلع في القوائم A1&A2، التي يمكن للسلطة الفلسطينية تحديد نسب جماركها.

د. نص الاتفاق على حرية الصيد في شواطئ قطاع غزة ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية، أي بعمق (20 ميل بحري)، ولكن السلطات المحتلة قلصت مساحة وعمق الصيد إلى بضعة كيلومترات، ولجأت إلى وضع قيود على وصول الفلسطينيين إلى البحر منذ تموز عام 2000، وحرّم الصيادون من 85 بالمائة من مناطق صيد الأسماك، حيث يُسمح لهم بالوصول إلى أقل من ثلث مناطق الصيد

التي حددتها اتفاقات أوسلو أي 6 أميال بحرية من أصل 20 ميال بحريا من الساحل (OCHA Report)

هـ. كما نص بروتوكول باريس على التزام إسرائيل بإبقاء سوقها مفتوحة بصورة اعتيادية أمام العمال الفلسطينيين. ولكنها بدأت باستبدال العمال الفلسطينيين بالعمالة الأجنبية منذ منتصف التسعينات، وقامت بطرد أكثر من 160 ألف عامل في عام 2002، وواصلت تقييد دخولهم الى يومنا هذا بالرغم من ارتفاع عددهم بشكل تدريجي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصل عددهم الى نحو 70 ألف عامل فقط. كما لم تلتزم بالاتفاق على تنظيم تشغيل العمال الفلسطينيين من خلال مكاتب الاستخدام الرسمية، وتواصل الشركات الإسرائيلية تشغيل العمال الفلسطينيين من خلال سمسرة العمل الذين يستغلون العمال ويقتطعون مبالغ طائلة من أجورهم.

و. نص الاتفاق الاقتصادي أيضا على السماح بدخول كافة المنتجات الزراعية بشكل حر الى السوق الإسرائيلية بعد أن كانت ممنوعة من دخول إسرائيل منذ بداية الاحتلال. وتم استثناء خمسة سلع حددت الكميات المسموح بدخولها خلال السنوات الثلاث الأولى من توقيع الإتفاق، وتحرير دخولها بدون أية شروط كمية بعد ذلك. ولكن حكومة إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ ذلك، وبقي الإجراء الإداري بمنع ادخال المنتجات الزراعية كما كان عليه الحال قبل الاتفاق.

ز. عدم الالتزام بتشغيل العبور الآمن للأفراد والسلع بين الضفة وغزة خلافا لما تضمنته الاتفاقات، وجرى بذلك تعطيل التجارة الداخلية داخل الضفة الغربية منذ منتصف التسعينات. كما لم تلتزم إسرائيل لاحقا باتفاقية المعابر الموقعة في نوفمبر 2005 إثر قرار إسرائيل بإخلاء قطاع غزة.

ح. عدم الالتزام باتفاقية مقاصة الإيرادات، حيث قامت بحجزها مرات عديدة واقتطاع مبالغ طائلة منها لتسديد مشتريات السلطة من الشركات الإسرائيلية بدون تقديم مستندات وتدقيق مستقل. كما لم تلتزم بتحويل ضريبة المشتريات التي تم الإتفاق بشأنها عام 1998، وتحويل الضرائب على الشركات الإسرائيلية العاملة في أراضي الضفة الغربية وغيرها

الامتناع عن تحويل مستحقات ضريبة الدخل المفروضة على العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخبز الأخضر والمستعمرات، باستثناء دفعه في عام 2009 بلغ 64 مليون شيكل عن عشر سنوات، و25 مليون شيكل عن 2010 و2011، و2.5 مليون عن 2012، ولم يتم تزويد دائرة الضرائب بالكشوفات والتفاصيل وتأخير تحويل مستحقات المقاصة الفلسطينية وتحويلها خلال عشرة أيام خلافاً لم نص عليه البروتوكول بستة أيام، إضافة إلى تأخير عامين مع بداية الانتفاضة الثانية 2000 وتأخير 16 شهر بعد فوز حركة حماس في الانتخابات عام 2006. ورفض إسرائيل لتبادل المعلومات عن الصفقات التجارية المتحققة في سوقها لمعرفة قيمة الضرائب المدفوعة لوزارة المالية الإسرائيلية، ومتابعة جمع فاتورة المقاصة من المستوردين الفلسطينيين. وعدم العمل بنظام كمبيوتر مرتبط بين الجانبين لغرض حسم الضريبة والمقاصة بشكل آلي خلافاً لما نص عليه اتفاق باريس.

ك. عدم الالتزام بمعاملة المستوردين والمصدرين الفلسطينيين بالمثل كأقرانهم الإسرائيليين وأبقت العمل بإجراءاتها التعسفية من فحص أمني وفحص مواصفات وإجراءات تخليص تكلف التجار الفلسطينيين ثلاثة أضعاف ما يدفعه أقرانهم من الإسرائيليين. أما على صعيد التصدير فالأحوال ليست أفضل بكثير فعلى سبيل المثال لم يصدر قطاع غزة المحاصر سوى 182 شاحنة من المحصول الزراعي خلال ثلاث سنوات من الحصار (2007-2010) مقارنة بـ1500 شاحنة عام 2000 (الأونكتاد، 2013).

ثانياً: الانتهاكات والأعمال العدائية الإسرائيلية الجديدة التي

نفذتها بعد اتفاقات أوسلو، وخصوصاً بعد العام 2000:

1. تدمير البنى التحتية والممتلكات الخاصة والعامة في الضفة الغربية

وقطاع غزة.

بدأت سلطات الاحتلال باستخدام ترسانتها الحربية الثقيلة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ العام 1997، وشمل ذلك استخدام دبابات مركفاة عام 1997 وتبع ذلك إضافة استخدام الطائرات القاذفة من طراز F16 ومروحيات الأباتشي الفتاكة في عام 2002 وما بعدها. واستخدمت تلك الترسانة

تحت مبرر الرد على أجهزة الأمن الفلسطينية والمقاومين الفلسطينيين ذوي التسليح الخفيف والبدائي أيضا، ولكن معظم ضحاياها كانوا من المواطنين الفلسطينيين العزل، وكانت معظم أهدافها المنازل والممتلكات الخاصة ومرافق البنى التحتية العامة والمنشآت الاقتصادية الخاصة والمزارع أيضا.

بدأت تلك الاعتداءات في رد إسرائيل على الاحتجاجات الجماهيرية على حفر النفق تحت المسجد الأقصى في عام 1997، وتلى ذلك قيامها باجتياح سائر المدن والقرى الفلسطينية في العام 2002. والذي الحق تدميرا واسعا ابتداء بمقرري الرئيس الراحل ياسر عرفات في رام الله وغزة، ومعظم مقرات أجهزة الأمن والوزارات الفلسطينية، ومخيم جنين ومطار ياسر عرفات الدولي وميناء الصيادين في غزة. وطالت هذه الحرب الغاشمة آلاف المنازل والمنشآت الاقتصادية الخاصة، وجميع مرافق البنى التحتية من طرق وخطوط كهرباء ومياه وصرف صحي وخطوط وأبراج اتصالات وغيرها. وقد أدت هذه الحرب الى الحاق خسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني الذي تراجع ناتجه المحلي الإجمالي عام 2002 بنحو 30% عما كان عليه في عام 1999.

ومنذ إعادة الاجتياح عام 2002 ولغاية الآن استمرت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بشكل متقطع تركزت على الاغتيالات وتدمير مبان ومرافق محددة. ولكن الاعتداءات الحربية شهدت تصعيدا خطيرا على قطاع غزة في عام 2008، حيث شنت في أواخر العام المذكور عدوانا وحشيا على قطاع غزة الذي أدى إلى قتل أكثر من 1400 غالبتهم الساحقة من المدنيين الأبرياء، أكثر من ثلثهم من الأطفال. وجرح 5380 منهم 1872 من الأطفال أيضا. وجرى تدمير كامل لأكثر من 4100 بيت بشكل كامل، ونحو 11000 ألف بشكل جزئي، وأصبح أصحابها وسكانها بدون مأوى. كما جرى قصف أكثر من 700 منشأة صناعية وتجارية، ودمر منها 268 منشأة بشكل كامل. كما جرفت القوات الغازية 2460 هكتار من المزارع، وخربت عشرات من مزارع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء. كما تعرضت مرافق البنية التحتية بدمار كبير، وشمل ذلك شبكات التوزيع ومحطات تحويل التيار

الكهربائي، وشبكات التوزيع وإبار المياه، والطرق والجسور (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2009)

بعد فترة من الهدوء النسبي خلال العامين 2010 و 2011 شنت حكومة إسرائيل عدواناً جديداً في صيف عام 2012 استمر قرابة أسبوع، وحصد أكثر من 400 من الضحايا معظمهم من المدنيين، ودمر 298 منزل بشكل كامل، والحق أضراراً جسيمة ومتوسطة بنحو 8000 منزل، 50 مدرسة ومنشأة تعليمية، وجرف 28 كم من الطرق. وقدرت تكاليف إصلاح الأضرار بنحو 638 مليون دولار (التقرير السنوي لوزارة الأشغال 2012).

وفي حزيران 2014 شن الجيش الإسرائيلي حربه المدمرة الثالثة على قطاع غزة السنوات الخمس 2009-2014، والتي امتدت لأكثر من... يوم، استشهد فيها أكثر من ألفي مواطن، تلتهم من الأطفال. ودمر فيها نحو 10 آلاف منزل بشكل كامل، 51.8 آلاف منزل بشكل جزئي، و202 مدرسة ومؤسسة تعليمية، و360 منشأة صناعية ومئات الدنمات من الأراضي المزروعة، وعشرات مزارع الطيور وغيرها. وبلغت إعادة البناء وإصلاح الأضرار نحو 1.3 مليار دولار (ماس، 2014).

إضافة إلى الخسائر الجسيمة التي خلفتها الاعتداءات المتكررة على القطاع، قامت إسرائيل بفرض شريط عازل في أراضي قطاع غزة الزراعية على طول الحدود الشمالية والشرقية مع حدودها، مما قلص الرقعة الزراعية المحدودة والحق خسائر جسيمة لمئات الأسر التي أقفل هذا الإجراء مصدر قوتها.

2. تشديد عزل القدس عن الاقتصاد الفلسطيني

قامت سلطات الاحتلال بضم القدس الشرقية فور احتلالها في حزيران 1967، ووضعها ضمن بلدية القدس الغربية، ووسعت حدود البلدية عدة أضعاف على حساب أراضي القدس الشرقية. وبدأت سلطات الاحتلال ومجلسه البلدي بتنفيذ خطط تهميش اقتصاد وخدمات الجزء الشرقي من المدينة، ونهب أراضيهم وإقامة سلسلة من المستوطنات حولها لعزلها عن باقي الضفة الغربية. وفرضت أجهزة

الاحتلال ضرائب جائرة عليهم لدفعهم لهجرة مدينتهم. "عزل الجدار ماديا ما يقرب من 55,000 فلسطيني من سكان القدس الشرقية عن المركز الحضري للمدينة؛ والذين يتعين عليهم دخول مدينتهم عبر حواجز مكتظة للوصول إلى خدمات الصحة والتعليم وخدمات أخرى . وقامت سلطات الاحتلال بمصادرة 35 بالمائة من أراضي القدس الشرقية لتطوير المستعمرات بينما خصص 13% من الأراضي للبناء الفلسطيني، معظمها مقام عليها مبان أصلا. وبسبب صعوبات وارتفاع تكاليف الترخيص، يضطر المقدسيون لبناء منازلهم بدون ترخيص، حيث يقدر عدد المباني غير المرخصة ب 33% من إجمالي المنازل الفلسطينية، مما يعرض تلك المنازل للهدم، وتعريض ما لا يقل عن 93,100 مواطن مقدسي لفقدان منازلهم.(OCHA 2014)

ألحق ضم مدينة القدس الشرقية خسارة جسيمة للاقتصاد الفلسطيني، والتي كانت تشكل نحو 15% منه قبل اتفاق أوسلو، إضافة الى ما تشكله القدس كحاضرة روحية وثقافية، ووجهة للسياحة العالمية. كما أن القدس مركزا رئيسيا لخدمات التعليم والخدمات الصحية لجميع سكان المدن الأخرى. وأدى عزل القدس الذي أصبح أكثر وحشية بعد أوسلو، حيث منع الفلسطينيون من غير المقدسيين ممنوعون من دخولها إلا بتصاريح من سلطات الاحتلال، كما منعت المنتجات الفلسطينية من دخولها أيضا. وبحكم موقعها المركزي يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، ومنع المركبات الفلسطينية من دخول المدينة، بات التنقل ونقل الضائع بين شمال وجنوب الضفة الغربية مكلفا جدا ومحفوفا بمخاطر جسيمة بسبب طبيعة الطريق الالتفافي الذي أجبروا على استخدامها.

أدت سياسة التهميش والتضييق على القدس الشرقية إلى حالة ركود اقتصادي شبه دائمة. فخلال الفترة 1994-2000 ظل اقتصادها راكدا تقريبا، وتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى أقل من 8% عام 2000. وشهد فيها القطاع الصناعي انهيارا حيث هبطت مساهمتها في ناتجها المحلي من 14% إلى 6%، بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات فيها من 36% إلى 40% لنفس الفترة. الحق جدار الضم والتوسع خسائر مباشرة بالغة بالمواطنين

المقدسيين تجاوزت المليار دولار، وتم إقصاء نحو 55 ألف مقدسي خلف الجدار، وفرض عليهم معاناة يومية في التنقل من وإلى المدينة لأغراض الدراسة والعمل وغيرها، وباتوا مجبرين للمرور عبر الحواجز التي تفصل القدس عن محيطها الفلسطيني والتي يبلغ عددها 55 حاجزا (UNCTAD 2011).

وكان التعليم من أكثر القطاعات الاجتماعية تضرراً بسبب التمييز العنصري وإهمال السلطات الإسرائيلية، حيث بلغت نسبة تسرب الأطفال بعد المرحلة الابتدائية نحو 50% من عددهم الإجمالي، كما تبين أكثر من 5000 طفل في عمر المدرسة غير ملتحقين بأي مدرسة. أما معدلات الفقر فقد وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر 77% بين الأسر غير اليهودية في القدس عام 2010، بينما كانت بين اليهود 23.4% لنفس السنة. وتبين أيضاً أن 84% من الأطفال المقدسيين فقراء، بينما بلغت نسبة الأطفال الإسرائيليين الفقراء 45% فقط. كما يعاني المقدسيون من تمييز سافر في الأجور، فهم يتقاضون أجر لا يتعدى 59% من أجور الإسرائيليين، كما أن 40% من العاملين المقدسيين يتقاضون الحد الأدنى للأجور فقط. (UNCTAD 2011)

3. إقامة جدار الضم والتوسع:

بدأت حكومة إسرائيل بتنفيذ مخطط جدار الضم والتوسع في حزيران 2002، وهو من أكبر وأخطر المشاريع الاستعمارية التي نفذتها إسرائيل في الأراضي المحتلة والذي بلغته تكلفة بناءه لغاية عام 2014 2.6 مليار دولار، وتبلغ تكاليف صيانته نحو 260 مليون دولار سنوي (Matar, 2012). ويبلغ طول جدار العزل العنصري حوالي 780 كيلومتر، نفذ منه الآن 467 كم، وما زال 63 كم منه قيد الإنشاء، و 244 كم في مرحلة التخطيط (Matar, 2012). عزل الجدار خلفه حوالي 724,000 دنم إلى 800,832 دنم من أراضي الضفة الغربية، أي ما يقارب حوالي 13%-14% من المساحة الكلية للضفة. كما تغلق سلطات الاحتلال شريط عازل بعمق يصل إلى 200 متر من الجانب الشرقي تقدر مساحته بنحو 156,000 دنم. وقد عزل الجدار حوالي 96 تجمع سكاني فلسطيني منها 43 تجمع عزلت بشكل كامل (وفا 2014)

وبذلك أدى الجدار الى حرمان عشرات الآلاف من الأسر من استغلال تلك المنطقة للزراعة واقلل أمامهم باب التوسع العمراني، أو اية استعمالات أخرى بسبب تقييد حركتهم للوصول الى أراضيهم.

4. حصار قطاع غزة

حول الحصار الإسرائيلي قطاع غزة منذ العام 2006 إلى سجن كبير. حيث منع أكثر من مليون ونصف المليون مواطن غزي من الخروج للعمل في إسرائيل وفي الضفة الغربية، أو لغرض الدراسة أو العلاج إلا في حالات نادرة. وبحكم طبيعة اقتصاده الصغير والمعتمد على التجارة الخارجية، أدى الحصار إلى تباطؤ نشاط القطاعات الإنتاجية وتوقف مئات المنشآت الصناعية. كما عانى القطاع من نقص كبير وارتفاع أسعار السلع الأساسية. فبعد أن كان عدد الشاحنات التي تدخل القطاع قبل الحصار 8,446 شاحنة/ شهرياً في الفترة التي سبقت الحصار (2006/1 - 2007/6)، تراجع عددها الى 3,716 شاحنة شهرياً بعد فرضه في الفترة تموز 2007 وحزيران 2014 (OCHA 2014). أما الصادرات، فقد كان القطاع يصدر نحو 1000 شاحنة شهرياً قبل الحصار، بات عددها لا يذكر بعد الحصار. كما عانى القطاع من نقص متكرر في مشتقات البترول، الأمر الذي عطل محطة كهرباء غزة، التي ظلت تعمل بطاقة مقلصة وبانقطاعات متكررة، مما هدد حياة المرضى في المستشفيات، وفساد الأطعمة، وتعطل مضخات المياه والصرف الصحي، وتدهور الوضع البيئي. هذا بالإضافة إلى توقف الكثير من المصانع والخدمات التي لا تستطيع العمل بدون تيار كهربائي مناسب ومنتظم.

بعد مرور 8 سنوات على الحصار تبدو الصورة التي يمكن رسمها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة قائمة جداً. عملياً أدى الحصار إلى وقف حركة البضائع والمواد الخام من وإلى القطاع، وفرض قيوداً شديدة على الوصول للأراضي الزراعية وعلى مساحة الصيد البحري، بالإضافة إلى منع إدخال وإخراج النقد للقطاع. كل ذلك أدى إلى انهيار كبير في القدرات الإنتاجية في قطاع غزة، حيث اضطرت العديد من المصانع والورش للإغلاق بشكل كامل أو جزئي، وبالتالي الاستغناء عن عدد كبير من العمال، حيث تؤكد البيانات أن أكثر من 75,000

عامل فقدوا وظائفهم خلال العام 2007 فقط، مما عمق مشكلة البطالة المرتفعة أصلاً. كما أن استهداف محطة توليد الكهرباء الوحيدة والتي تعتبر المصدر المحلي الوحيد لإنتاج الكهرباء ومنع إدخال الوقود اللازم لتشغيلها يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين والمنتجين على حد سواء. أضف إلى ذلك تأثير انقطاع الكهرباء على تشغيل مضخات معالجة مياه الصرف الصحي ويحد من قدرة المؤسسات الصحية والتعليمية على تقديم الخدمات المناطة بها. بعبارة أخرى فقد أدخل الحصار قطاع غزة في دوامة من البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي وتآكل القاعدة الإنتاجية. وإذا أضفنا الدمار الذي سببته حروب 2008 و2012 إلى الدمار الذي خلفه العدوان الأخير في منتصف عام 2014، وتعطيل إسرائيل لمشاريع إعادة الإعمار، عندها يمكننا أن نتخيل حجم الدمار الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية وبرأس المال البشري في قطاع غزة، والنتائج العميقة للحصار والعدوان على بنية الاقتصاد الغزي.

5. فرض منظومة الإغلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- لجأت سلطات الاحتلال إلى تنفيذ منظومة من الإجراءات الانتقامية لمعاقبة كل المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2000. وتتضمن المنظومة على سبيل المثال لا الحصر قطع الطرق بين المدن والقرى الفلسطينية بسواتر ترابية و/أو إسمنتية أو بالتجريف. وأبقت منافذ للعبور عبر حواجز تفتيش تعمل بساعات محددة وتمارس التعسف وإذلال المواطنين بأبشع الأساليب السادية، وغالبا ما كانت تمنع العبور أو تؤخره لساعات طويلة. أما نقل المنتجات فقد ارتفعت كلفته بسبب زيادة مسافة النقل ومخاطر الإجراءات التعسفية التي كانت أحيانا تجبر المواطنين على تنزيل البضائع وتفتيشها، وإعادة تحميلها. وكانت الحواجز الإسرائيلية تسمح بمرور السلع الإسرائيلية ببسر، بينما تؤخر وتعطل وتفتش السلع الفلسطينية. وأدت تلك الممارسات إلى رفع تكلفة السلع الفلسطينية، وإضعاف تنافسيتها، مما سمح للشركات الإسرائيلية من زيادة حصتها في السوق الفلسطينية.

منعت سلطة الاحتلال عبور الشاحنات الفلسطينية إلى إسرائيل، وأجبرت التجار الفلسطينيين على نقل مستورداتهم من إسرائيل أو عبرها بوسائل الشحن

الإسرائيلية. وفرضت عليهم التصدير والاستيراد باستخدام ممرات محددة عبر جدار الضم والتوسع التي أطلق عليها ممرات تجارية، ونقل البضائع فيها من ظهر الشاحنات الإسرائيلية الى ظهر الشاحنات الفلسطينية او بالعكس. كما منعت المستوردين ومخصي البضائع الفلسطينيين من دخول الموانئ الإسرائيلية، والاعتماد على مخلصين إسرائيليين. وترتب على تلك الإجراءات زيادة تكاليف الاستيراد مباشر والتصدير، وأضعفت تنافسية الصادرات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، وإضعاف تنافسية الواردات المباشرة أمام نفس السلع المعاد تصديرها من إسرائيل، مما أجبر المستوردين الفلسطينيين على التخلي عن الاستيراد المباشر والشراء من المستوردين الإسرائيليين، او بيع الصادرات لمصدرين الإسرائيليين ليقوموا بتصديرها.

6. منع استيراد مواد تحت مسمى "الاستعمال المزدوج"!

من الإجراءات الحديثة التي اتخذتها سلطات الاحتلال منع استيراد عشرات السلع تحت مسمى الاستعمال المزدوج بدون تصريح، وتشمل قائمة السلع الممنوعة 25 مادة ومركبات كيميائية، ونحو 30 مادة معدنية وأجهزة. وتشمل القائمة مجموعة من المواد والسلع الممنوع دخولها قطاع غزة، والتي تشمل 15 سلعة أساسية و23 مادة من مشتقات تلك السلع. وقائمة ثانية إدخالها إلى قطاع غزة محدد فقط للمشروعات المجازة من السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تضم 19 سلعة من مواد البناء (MNE& ARIJ 2011)، والتي أضيف لها مؤخرا مادة الخشب أيضا (Jerusalem Post, July 18,2015). وكانت نتائج إجراءات منع تلك المجموعات من السلع تؤثر كافة القطاعات وخصوصا الصناعات الكيماوية وقطاع الإنشاءات والصناعات المعدنية. كما حملت تلك الإجراءات آثارا سلبية حادة على تطور القطاع الزراعي أيضا.

نتائج الاحتلال وانتهاكاته على الاقتصاد الفلسطيني:

أدى تنكّر وعدم التزام سلطات الاحتلال بالاتفاقات التي وقعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتصعيده لحربه الاقتصادية ضد الفلسطينيين مع بداية القرن، واعتداءاته المتكررة والمدمرة على المواطنين العزل وعلى الممتلكات العامة

والخاصة، وعلى مرافق البنى التحتية إلى. أدى فشل استبدال الاتفاقية المؤقتة باتفاقية للوضع النهائي، وعدم التزام حكومات إسرائيل بتطبيق الاتفاقات التي وقعت عليها، ومواصلة استخدامها استخدام آلتها العسكرية وأجهزتها الأمنية والمدنية وسوائب المستوطنين في انتهاك الحقوق الفلسطينية، إلى نتائج كارثية على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية وعلى الاقتصاد بوجه خاص. فبالإضافة إلى الخسائر الجسيمة في الأرواح التي تكبدها الفلسطينيون وخصوصا اقتصادهم الصغير جراء سياسات ومواقف وسلوكيات الاحتلال منذ مطلع القرن الحالي، فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال العامين 2001-2002 بنحو 30% عما كان عليه في عام 1999. كما أدى العدوان المتكرر على قطاع غزة في حرب 2008/2009 و2012 و2014 إلى إلحاق خسائر بشرية جسيمة وتخفيض الناتج المحلي لقطاع غزة إلى نصف ما كان عليه عام 2006. كما أدت الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية إلى تفاقم الأزمة المالية للسلطة، بسبب ارتفاع نفقاتها لمواجهة الاحتياجات المتنامية للسكان وانخفاض إيراداتها بسبب التراجعات الحادة في النمو الاقتصادي. وترافق تراجع النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر التي ظلت تسجل أرقاما قياسية وغير مسبوقة منذ العام 2000 ولغاية الآن، وخصوصا في قطاع غزة.

وكان من الآثار البعيدة المدى للسلوك الإسرائيلي زيادة حالة الغموض في الوضع السياسي ومعها حالة عدم اليقين لدى قطاع الأعمال الفلسطيني. كما أدت أيضا إلى رفع مخاطر وتكاليف الاستثمار بشكل غير مسبوق، وتحويل معظم المساعدات الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة وأعمال الإغاثة، وإلحاق تشوهات جديدة في بنية الاقتصاد، وإلى تراجع النمو الاقتصادي الهش الذي تحقق في الضفة الغربية خلال الفترة 2006 - 2011، و2010-2011 في قطاع غزة، ودخول الاقتصاد الفلسطيني في نفق الركود طويل الأمد، المقترن بنسب بطالة وفقر وانعدام الأمن الغذائي مرتفعة جدا وغير مسبوقة، وتفاقم عجز السلطة الوطنية المالي. من هنا بات من الطبيعي الافتراض أن استدامة السلطة الوطنية الفلسطينية باتت مهددة أيضا. فالنمو الاقتصادي المطلوب لزيادة إيراداتها من الضرائب والجمارك لتخفيض

العجز في موازنتها بات صعب التحقيق في ظل المعطيات القائمة، حيث لم ولن تتمكن السلطة الوطنية من تجميد مستوى نفقاتها في ضوء الاحتياجات المتنامية للمواطنين من الخدمات التعليمية والصحية والحماية الاجتماعية. كما بات من الصعب التنبؤ بالمساعدات الخارجية، التي تراجعت إلى النصف تقريبا بعد العام 2011 بالمقارنة مع الفترة 2008-2011، واضطرار السلطة للاقتراض من السوق الداخلي، مما أدى إلى تراكم الديون الداخلية، واستنفاد إمكانية الاقتراض من جميع المصادر الداخلية: البنوك وصندوق التقاعد والقطاع الخاص.

والسؤال هنا: ما العمل للخروج من الأزمة الاقتصادية المركبة؟

جوابي السريع والمختصر أن الحل لا يمكن أن يكون اقتصاديا، بل سياسيا بامتياز. فبدون تحرير مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وتفكيك نظام الإغلاق والحصار لا يمكن الخروج من عنق الزجاجة. ومن الواضح أن تحقيق ذلك ليس ممكنا بدون ضغط دولي كاف. من هنا اعتقد ان الخطوات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية مؤخرا لطي صفحة إطار أوسلو والذهاب إلى الأمم المتحدة هو الخطوة الأولى. ويجب ان يترافق مع جهود جادة لترتيب البيت الداخلي، وخصوصا انجاز الوحدة الوطنية الشاملة والمصالحة الناجزة، والانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة الهامة، وتوسيع دائرة ملاحقة إسرائيل وعزلها ومقاطعتها. وينبغي العمل أيضا على حث الدول العربية لمساندة التحرك الدبلوماسي الفلسطيني، ومطالبتها باستخدام "صداقتها الحميمة" مع الإدارة الأمريكية لثنيها عن مواصلة دعمها للاحتلال الإسرائيلي، وحماية إسرائيل من المحاسبة في دوائر الأمم المتحدة والمنابر الدولية الأخرى، خصوصا في مجلس الأمن. لقد أن الأوان للدول العربية الصديقة للدول التي تساعد إسرائيل في التمسك باحتلالها لأراضي دولة فلسطين، أن الجمع بين صداقتهم لها لا تتسجم مع مواصلة دعم وحماية الاحتلال الإسرائيلي. وان سلوكهم هذا يشكل إخراجا كبيرا لهم أمام شعوبهم، ويهدد شرعيتهم واستقرار بلادهم. أما غض النظر عن سلوك تلك الدول، كما هو عليه الحال حتى الآن، فهو يشجع تلك الدول لمواصلة دعم وحماية إسرائيل، ويشجعها على التغول في انتهاك الحقوق الفلسطينية والعربية، الذي سيديم التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وسيظل المهديد

الأكبر لدول المنطقة، ويبقيها عاجزة عن النهوض باقتصاداتها والحقاق بركب التقدم، وتأمين الحياة الكريمة لشعبها.

بات من الواضح، في ضوء تصاعد قوى التطرف في إسرائيل، أن تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة غير ممكن بدون حدوث تغيير في سياسة حماة إسرائيل، وأن تغيير هذا الموقف ممكن فقط إن شعر هؤلاء بأن حمايتهم ودعمهم لإسرائيل سيكلفهم ثمنا غاليا، والذي لا يقتصر على أرباح مبيعاتهم المدنية والعسكرية الهائلة في المنطقة، وأرباح استثماراتهم فيها، واستثمارات دول المنطقة لديهم من الصناديق السيادية والاستثمارات الخاصة. لقد آن الأوان لحكومات المنطقة للتصرف وفق مصالحها الحيوية ومصالح شعوبها، هذا إن توفرت لديها رؤية وطنية سليمة لمصالحها على المدى المتوسط والبعيد، وإن كانت لديها إرادة سياسية لمتابعة تحقيق تلك الرؤية. لا يطالب الشعب الفلسطيني تلك الحكومات باستخدام القوة لتحرير دولة فلسطين، وتعريض أراضيها وأبنائها لأية مخاطر، وكل ما هو مطلوب منها حماية كرامتها وإشهار استقلاليتها قرارها بوقف مواصلتها للسكوت على سياسات حماة الاحتلال الإسرائيلي، لأن هذا السكوت يحولها إلى شريكة في جريمته في عيون الشعب الفلسطيني وعيون شعوبها، وكافة الشعوب العربية الأخرى.

الاقتصاد ليس محايدا في هذه المعركة!

يكمّن دور وأهمية الاقتصاد انه الجبهة التي تراكم شروط ومتطلبات صمود المواطنين الفلسطينيين وبقائهم في أرضهم من خلال خلق الوظائف وتقديم الخدمات العامة الضرورية لحياة مشرفة. ويعتمد خلق الوظائف الدائمة على القطاع الخاص الفلسطيني، فهو الموظف الأكبر للأيدي العاملة الفلسطينية، وهو الممول الأكبر - المباشر وغير المباشر - للموازنة العامة التي توفر الخدمات الأساسية للمواطنين (التعليم والخدمات الصحية والتعليم وتحقيق سيادة القانون والعدالة). إن بقاء الفلسطينيين في أرضهم هو العامل الحاسم في نضالهم لکنس الاحتلال والاستقلال، فهو العامل الحاسم في مراكمة شروط تفاقم معضلة إسرائيل، وتحولها إلى دولة تميز عنصري متعفنة وغير قابلة للعيش في عصرنا الحاضر إن هي استمرت في

تتكربها لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني، وإقفال الباب أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967.

وفي الحديث عن الاقتصاد لا بد من الاهتمام باحتياجات القطاع الخاص الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره الريادي في الاستثمار والتشغيل، الذي اضطلع به جدارة منذ بداية الاحتلال، رغم الخسائر الجسيمة التي تكبها جراء اعتداءات الاحتلال وسياساته وإجراءاته، التي استهدفت الاقتصاد بشكل مباشر. حيث لم تقتصر إجراءات الاحتلال بعد العام 2000 على فرض الإغلاق والحصار وتقييد الاستيراد والتصدير، بل تجاوزته إلى التدمير المباشر للمنشآت الصناعية والتجارية والعقارية ومرافق البنى التحتية. وأدت الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية إلى إحباط المناخ الاستثماري وزيادة تكاليف ومخاطر الاستثمارات الخاصة. ولم تفلح السلطة الوطنية في التعويض عن تراجع الاستثمارات الخاصة بسبب تركيز المعونات الخارجية على دعم الموازنة الجارية. كما أن تفاقم عجز الموازنة، وتراكم المتأخرات المستحقة وتأخر الإيرادات الضريبية للقطاع الخاص وزيادة الاقتراض من البنوك بات هو الآخر يؤثر سلباً على حالة السيولة لدى الطرفين، ويبطئ الدورة الاقتصادية أيضاً، التي ستزيد من تفاقم نسب البطالة والفقر المرتفعة أصلاً، والتي سنقودنا إلى حالة من الانهيار.

في ضوء استمرار سلسلة المثبطات السياسية والاقتصادية المذكورة، التي أوصلت الاقتصاد إلى حالة التراجع التي يعيشها منذ العام 2011، بات من الضروري إعادة ترتيب أولوياتنا الوطنية بصورة صحيحة، والتحرك لمتابعتها على جميع الجبهات للتمكن من الخروج من عنق الزجاجة. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن يجري التركيز على النمو الاقتصادي والتشغيل. وهذا ممكن فقط في تمكين القطاع الخاص الفلسطيني من تجاوز المصاعب والمخاوف والمخاطر التي دأب الاحتلال على تكريسها في البيئة الاستثمارية الفلسطينية. وهذا يتطلب الالتزام برؤية وطنية موحدة، تتطلق من فهم دقيق لطبيعة التحديات الوجودية التي تواجه المشروع الوطني، واعتماد الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق تلك الرؤية، ومن إدراك دور جبهة العمل الاقتصادي فيها، كونها الجبهة الرئيسية لترسيخ الصمود الإيجابي،

المقترن بمشاركة جماهيرية واسعة في النضال لانجاز أهداف المشروع الوطني. فمن شأن ذلك تحقيق شرطين هامين، الأول وهو تقليص مخاطر الاستثمارات الخاصة وإنعاش الاقتصاد، الذي من شأنه تقليص مستويات الفقر والبطالة، وزيادة إيرادات السلطة الوطنية. والثاني تسليط الضوء على تعفن دولة الاحتلال وتحولها الى دولة عنصرية كاملة الدسم، وزيادة عزلتها دوليا وتفعيل آليات ملاحقتها ومحاسبتها على جرائمها. وتشكل الحملة الوطنية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية دورا هاما في فتح فرص التوسع والنمو للمنشآت الوطنية. وتمكين مؤسسات القطاع الخاص من استغلال فرصة مقاطعة السلع الإسرائيلية لاستعادة سوقها من الشركات الإسرائيلية، والمبادرة للمزيد من الاستثمارات، وتطوير جودة سلعها.

أما المتطلب الضروري لتحقيق ذلك فيمكن في استكمال المصالحة وتحقيق وحدة وطنية راسخة، قائمة على أساس الشراكة السياسية الفعلية لجميع أطراف القوى والأحزاب الفاعلة، وأطراف المجتمع المدني، لبلورة الرؤية المطلوبة في خطة عمل وطنية وشاملة على كافة مسارات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير بنية نظام ديمقراطي تعددي بتطوير الإطار القانوني لتسجيل الأحزاب والانتخابات ومنظمات العمل الأهلي. الذي من شأنه تظمين القطاع الخاص والمستثمرين الراغبين في الاستثمار في فلسطين. كما لا بد من العمل على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على المستويين المركزي وعلى مستوى الحكم المحلي، وقيام الحكومة بجهود أكبر لتطوير تنافسية السوق، وتطوير منظومة تحقيق العدالة والأمان، وسيادة القانون،

المراجع العربية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ورقة خلفية، برنامج الطاولة المستديرة، 2014.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك، نيويورك، جنيف 2013
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4103>

وزارة الأشغال العامة الفلسطينية، التقرير السنوي، 2012.

المراجع الإنجليزية

Haggai Matar, The Wall, 10 years on: The great Israeli project, , +972, April, 2012 <http://972mag.com/the-wall-10-years-on-the-great-israeli-project/40683/>

Jerusalem Post July 18,2015; , by Reuters 4/6/2015

MNE & ARIJ, The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory, 2011

<http://www.un.org/depts/dpa/qpai/docs/2012Cairo/p2%20jad%20isaa c%20e.pdf>

Walled off: 12 years of Israel's separation barrier, **Mairav Zonszein** Al-Jazeera, America, March, 2014.

<http://america.aljazeera.com/articles/2014/3/12/visual-activism-activestillsphotographsthebarrierwall.html>

The economic costs of the Israeli occupation for the occupied
Palestinian territory.

[http://www.un.org/depts/dpa/qpal/docs/2012Cairo/p2%20jad%20isaa
c%20e.pdf](http://www.un.org/depts/dpa/qpal/docs/2012Cairo/p2%20jad%20isaa
c%20e.pdf)

الاستراتيجية الاقتصادية المطلوبة لدعم النهج

السياسي الفلسطيني

د.مازن صلاح العجلة*

مقدمة:

ما زالت إسرائيل تمارس طائفة واسعة من الإجراءات والقرارات تصب جميعها في تقويض حل الدولتين. فهي مازالت تواصل الاستيطان غير الشرعي وفقاً للقانون الدولي، وترفض ترسيم الحدود بناء على حدود الرابع من حزيران 1967، وتتكرر لقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق، وفي أعقاب فشل المفاوضات نهاية أبريل 2014، شكلت التحركات السياسية الناتجة عن الخطوات والقرارات التي اتخذها الرئيس محمود عباس ملامح استراتيجية جديد لمواجهة التحديات المستجدة، ورداً على التعنت الإسرائيلي.

وقد أكد الرئيس الفلسطيني مراراً وتكراراً بأنه لم يعد من المقبول الاستمرار في واقع يتمثل في "سلطة بلا سلطة واحتلال بلا كلفة"، وقد وصف د.صائب عريقات هذا التوجه بـ"الاستراتيجية الفلسطينية" وتمحور حول تدويل القضية الفلسطينية، وكسر الوضع القائم وصولاً إلى تغييره جملة وتفصيلاً.

وقد جاءت دعوة الرئيس للمجلس المركزي في دورة الصمود والمقاومة (أذار 2015) إلى إعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها، ودراسة كيفية قيام

* باحث ومحاضر في الاقتصاد

سلطة وطنية ذات سيادة حقيقية، وضمان ألا يكون الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الموقعة من جانب واحد بل على أساس الالتزام من الطرفين بهذه المعاهدات والمواثيق (بيان المجلس المركزي).

وبناء عليه، أكد المجلس المركزي في القرارات الصادرة عن دورته الأخيرة على وجوب تحديد العلاقة مع إسرائيل ومتابعة انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق الدولية، وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية وبما يشمل الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967، وبمعاصمتها القدس الشرقية.

لقد تداعت آثار هذه القرارات والدعوات وخاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقة مع إسرائيل مع الصعید الاقتصادي. ولا ريب أن هذا القرار يبرز في سياقه الطبيعي، فالعلاقة مع إسرائيل تتضمن في جوهرها علاقات وانفاقات اقتصادية، وعليه، فقد أطلقت وزارة الاقتصاد على لسان وزيرها السابق د. محمد مصطفى رؤية اقتصادية جديدة تركز على إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل ضمن عناصر أخرى سنتعرض لها في متن الورقة.

تهدف هذه الورقة إلى قراءة هذه الرؤية الاقتصادية الجديدة في سياقها الاقتصادي والسياسي للوصول إلى مقترحات لاستراتيجية اقتصادية تدعم الاستراتيجية السياسية الجديدة في سياق التطورات الأخيرة المتعلقة بالمشروع الوطني الفلسطيني والقضية عموماً.

الصورة العامة للاقتصاد السياسي في فلسطين:

قد يكون مفيداً التذكير بالأساس الاقتصادي لعملية السلام، حيث وضع البنك الدولي عام 1993 بعد توقيع اتفاق أوسلو الأول خطة اقتصادية للفلسطينيين تحت مسمى "استثمار في السلام"، وكان الهدف منها إرشاد المانحين الرئيسيين حول سبل صرف المعونة بما يدعم عملية السلام. سعت الخطة لتحقيق ذلك بواسطة بناء المؤسسات وتشجيع الأسواق المفتوحة والتحرير المالي والنهوض بالحكم الرشيد والتكامل الاقتصادي الإقليمي شاملاً إسرائيل. وكانت فلسفة خطة

البنك الدولي تتمثل في تحسين مستوى حياة الفلسطينيين وتشجيعهم على المشاركة في عملية السلام بالاستفادة من عوائد السلام.

الجدير بالذكر أن اتفاق باريس الاقتصادي تمت صياغته بناء على الاطار العام لهذه الخطة، حيث اختار الاتفاق أن يوطر العلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين بما سمي اتحاد جمركي من طرف واحد أو شبه اتحاد جمركي يضمن بقاء الاقتصاد الفلسطيني في اطار الاقتصاد الإسرائيلي تابعاً رغم حدة التفاوت بين الاقتصادين، باستخدام المساعدات تدخل البنك الدولي والمؤسسات الدولية في نهج التنمية الفلسطينية وتم تسييس هذه المساعدات بشكل سافر خدمة للرؤية الإسرائيلية للسلام.

ومن ثم دخلت السلطة في غمار برامج التنمية وخططها مقيدة باتفاق باريس الذي أفقد السلطة قدرتها على وضع السياسات الاقتصادية، وجعلها مقيدة بشروط المعونة ورؤية المؤسسات الدولية.

استندت هذه الرؤى الدولية للتنمية على منهجية الفصل بين السياسة والاقتصاد والتركيز على الكفاءة والحلول الفنية دون مراعاة السياق السياسي والمؤسسي، وكانت تقارير هذه المؤسسات تدعو الفلسطينيين لتولي زمام المبادرة والسيطرة من أجل إقامة اقتصاد قابل للحياة ودولة مستقلة، وبدلاً من التركيز على إجراءات الاحتلال وقيود اتفاق باريس، فقد دأبت هذه التقارير على الدعوة إلى أن تركز إصلاحات الحكم ونهج السلطة الإنمائي على اعتبارات تكنوقراطية وإدارية وعملية.

وجدت السلطة نفسها رهينة إيرادات المقاصة التي تساهم بحوالي 65% من حجم الإيرادات الإجمالي والتي تُجبي عن طريق إسرائيل، ورهينة المساعدات تحولت لتمويل عجز الموازنة منذ العام 2000.

وفي هذا الاطار أصبحت السلطة تعيش حالة دائمة من الطوارئ وانعدام الأمن ولا تستطيع جمع حاجتها من الأموال بسبب افتقارها للسيادة وبسبب التراجع الاقتصادي وما ينجم عنه من إفقار في ظل الاحتلال.

إن خطة البنك الدولي للاستثمار في السلام، وانفاق حوالي 20 مليار دولار على مدار العقدين الماضيين قد فشلت فشلاً ذريعاً حتى في تحقيق أهدافها المتمثلة في استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لقد اضحى الفلسطينيون أسوأ حالاً بكثير عما كانوا عليه عام 1993 وفقاً لأي معيار اقتصادي واجتماعي.

لقد كانت الانكساد هي الأكثر قريباً من الواقع في توصيف مشكلات الاقتصاد الفلسطيني، إذ اشارت وبشكل واضح في العديد من تقاريرها إلى مسؤولية الاحتلال الكاملة عن مشكلات وتحديات التنمية في فلسطين، حيث تؤكد الانكساد أن "إنهاء الاستيطان والاحتلال شرط لا غنى عنه لترسيخ التنمية المستدامة وما لم يحدث تحول جذري في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، سيظل الانتعاش الاقتصادي الحقيقي في الأراضي المحتلة بعيد المنال" (الانكساد سبتمبر 2012). ويؤكد التقرير ذاته مرة أخرى أن الرصد المنهجي لاقتصاد الأراضي المحتلة اظهر بمرور السنين أن جميع العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ترتبط بالاحتلال اكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية للسلطة التي هي سياسات محدودة النطاق بطبيعتها".

والواقع العملي يؤكد هذه النتائج إذ أن الموارد الاقتصادية الاستراتيجية لبناء الدولة المتمثلة في الأرض والماء والطرق والحدود والطيف الكهرومغناطيسي والمجال الجوي والتنقل وإمكانية الوصول والكهرباء وعلاقات التجارة الحرة وأهم من ذلك كله الموارد البشرية، تخضع بجميع تفاصيلها لإدارة الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

بل أن البنك الدولي ولأول مرة يعترف في تقريره الصادر في أكتوبر 2010 قائلاً إن الأهداف السياسية التي عملت مجموعة البنك على تحقيقها تبدو الآن على أنها اكثر نأياً وأكثر صعوبة للتحقيق مما كانت عليه عند بدء المسار في التسعينات... وعلى المجموعة أن تعترف بأن فعالية دعمها للأهداف التنموية بعيدة المدى تعتمد إلى حد كبير على الإطار السياسي للعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية.

إن استقراء تجربة العشرين عاماً من العلاقات مع إسرائيل في كنف باريس الاقتصادي، ومحاولات السلطة التتموية المتعثرة والمجزأة والضعيفة، لا بد أن تعطي إشارات واضحة للسلطة الوطنية بأنه لم يعد ممكناً إدارة نظام حكم يتحمل (ويحمله المجتمع الدولي) كل مسؤوليات الدولة دون التمتع بالصلاحيات والمؤسسات السيادية بل في إطار احتلال عسكري إسرائيلي لا محدود.

2- الرؤية الاقتصادية الجديدة للسلطة:

في مثل هذه السياقات السياسية الجديدة تفرض ضرورة وجود رؤية اقتصادية جديدة نفسها، ليس فقط كانعكاس طبيعي للتلازم بين الاقتصادي والسياسي الذي هو في الحالة الفلسطينية أوضح ما يكون، ولكن أيضاً لأن الوضع الاقتصادي بلغ مبلغه من التردي والضعف والارتهان للثالوث الصعب، اتفاق باريس والمساعدات والمؤسسات الدولية.

وهو يفرض نفسه أيضاً بحكم وحدة الموضوع ومقتضيات المنهج الجديد، ذلك أن الحديث عن تحديد العلاقة مع إسرائيل يقتضي إعادة النظر بها اقتصادياً باعتبار مسؤوليتها عن كثير من المشكلات الحاضرات في السياق الاقتصادي التتموي.

2-1- عناصر الرؤية الاقتصادية:

لقد طرحت الرؤية الاقتصادية الجديدة على لسان د.محمد مصطفى وزير الاقتصاد السابق، الذي حددها بالعناصر الثلاثة الآتية:¹

أ- إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل باتفاقية مختلفة ترقم على حرية التجارة وتضمن التوازن معها والانفتاح على العالم.

ب- تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بدعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، وتسهيل التجارة، ويعمل على تنظيم السوق المحلي.

ج- برنامج يقوم على تشجيع استثمارات جديدة في القطاعات الحيوية.

¹ محمد مصطفى، موقع وزارة الاقتصاد، www.mne.gov.ps

وهناك إجراءات سيتم اتباعها وفقاً للرؤية الجديدة، تمهيداً للمرحلة الانتقالية وتسهيل عمل الاقتصاد الوطني، منها:

- إجراءات تتعلق بتنظيم السوق الداخلي من خلال تطبيق دقيق لكافة المعايير التي تسمح بها اتفاقية باريس والاتفاقيات الدولية للحد من تدفق السلع والبضائع الإسرائيلية التي تُغرق السوق الفلسطيني.
- إجراءات تسهل التجارة الفلسطينية، وتتمثل بمنع الاستيراد غير المباشر الذي يؤثر سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وعلى خزانة الدولة.
- تشجيع الاستيراد المباشر الذي ينعكس إيجاباً على المستهلك أولاً وخزانة الدولة ثانياً.

2-2- خطة تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني:

في إطار الحراك السياسي، وتجميد الاحتلال للعائدات الضريبية وعدم تحويلها للحكومة، وانسجاماً مع الرؤية السياسية والاقتصادية الجديدة، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (م/و.ر.ح) لعام 2015 بشأن تشكيل لجنة وزارية خاصة لتقديم خطة عمل إلى مجلس الوزراء لمواجهة الأزمة المالية، وتتضمن آلية لتحفيز المنتج الوطني وتعزيز الاقتصاد من خلال المحاور الآتية. (صحيفة الحدث 24 شباط 2015)

- دعم وتشجيع المنتج الوطني.
 - تنظيم الاستيراد وتشجيع الاستيراد المباشر.
 - تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
 - تنظيم القطاع الزراعي.
 - إعادة إعمار غزة.
- من الجدير بالذكر أن الخطة تتضمن جداولاً مفصلة حول التدخلات والأنشطة الخاصة بكل محور من المحاور الستة السابقة، وربط هذه التدخلات والأنشطة بالمدى الزمني الملائم لتنفيذها، قصير، متوسط أو طويل المدى.
- لكن الخطة لا توضح كيفية تنفيذ هذه الأنشطة والتدخلات لتحقيق أهدافها وبدئيتها الزمنية ونهايتها، والموازنة المطلوبة والجهات المسؤولة عن هذا التنفيذ.

ورغم أهمية محاور الخطة وتركيزها على دعم المنتج الوطني إلا أنها تحتاج إلى جهود سياسية جادة لتنفيذها.

3- ملامح الاستراتيجية الاقتصادية المطلوبة:

3-1- مقدمة:

لم يعد من الممكن التحدث علمياً أو سياسياً حول قضايا جزئية دون وضع الحديث في سياقها المادي والجغرافي والبشري والقانوني الأوسع، وبمعزل عن البرنامج الوطني الذي كان يُؤطر مثل هذا الدور كجزء من استراتيجية تضع الأمن القومي ببعده الاقتصادي نصب عينيهما. وربما ستفشل أية مبادرات اقتصادية جزئية ومشتتة هنا أو هناك في غياب رؤية تنموية أشمل تعكس الاحتياجات الإنسانية والفعالية والواقع التنموي الحقيقي وتحرر من المعتقدات والنماذج الاقتصادية غير المناسبة للتعامل مع هذه الحالة الفريدة (رجا الخالدي).

لا اعترض على ما استعرضناه في البند السابق بخصوص الرؤية الاقتصادية وعناصرها، لكننا نؤكد على أهمية وضرورة الرؤية الأشمل والابتعاد عن السياق الحالي والسعي نحو نموذج يعتبر التنمية وسيله لإدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، ومن الأهمية بمكان أيضاً تجاوز الفهم التكنوقراطي اللاسياسي لعملية التنمية، والاهتمام الكبير بحالة عدم التكافؤ والتباين والواسع بين الاقتصاديين الإسرائيلي والفلسطيني، وبما يعزز الهيمنة الاستعمارية بكل تجلياتها ومعانيها.

من الصعب البحث بعد عشرين عاماً من التجارب المريرة الفاشلة غالباً، في حوض أوسلو وباريس، عن حلول اقتصادية جزئية بين الإدارات القليلة المتوفرة في مربع أوسلو/باريس المغلق، الأمر الذي يعني عدم جدوى البحث عن حلول فورية، أو طويلة الأمد ضمن الاطار القائم، مطلوب استراتيجية تقوم على تفويض المنظومة الاقتصادية الاجتماعية الحالية، بالتخلص من أوسلو/باريس مرحلياً وقانونياً.

لذلك فإن الحديث عن ملامح لاستراتيجية اقتصادية تدعم التحولات السياسية الحالية على الصعيد المنهجي والإجرائي، لا بد أن يتضمن اقتراحات واضحة تمس

مباشرة ما أسميناه الثالوث الصعب، اتفاق باريس، المعونة، الرؤية التنموية للمؤسسات الدولية.

3-2- أهداف استراتيجية:

انسجاما مع الغاية الرئيسية للاستراتيجية، وهي إعادة تصويب العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وبتفاهيات جديدة، فإن الأهداف لابد أن تؤدي إلى وضع الأسس اللازمة والملائمة لحل الإشكالات الاقتصادية وتحدياتها، ونقترح في ضوء هذا المنهج أن تستهدف الاستراتيجية الاقتصادية تحقيق ما يلي:
أ. القدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة في الأراضي الفلسطينية وإمكانية استغلالها.

ب. تحرير السياسات الاقتصادية الفلسطينية من أية اتفاقيات أو علاقات تقيدها.

ج. إعادة تعزيز الوحدة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية.
د. تنفيذ خطة الحكومة المشار إليها سابقا لدعم المنتج الوطني.

3-3- المحاور الرئيسية للاستراتيجية:

يقتضي الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة العمل على ثلاثة محاور رئيسية تتعلق باتفاق باريس والمعونات والرؤية الوطنية للتنمية:

3-3-1- المحور الأول: اتفاق باريس

كان الاقتصاد الفلسطيني طوال فترة الاحتلال وقبل إنشاء السلطة الوطنية اقتصادا تابعا بالكامل للاقتصاد الإسرائيلي الأقوى، والمشكلة أن آليات التبعية وقنواتها قد تم قوننتها باتفاق باريس واستمرت العلاقات الاقتصادية علاقات بين تابع ومسيطر. حيث ما فتأت قنوات التحكم في الاقتصاد الفلسطيني تعمل حتى اللحظة وخاصة القنوات الأربعة المعروفة التجارة الخارجية، سوق العمل، النقد والمصارف، المالية العامة.

بيد أن الترتيبات المتعلقة بالاتحاد الجمركي كانت هي الأخطر، إضافة إلى إشكاليات أخرى في المواد والتطبيق، قد يكون من المجدي التذكير بأهمها:

- الاتحاد الجمركي: ألزم الاتفاق الجانب الفلسطيني على اتباع سياسة وإجراءات الاستيراد والتصدير الإسرائيلية نفسها في إطار غلاف جمركي واحد، الأمر الذي بموجبه تكون الرسوم الجمركية موحدة رغم تباين كبير بين حجم الاقتصادين مع وجود استثناءات بسيطة تتعلق بأسعار بيع المشتقات البترولية وضريبة القيمة المضافة. إضافة إلى الالتزام الفلسطيني بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية كما هي مطبقة. ليس ذلك فحسب، بل أن هناك جانباً سياسياً هاماً في اختيار إسرائيل للاتحاد الجمركي. أن الفائدة الرئيسية من الاتحاد التي تجنيها إسرائيل هي تأجيل طرح قضية الحدود وإبقاءها مؤقتة ومرحلية. أما دخول السوق الفلسطيني فأهمية ثانوية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. وبالامكان تحقيقه بواسطة أنظمة أخرى كإنشاء منطقة تجارة حرة. (امل احمد، 2014).

فالاتحاد تمخض عن ضرورة سياسية وليس عن رغبة اقتصادية. وهو يبين بوضوح أن الحل الوحيد بالنسبة لإسرائيل هو حل اللا دولة، الذي يظل الفلسطينيون بموجبه بلا سيادة ودون إدماج. وإنما يخضعون للاحتواء الدائم ويعانون تداعياته في المجالات السياسية والاقتصادية كافة.

-يتكون الاتفاق من 35 مادة، فهو مختصر جداً ومقتضب ومبهم مقارنة بالقضايا والإشكالات التي يعالجها وينظمها. ويبدو أن ذلك كان متعمداً لفسح المجال أمام تعدد التفسيرات أثناء التطبيق والتي غالباً ما تؤول لصالح الطرف الأقوى. حتى أن البنك الدولي في دراسة له في عام 2002 أكد أن اتفاق باريس بعبارة الغامضة يشكل عقداً غير مكتمل وغير قابل للتطبيق تم تنفيذه لصالح إسرائيل.

-عدم مراعاة التكافؤ والتباين الكبير بين الاقتصادين، كما أشرنا، فالنتائج المحلي الفلسطيني عام 2014 بلغ ما نسبته 2.5% من نظيره الإسرائيلي، بينما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني بلغ ما نسبته 4.8% من نظيره الإسرائيلي، ولا تزيد الصادرات الفلسطينية عن 2.4% من حجم الصادرات الإسرائيلية. (موقع الإحصاء الإسرائيلي www.ebs.gov.il)، فكيف لاقتصاد صغير ضعيف مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي أن يلتزم بالمعدلات الجمركية والسياسات التجارية ذاتها؟

-على صعيد التطبيق قامت إسرائيل بتعديل إجراءات التطبيق حسب متطلباتها الأمنية ومزاجها السياسي وليس حسب نصوص أو حتى روح الاتفاق. بمعنى أنه لم يكن المرجعية الاقتصادية التي تحكم سلوك إسرائيل الاقتصادي مع فلسطين بينما كان ومازال يمثل مرجعية وحيدة لدى الفلسطينيين.

منهجية التعامل مع اتفاق باريس في ظل التحولات الجديدة:

مع مواصلة الجدل حول مستقبل باريس وأسلو سيكون من المفيد دراسة جميع الإمكانيات من النواحي القانونية والوظيفية والسياسية ليس لتعديل أو تصحيح باريس أو للتنفيذ الأمين له، إنما باتجاه الخروج تدريجياً ومنطقياً من اعتباره المرجعية الوحيدة.

وفي هذا الصدد لا بد من توفر دراسة قانونية وأخرى اقتصادية يُعدها خبراء ومتخصصون ويشارك فيها أيضاً نخب وقيادات سياسية واقتصادية للخروج بالتوصيات الملائمة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني.

ومن الأهمية بمكان التقدم إلى مجلس الأمن والمؤسسات المعنية بملف كامل عن اتفاق باريس وآثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم المطالبة بإلغائه واستبداله باتفاقية جديدة. إن مجرد طرح هذا الطلب وتداوله يمهد الطريق دبلوماسياً وسياسياً لتحقيق هدف إلغائه. وهذا ليس جديداً إذ أن م.ت.ف طالبت إسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 باستبدال الاتحاد الجمركي بمنطقة تجارة حرة وأيدها في ذلك خبراء البنك الدولي.

إن الخيارات ليست بالضرورة محدودة لدرجة جعل خيار البقاء على الاتحاد الجمركي هو الوحيد. وطالما تفكر السلطة بفتح الملف الاقتصادي مع إسرائيل يمكن وضع عدة خيارات أخرى على الطاولة والتي خضعت للدراسة من قبل المؤسسات الدولية وغيرها منذ سنوات.

الخيارات المتاحة:

أ. الانفصال التجاري والنقدي الشامل عن إسرائيل من خلال اعتماد المعاملة التجارية غير التمييزية والعمل على بلورة المفهوم القانوني والمؤسسي لمنطقة جمركية منفصلة وتعريف فلسطينية تنموية، والسيطرة على الحدود التجارية الدولية.

ب. خيار تحويل الاتحاد الجمركي إلى منطقة تجارة حرة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، مع إمكانية تطوير التجارة مع الدول الأخرى بعيداً عن النظام الجمركي الإسرائيلي وحسب المقتضيات التنموية الاستراتيجية.

ج. وأخيراً، هناك خيار تحسين شروط الاتحاد الاقتصادي الفعلي المهيمن (وغير المعلن)، حيث يمكن للسلطة الوطنية ولمبررات اقتصادية، أن لم تكن أيضاً سياسة، دراسة خيار إلزام الاحتلال بالامتثال لواجباته القانونية في رعاية مصالح الشعب الفلسطيني في جميع قراراته وسياساته النقدية والتجارية والضريبية، خاصة وأن عبء تنفيذها يقع على عاتق السلطة وآثارها الاجتماعية البعيدة المدى تؤثر مباشرة على معيشة ما يزيد على 4 مليون فلسطيني. (رجا الخالدي، 2014).

هل يمكن وقف العمل أو المطالبة بتعديل الاتفاق باريس؟

إن الأساس القانوني للمطالبة بوقف العمل بهذا الاتفاق يكمن في:

أ. أن إسرائيل نفسها أوقفت العمل بالكثير من بنوده وخرقته مراراً.

ب. اتفاق باريس جزء من اتفاق أوسلو وملحق به ويُقرأ معه. وإسرائيل جمدت العمل باتفاق أوسلو وألغته عملياً من خلال اعتداءاتها وإلغاء المناطق أ، ب، وغير ذلك، وأوسلو لم يعد منسجماً مع افتراضات سياسية بنيت عليها، وقد هذا الإطار صلاحيته وأهليته من الناحية البنوية، فضلاً عن فشله في تحقيق الأهداف التي وُجدت من أجلها خاصة على الصعيد الفلسطيني، ولم يعد يمثل إطاراً مرحلياً بعد فشله في حل قضايا الحل النهائي.

ج. اتفاق باريس اتفاق مؤقت ينظم العلاقة الاقتصادية لفترة الحكم الذاتي لمدة 5 سنوات فقط وقد انتهت عام 1999 مما يتوجب إعادة البحث ومناقشته وحتى إلغائه.

د.نصت المادة الثانية من اتفاق باريس على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لمتابعة تنفيذ البروتوكول مع حق كل جانب بمراجعة أي مسألة أو طرح أي موضوع يتعلق بالاتفاق، إذن فالأساس القانوني والعملية متوفر وقائم لتعديل واستبدال الاتفاق.

هل السلطة مستعدة فعلاً للتعامل مع اتفاق باريس تعديلاً أو الغاءً؟

-رغم أن الرئيس الفلسطيني صرح أكثر من مرة بضرورة فحص اتفاق باريس. لكن لم يثبت واقعياً أن هناك ملفات تم تحديدها للدراسة أو فتحها مع الاحتلال سوى التعديلات الإجرائية التي تمت عام 2012.

-الانكفاء بما تم التوصل إليه في هذه الاتفاقيات لتحسين آليات التعاون الجمركي وتسهيل انسياب التجارة، وليس لدينا ما يثبت أن هذه الاتفاقيات قد نفذت. -قرارات المجلس المركزي خلت تماماً من ذكر اتفاق باريس تعديلاً أو إلغاءً.

ومن هنا وانسجاماً مع الحديث عن تحولات منهجية واستراتيجية جديدة للقيادة الفلسطينية يجب أن يُطرح موضوع اتفاق باريس ليس فقط مع إسرائيل فقط بل دولياً من خلال العمل الدبلوماسي والمؤسسات الدولية.

3-3-2- المحور الثاني ، المعونات :

-تحفل الأدبيات التي تناولت موضوع المعونات بالدراسة والتحليل بالعديد من الانتقادات لعل أهمها تسييس المعونات وربطها بتطور عملية السلام واستخدامها لتعزيز نهج التنمية التكنوقراطي الذي يفصل بين السياسة والاقتصاد.

-لقد تم في سياق مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية حدوث تشوهات في نوع وحجم وآثار المعونات أهمها أنها تحولت من مساعدات تمويلية إلى إغاثية ومنذ العام 2000 وُجه جُلها لتمويل عجز الموازنة.

-كذلك تعاني آليات تخصيص المعونات من تدخلات سافرة من البنك الدولي وبناء على رؤية الدول المانحة وموافقة إسرائيل التي هي عضو في لجنة الاتصال المخصصة للمعونات، وهي الهيئة الأكثر تأثيراً في تخطيط التنمية

وتنفيذها. وهذا يعطيها دوراً هاماً في وضع أجندة سياسية للتنمية إلى جانب البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات الدولية كما أشرنا.

نحو نموذج جديد للتنمية:

من المتوقع في إطار سعي السلطة لإحداث تغييرات سياسية نحو إعادة الاعتبار للقضية، أن تمارس دوراً مهماً في مناقشة الدول المانحة والمؤسسات الدولية من أجل:

- تعزيز دور السلطة لقيادة عملية التنمية بدلا من أن تترك للمانحين.
- ضمان أن المعونة لا تخلق التبعية أو تدعم الاحتلال.
- إعادة توجيه المعونة من عمليات الإغاثة إلى التنمية.
- زيادة مبلغ المعونة الذي ينفق محلياً.
- خفض المبلغ العائد من الباطن إلى الجهات المانحة.
- ضمان أن المعونة لا تنتقص من التزامات إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال .

3.3.3-المحور الثالث - الرؤية الوطنية للتنمية:

تأثرت الرؤية الوطنية للتنمية، كما اسلفنا برؤية المؤسسات الدولية وارتبط ذلك بالمعونات كاشتراط لازم لتدفقها. كذلك فإن الرؤية التنموية الوطنية واجهت معوقات وتحديات هائلة من قبل سلطات الاحتلال التي خلقت واقع على الأرض يحول دون تنفيذ هذه الرؤية، الأمر الذي وجه الاقتصاد الفلسطيني نحو هذا المستوى الضعيف من الأداء والاعتماد على المعونات وما تجبیه إسرائيل من إيرادات المقاصة لتمويل الموازنة الفلسطينية وتمويل أنشطة السلطة وبرامجها.

يرتبط تحويل الرؤية الوطنية من رؤية نظرية إلى واقع ملموس بالتغيرات السياسية الحالية وما تفرزه من وقائع جديدة، وبما يحدث في ملفي باريس والمعونات وفقاً للاستعراض السابق.

وعليه لا بد من تغيير الإطار العام وإصلاح النموذج القائم للتنمية إصلاحاً شاملاً والانتقال من نموذج يعتبر التنمية منهجاً تكنوقراطياً غير سياسي ومحيد، كما أشرنا أكثر من مرة، إلى نموذج يعترف بتأثير القوة والعلاقات القائمة على الهيمنة الاستعمارية ويعيد صياغة عمليات التنمية في سياق النضال من أجل الحقوق والتحرر.

دور منظمة التحرير الفلسطينية في التحولات السياسية

د. أحمد مجدلاني*

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى غزة الثامن وشكراً لكل الأخوة والأخوات الحضور الذين يشاركون معنا في هذا اللقاء، واعتقد أن مركز التخطيط الفلسطيني يعمل منذ السنوات الماضية والى هذا العام على عقد هذا المؤتمر السنوي الذي يقوم به في قطاع غزة وبجهد مشكور من الأخت مجد مهنا مدير عام المركز.

على الأقل نثمن لمركز التخطيط دوره لفتح نقاش حول قضية عامة بخصوص الحاضر والمستقبل للقضية الوطنية الفلسطينية، وبخصوص الأدوار المختلفة للقوى الفاعلة في صنع القرار السياسي الفلسطيني، وبما أن الموضوعات الرئيسية التي تضمنها اللقاء متفرداً عن اللقاءات الأخرى وعنوانه الكبير وهو، التحولات في النهج السياسي الفلسطيني، أو التحولات في السياسة الفلسطينية ارتباطاً بالأوضاع العربية والإقليمية والدولية، وأيضاً ارتباطاً بمواءمة الموقف الفلسطيني خصوصاً مع هذه المتغيرات الآن.

بداية أود أن أشير إلى أن نشوء منظمة التحرير الفلسطينية كان بالأساس من حيث التشكيل والمنشأ والجوهر إلى أنها منظمة لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وبالتالي كان مشروع التحرير هو مشروعها الأساسي حتى

* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - رئيس مركز التخطيط الفلسطيني

شعارها الذي مازال مرفوعاً حتى الآن هو يعني وحدة وتحرير وعودة، وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك برنامجها الأساسي الذي تضمن فكرة التحرير والعودة أيضاً عمل على طرح موضوع الدولة الديمقراطية المستقلة للتعايش فيها ولكل الأطياف. لكن قبل كل شيء مشروع المنظمة هو المشروع الوطني الذي عمل ويعمل على الوحدة والتحرير والعودة، هو المحور الرئيسي والمحرك للحركة الوطنية الفلسطينية ما قبل عام 1967 وأن موضوع التحرير والعودة هي القضية الرئيسية والجوهرية على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد عام 1967 كما كان هذا الأمر جوهرياً سيما ما بين 1967-1973-1974، بمعنى ربما كان التحول المهم في برنامج المنظمة هو موضوع الدولة الديمقراطية الواحدة، وقد ظل إنهاء الطابع الصهيوني وأيضاً حق العودة هو المحرك الأساس لعملية النضال الوطني الفلسطيني.

أما فيما بعد عام 1973، 1974، أو ما بعد حرب تشرين أكتوبر عام 1973، فقد نشأت ظروف ومستجدات دولية وإقليمية جديدة عملت م.ت.ف، على ضوء هذه الحرب والمتغيرات التي نجمت عنها وطرقت موضوع التسوية السياسية، ومن هنا جاءت المقارنة الفلسطينية في موضوع التسوية السياسية أو في موضوع الحل السياسي الفلسطيني، وفي ضوء ذلك طرح البرنامج المرحلي الفلسطيني الذي يقوم على ثلاثة عناصر، العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذه العناصر الرئيسية التي بُني عليها المشروع السياسي أو المشروع الوطني الفلسطيني بعد التطورات التي حدثت في أعقاب حرب 1973، وفي ضوء ذلك حدث تحولان مهمان في دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها العربية والدولية.

التحول الأول الذي حدث هو في الاعتراف العربي في مؤتمر الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهو الذي يعتبر نقطة التحول الرئيسية في التعامل العربي مع الواقع الفلسطيني كونه شأناً فلسطينياً يدار بقيادة الفلسطينيين.

الأمر الآخر الذي حدث عام 1975، وهو اعتراف الأمم المتحدة بـ م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي أيضا استقلالية المنظمة لأول مرة ودخولها في الأمم المتحدة والاعتراف بها باعتبارها الممثلة لشعبها الفلسطيني.

إن منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الصفة الاعتبارية التي اكتسبتها على المستوى العربي والدولي، أصبحت صاحبة الصلاحية وهي المخولة ليس فقط في سياق البرنامج الوطني الفلسطيني، بل أيضا في الحرص على تطبيقه وإنشاء شبكة واسعة من التحالفات والعلاقات العربية والدولية لشرح البرنامج الوطني الفلسطيني والعمل على تطبيقه وضمان نجاحه، إلا أن المهمة الأساسية أصبحت للمنظمة هي إدارة شؤون الفلسطينيين المباشرة. وأذكركم بأن ما نشأ بعد قرار القمة العربية في العام 1972، وهو اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة فيما يتصل في إدارة الشأن الداخلي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

وبالتالي، في إطار هذه الرؤية، م.ت.ف، صارت رؤيتها وبرنامجها، هو الذي يجعلني أشير إلى أن برنامج السلام الفلسطيني وإعلان الاستقلال في 15 نوفمبر عام 1988، الذي جاء تمثيلاً مع مجموعة المتغيرات الدولية التي دفعت بالقضية الفلسطينية لوضعها على سكة الحلّ الدولية، التي بدأت في إطار التوافق الدولي في ذلك الوقت، لحل المشكلة الفلسطينية. إضافة إلى التوتر في العالم ما بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، في ضوء ذلك صاغت م.ت.ف أهم وثيقتين في ذلك الوقت، الوثيقة الأولى هي إعلان الاستقلال الفلسطيني في 15 نوفمبر، الذ كان يعبر عن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية نحو إقامة الدولة الفلسطينية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم على أساس ضمان حقوق الانسان بطابعها الديمقراطي لهذه الدولة، وأيضاً طابعها الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يميز بين الجنسين، الذي يقوم أيضا على أساس حفظ حقوق الانسان وكل المسائل التي تضمنها إعلان الاستقلال.

كما أُطلقت في ذلك الوقت معاهدة السلام الفلسطينية التي تقوم على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338، على أساس ضمان حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

إنني أعتقد أن هذا اهم تحول جوهري، والذي يعد استكمالاً للتحول الذي انطلق مع البرنامج المرحلي الفلسطيني الذي تضمن النقاط العشر في عام 1974 سواء كان في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، أو في إطار العلاقات العربية لتثبيت رؤية المشروع الوطني الفلسطيني بعناصره الأساسية.

ربما الآن وفي ضوء التطورات التي نجحت أيضاً، بالوصول إلى ما يعد تطوراً مهماً جداً في توقيع الاتفاق المرحلي، أو ما سُمي باتفاق أوسلو أو ما يسمى باتفاق المرحلة الانتقالية الذي انتقلت فيه منظمة التحرير من الخارج إلى الداخل وذرعتها الأساسية السلطة الوطنية الفلسطينية، التي نشأت كأول سلطة فلسطينية وأول كيان سياسي فلسطيني على الأراضي الفلسطينية، هذه الحقيقة خلقت مجموعة من التحديات وخصوصاً في ضوء القرار 169 الصادر في 29 نوفمبر 2012، الذي اعترفت فيه مجدداً الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وبالتالي اكتسبت فلسطين مكانة في مركز قانوني جديد لعب فيه الفلسطينيون دوراً هاماً أمام القانون الدولي.

وبذلك نحن الفلسطينيون أمام التحولات اصبحنا بحاجة لمعالجة قضيتين ربما تكونان هامتين في آن واحد. القضية الأولى، تحديث وتطوير الوفاق الوطني الذي تم بقرار المجلس الوطني عام 1996 بما يتلاءم مع الإدارة الجديدة.

الأمر الآخر هو كيف يمكن أن تكون العلاقة التي نشأت بفعل الواقع بين م.ت.ف بصفتها الاعتبارية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وبين الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، التي من المفترض أنها عملت على تقليص دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك احتضان الدولة مشروع الدستور الفلسطيني أو الدستور المؤقت، حيث يوجد لجنة قانونية تقوم ببحثه وتعمل عليه من عدة سنوات.

فيما يتصل بالنقطة الثالثة، التي أود أن أمر عليها في عجلة، وهذا في الواقع اخوتي، انني أحاول أن أمر على قضايا بشكل سريع ومختصر حتى اترك المجال للنقاش إن كان هناك نقاش، وإذا هناك ملاحظات على النقاش، أو إذا كان هناك أسئلة. إن هناك مجموعة من التحديات والفرص أمام موضوع صياغة القرار الوطني الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ربما واحد من العوامل المهمة والمؤثرة الآن في صياغة القرار الوطني الفلسطيني وهو مشاركة كل الأطراف السياسية والوطنية الفاعلة في إطار م.ت.ف، وهذا الذي كنا قد بدأنا في إطار لجنة التفعيل لدور منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عقد مجلس وطني فلسطيني بالانتخاب، أو بالتوافق يضمن مشاركة كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي حتى يكون هناك صناعة ومكان واحد لصناعة القرار الفلسطيني، وبالتالي ألا يكون هناك عدة مراكز لصناعة القرار الفلسطيني، وألا يأخذ أي طرف على عاتقه اتخاذ أي قرار يمس حياة ومستقبل القضية الفلسطينية والفلسطينيين في هذه المرحلة.

ربما هذا الموضوع والحديث فيه الذي يعبر عن مجموعة التحديات التي أمامنا، وهو من الفرص التي من شأنها أيضاً دعم مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، ليس فقط في إطار تطوير أدواته وإنما في إطار تطوير هيكليته بما يؤدي إلى تطوير آلية صنع القرار ومركز صنع القرار في م.ت.ف.

الأمر الثاني أو النقطة الأخرى، هو عدم انتظام الدولة الديمقراطية، أو عدم انتظام اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأمر الذي يعيق عملية التجديد والديمقراطية في المجلس الوطني الفلسطيني. ولعل آخر جلسة وآخر دورة عقدها المجلس الوطني الفلسطيني كانت دورة استثنائية في أكتوبر 2009، التي تم فيها تجديد لعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية. واعتقد أن الأمر بحاجة إلى الإسراع وبحاجة إلى اتفاق فيما يتعلق بالمجلس الوطني الفلسطيني وضمن مشاركة الجميع فيه وآلية الديمقراطية والاستمرار فيها، أو أن يكون هناك تجديد دائم في العملية الانتخابية لعضوية المجلس.

الأمر الآخر في الموضوع يكمن في المهام ما بين استكمال مهام التحرر الوطني ومهام عملية البناء والديمقراطية للدولة الفلسطينية.

واعتقد أن هذه واحدة من العوامل الرئيسية التي تعمل إشكالية في مرحلة التحرر الوطني لها ورؤيتها وبرامجها الذي تعبر عنها المنظمة، وما بين الدولة التي ما زالت تنشأ على الأرض، التي تبنى بطابعها الديمقراطي. وهناك أيضا حالة الانقسام التي أثرت إلى حد كبير في استمرار عملية البناء واستمرار عملية الديمقراطية.

ربما أيضا حالة التداخل ما بين المهام بين مهام م.ت.ف، وبين مؤسسات الدولة، والتي يمكن أن نتساءل عن ما هو دور دوائر م.ت.ف، من جهة، وما هو دور وزارات الدولة من جهة أخرى؟

وأود أن اذكر في نيسان 2013 قام مركز التخطيط الفلسطيني بعمل دراسة قيمة جداً وأمل أن تطلعوا عليها فقد تناولت هذا الموضوع بين السلطة الفلسطينية ودولة فلسطين وم.ت.ف، والعلاقات السياسية القانونية بعد إعلان الدولة.

واعتقد أن هذه الدراسة مهمة جداً لأنها وضعت تصورا مهماً لطبيعة هذه العلاقة في المرحلة الانتقالية إلى مرحلة قيام الدولة وإعلان الدولة الفلسطينية.

وأخيراً، أود الإشارة لبعض المقترحات التي من الممكن أن تساعد في إطار النقاش الآن وفي المستقبل وفي إطار ربما يساعد على فتح آفاق في النقاش، بما يتعلق برؤيتنا لمعالجة قضية الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية.

ربما المقترح الأول والأساسي هو الإبقاء على دور دوائر المنظمة باعتبارها وما زالت لغاية اللحظة الراهنة هي التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاعتراف الدولي الكامل واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني سواء في داخل فلسطين أو خارجها، وبالتالي إذا كان هناك قضية محددة للمنظمة الآن ودورها المستقبلي فهو ضمان حق العودة للفلسطينيين.

منظمة التحرير الفلسطينية لها صفة اعتبارية وتمثيلية للفلسطينيين في الداخل والخارج، ولا ينبغي إسقاط هذه الشخصية الاعتبارية ارتباطاً بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، في حين نحن نتحدث عن دولة، التي نسميها (جيوسنكشين) أو الولاية الجغرافية أو الولاية القانونية، والتي يكون فيها المواطنون مقيمين فيها وفي حدودها.

الأمر الآخر هو عملية الفصل ما بين مؤسسات السلطة والدولة بمعنى فصل الاختصاص بين الأمرين، ليس المقصود الفصل الميكانيكي، المقصود الفصل الوظيفي، حيث التداخل بالمهام ما بين دور المنظمة ودور الدولة ومؤسسات الدولة.

وفيما يتعلق والتمثيل الخارجي لدولة فلسطين أو م.ت.ف، اعتقد أنه من الضرورة بمكان أن يظل هذا التمثيل وأن يحسم موضوع الدولة نهائياً، أو يبقى في إطار م.ت.ف، باعتبارها الصفة التمثيلية، وهي التي مازالت حتى اللحظة تمتلكها.

أما حول العلاقة بين م.ت.ف ومؤسسات الدولة، في المستقبل القريب نحن بحاجة إلى الفصل التكاملي الذي تحدثت عنه صياغة إطار القرار للمنظمة، وتحديد عدم التداخل وتحديد أين التداخل والاشتباك ما بين المهمات بين م.ت.ف ومؤسسات الدولة.

الأمر الآخر أيضاً، ما هي الممكنات التي تمكن الفلسطينيين في إطار صياغة قرار وطني فلسطيني موحد. وقد أشرت قبل قليل أن هذه المسألة في الفترة الانتقالية الحالية هي من مهمات الاطار القيادي المؤقت أو لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف.

وملاحظتي ما قبل الأخيرة هي، كيف نصوغ رؤية وطنية، أي كيف نعمل نهج وطني يعبر عن استيعاب كل القوى والفصائل والحركات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، يقوم على أساس تكامل الأدوار ويقوم على أساس أن كل الأطراف يجب وينبغي أن تكون داخل منظمة التحرير على قاعدة برنامجها الوطني بدون إقصاء أو تهميش أو إبعاد، يعني إذا كان للمشروع الوطني الفلسطيني أن

ينجح في المستقبل، ينبغي أن تكون هذه الرؤية وهذه الثقافة والسياسة قائمة لدى كل الأحزاب.

والنقطة الأخيرة التي أود الإشارة إليها والتأكيد عليها، انه لا أمل حتى اللحظة الراهنة إلا اذا كان الانقسام غير موجود، فما زالت السلطة موجودة، وما زالت منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي المسؤولة عن كل الشأن الوطني الفلسطيني داخل الوطن وخارجه إلى حين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وحتى إلى ما بعد قيام الدولة، لا بد أن يكون للمنظمة دور خاص يُبحث في حينه. ولكن حتى يأتي ذلك الوقت ينبغي العمل على استنهاض وتطوير مؤسسات م.ت.ف، وتفعيلها وإحياءها على أسس وطنية سليمة جامعة لكل تنظيمات الطيف السياسي والوطني الفلسطيني.

مرة أخرى أشكركم على مشاركتكم، وأشكركم على هذا اللقاء الذي يجمعنا في هذه السنة الحميدة، الذي يقوم فيها مركز التخطيط الفلسطيني، ولا يفوتني أن أشكر في هذا اللقاء الأخت العزيزة مديرة المركز السيدة/ مجد مهنا التي تقوم بهذا الدور الذي تتميز به وكل العاملين في المركز في قطاع غزة. وشكراً لكم.

مؤسسات الدولة الفلسطينية والقرار السياسي الفلسطيني

أ.مجد الوجيه مهنا*

تقديم

يلاحظ صاموئيل هاتجتون الذي يعتبر الأب المعاصر للنهج المؤسسي في التنمية السياسية، إن أي نظام سياسي لا يمكن أن يكون فعالاً أو قابلاً للاستمرار إلا إذا اتسم بدرجة قوية من المأسسة، وأنه كلما تطورت المجتمعات أصبحت أكثر تعقيداً، وبذلك فإن عملية التحديث الاجتماعي يجب أن تترافق مع عملية تحديث سياسي ومؤسسي، وإذا لم ينتج عن هذه العملية مؤسسات سياسية قادرة على إدارة التحديث، فإن النتيجة تكون ازدهار العنف¹.

وتعتبر مأسسة عملية اتخاذ القرار داخل النظام السياسي أرقى أنواع التنمية السياسية، وذلك خلال الترابط النسقي بين مكونات المؤسسة نفسها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى صعوداً من القاعدة إلى مركز القرار نفسه في أعلى مستوياته، باعتبار المؤسسة وحدة مشاركة في اتخاذ القرار فهي "الوعاء الديمقراطي الذي يعتاد الآخرون به الذي يتشاركون الرأي والمعتقد على التشاور والتحاور واحترام الغير، وعلى صيانة الحرية والعمل الجماعي"².

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

وبذلك يمكن القول أن العمل المؤسسي في النظام السياسي يهدف إلى جمع الطاقات والجهود في طريق تحقيق أهداف الدولة، فالمؤسسات كمجال للحركة والعمل توفر القدرة على التلاؤم الطبيعي مع متغيرات العصر واكتساب المحتويات الضرورية المنسجمة مع كل مرحلة يمر بها المجتمع. كما يعني العمل المؤسسي بالضرورة الانتقال من حال الرمزية من شخص إلى مؤسسة³، وهذا ما نعنيه بالترابط النسقي داخل النظام السياسي لاتخاذ القرار بشكل متكامل بين وحدات النظام السياسي، لذلك فإن وجود هيكلية تنظيمية للنظام السياسي يعتبر شرطاً أولاً للمأسسة بحيث تحدد الوحدات المكونة لها والعلاقة بين هذه الوحدات وخطوط التواصل بينها وآليات صنع القرار⁴. لذلك فإن الجانب الهيكلي والإداري في الفكر المؤسسي هو جانب هام، فهو يقوم على حالة من التعاقد لتحديد معالم العملية الإدارية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن عملية بناء فكري تراكمي تؤدي إلى تشكل المجتمع وبنائه على أفضل وجه.

وباعتبار مدى أهمية عملية صنع المؤسسة في التنمية السياسية فقد أصبحت ضرورة لا غنى عنها فهي من جهة تخلق بدائل جديدة وتوسع من البدائل والخيارات القائمة، ومن جهة ثانية تمنح النظام طاقة جديدة للتكيف الإيجابي مع الظروف الداخلية والخارجية مما يضيف عليه المزيد من الشرعية⁵.

ولابد من الإشارة إلى أن عملية المؤسسة هي عملية متطورة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات ولكن ليس عن طريق الطفرة، إنما بنمط متدرج فاعل يأخذ الوقت اللازم للوصول إلى أرقى أنواع المؤسسة. وكما يشير د. باسم الطوباسي فإن عملية المؤسسة لا تغفل أهمية الأشخاص والرموز في هذه العملية، لكن يبدأ ذلك في مرحلته الأولى ثم يتطور ليحل العمل المؤسسي بفعالية مثلى⁶. وهذا يستلزم شرطاً حسب وجهة نظر هانتجتون حيث يؤكد بأنه للوصول إلى الفعالية المثلى لابد من توفير أسس سليمة للمأسسة إذ لابد أن تكون التنظيمات والإجراءات التي يوفرها النظام السياسي متعددة بما يكفي ومستقرة بما يكفي وفاعلية ومرنة وقابلة للتعميم على الجمهور.

كان لابد من هذه المقدمة النظرية حول موضوع المأسسة أهميتها وشروطها وأهدافها وموقعها ضمن التنمية السياسية، تلك العملية التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في أي سياسة دولاوية، للوقوف على وضع النظام السياسي الفلسطيني من حيث مؤسساته وآلية صنع القرار السياسي الفلسطيني ضمن عملية المأسسة أساس عملية التنمية السياسية، كما أسلفنا.

لقد مر النظام السياسي الفلسطيني منذ نشوئه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وتبلوره الواقعي عبر مؤسسات المنظمة ودوائرها في منتصف الستينات، بالعديد من التحولات والمتغيرات الداخلية والخارجية بدءاً من كيان م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولجميع قواه السياسية والعسكرية ضمن أطر م.ت.ف، مروراً بنظام الحكم الذاتي المؤقت إثر إبرام اتفاقية أوسلو في بداية التسعينات، وصولاً إلى الدولة الفلسطينية التي أصبحنا نقف اليوم على أعتابها دولياً وشرعياً، وأمام إشكالية تحولها واقعاً.

عنوان الورقة يدور حول المأسسة في الدولة الفلسطينية ومدى تواجد نسق مؤسساتي لاتخاذ القرار السياسي، وبمعنى آخر.. لقد خاضت السلطة الفلسطينية معركتها الدبلوماسية الدولية، مما أنتج تغييراً ملموساً في الرأي العام العالمي تجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية كانت اعتراف دولة الفاتيكان قبل أيام معدودات.. نعم لقد حققت إنجازات على مستوى ترسيخ مفهوم الدولة الفلسطينية ووصلنا إلى اعتراف يشمل الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، بدولة فلسطين دولة مراقب داخل الأمم المتحدة، لكن بالانكفاء إلى الداخل في سبيل الإجابة عن التساؤلات حول مأسسة القرار الفلسطيني على مستوى مؤسسات الدولة أو السلطة الحاكمة وكيفية اتخاذه ومشاركة هيكل ومؤسسات الدولة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في سبيل دعمه وتوفير مقومات نجاحه. لابد من وقفة تأمل موضوعية تتطرق من خصوصية الوضع، بل النظام السياسي الفلسطيني نفسه، ودراسة المفصل الرئيسية في عملية المأسسة دون الانفصال عن الواقع الذي يعيشه هذا النظام في سبيل استشراف الحلول المثلى وطرق الوصول إليها.

في تعريفه للنظام السياسي يقول موريس دوفرليه بأنه "عبارة عن مجموعة من الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة"⁷، فإذا استندنا إلى هذا التعريف على الرغم من محدوديته في وصف وظيفة النظام السياسي، فإن الإشكالية الأولى التي نواجهها في مقارنتنا للنظام السياسي الفلسطيني هو تعريف الهيئة الحاكمة، تعريف تنظيماتها ومؤسساتها، تعريف الهيئة الاجتماعية المعنية التي تمثلها هذه الهيئات الحاكمة. وهنا تثار مجموعة من الإشكاليات بل المعضلات في بعض الأحيان، وألها ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني نفسه وازدواجية مؤسساته بين مؤسسات الدولة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني وهي إشكالية بنوية لها امتدادات تمثيلية ووظيفية.

أما الإشكالية الثانية فهي حالة الانقسام وتوزع القوى السياسية وافتقاد النظام السياسي الموحد، وبالتالي غياب المشروع الوطني الموحد، والأهم من ذلك غياب النسق التنظيمي والهيكلية والسياسي الذي يوفر الآليات المطلوبة في اتخاذ القرار السياسي أو الوطني انطلاقاً من الإشكاليات السابقة.

لهذا لا بد من العودة السريعة لفهم تطور النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته إلى وقتنا هذا في محاولة للوقوف على مواطن الثبات والتغير ومن ثم الخل الذي أثار الإشكاليات السابقة لتفصيلها والخروج بتوصيات لإنهائها.

منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية النسق وآليات القرار:

شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها كأول لبنة للنظام السياسي الفلسطيني عام 1964، صيغة تقوم على مفهوم ائتلاف جميع قوى المجتمع الفلسطيني السياسية والعسكرية والمدنية للوصول إلى الوحدة الوطنية، ومن ثم وحدة القرار الوطني الفلسطيني. وفي سبيل هذا الهدف أعطت منظمة التحرير الفلسطينية لجميع الأحزاب المنضوية في إطارها حيزاً واسعاً من الحرية الفكرية والتنظيمية والاستقلالية المالية، فشكّلت بحق منبراً حراً لجميع التوجهات الأيديولوجية، مردفاً بهيكل تنظيمي ممثل لجميع أفراد الشعب الفلسطيني بدءاً القاعدة الواسعة البرلمانية

الممثلة بالمجلس الوطني وصولاً إلى أعلى الهرم وهو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن في الآونة نفسها فقد اخذ على منظمة التحرير الفلسطينية أنها لم تنتهج الوسائل الديمقراطية المتكاملة في حقلها السياسي والمؤسساتي التي تم اختزالها فيما عرف بنظام "الكوتا" وآلية الإجماع في اتخاذ القرارات، اللذان أصبحا الناظم للعلاقات بين القوى والفعاليات السياسية داخل المنظمة⁸.

لقد وضع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة، في ضوء نتائج حرب أيلول، خطة جديدة حملت اسم الهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية، كررت فيها نفس معاني الوحدة الوطنية في خطط سابقة، إلا أن الجديد كان فيها نصاً هاماً ركز على أن "الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيديولوجيا الواحدة والمنطلق الفكري والسياسي الواحد في منظمة واحدة هو ضرورة وطنية، إلى أن يتم تحقق ذلك فإن من حق أي منظمة أن تحافظ على وجودها التنظيمي وتدمج هذه المؤسسات في منظمة التحرير الفلسطينية" وهو نص دعا إلى الالتزام بقاعدة المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والتزام الأقلية بالقرارات التي تصدر عن الأغلبية، على أن يبقى من حق كل منظمة أو جهة إعادة طرح وجهة نظرها من خلال المؤسسات التشريعية شريطة الالتزام في هذه الأثناء بالقرارات الصادرة⁹.

وبدأ مفهوم "الالتزام" للأقلية بقرار الأغلبية بشكل صريح لا لبس فيه يحل محل مفهوم "احترام" الأقلية لإرادة الأغلبية الذي نصت عليه المادة الثالثة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن النص على أن الالتزام بقرارات القيادة شرط أساسي لوحدة المسيرة.. وأن هذه القيادة تتولى تنفيذ قراراتها وحمايتها ومعالجة حالات عدم الالتزام والانضباط ضمن ما تراه ملائماً لمصلحة الثورة العليا¹⁰. لكن بالعودة إلى توازن القوى والفعاليات السياسية داخل المنظمة فإن هيمنة قوة سياسية مركزية وتزايد نفوذها وتحكمها بالمجالات التنظيمية والمالية والعسكرية والإعلامية التي ارتبطت جميعها برئيس المنظمة لشخصيته الكارزمية ورمزيته الوطنية كان النهج السائد¹¹.

وعلى الرغم من أن منهج اتخاذ القرار كان واضحاً هيكلياً ضمن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، المجلس

المركزي، رئاسة المنظمة، إلا أن موازين القوى كانت تعكس نفسها بحدّة على حساب تلك المؤسسات، إلا أن الخلافات الداخلية ظلت تسوّى من خلال وجود إجماع، حتى برنامج النقاط العشر الذي شكّل إنعطافاً هاماً في الفكر السياسي الفلسطيني ووضع اللبنة الأولى للدولة الفلسطينية، والذي وجه في الأونة نفسها برفض قاطع من فصيل رئيسي في المنظمة، فاز بشبه إجماع في مراكز اتخاذ القرار في منظمة التحرير¹².

وعلى الرغم من خروج المنظمة والقوات الفلسطينية من بيروت إثر الحرب مع إسرائيل عام 1982، إلا أن الانعقاد الدوري للمجلس الوطني ومؤسسات المنظمة ساهم في تواصل مأسسة معقولة للقرار الفلسطيني باعتباره ممثلاً عن إرادة الأغلبية داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من بعض الاعتراضات والخلافات حول توجهات وقرارات اتخذتها المنظمة، خاصة في موضوع خيار السلام والمفاوضات. فإن الاختلال الحاد في موازين القوى الإقليمي إثر حرب الخليج الثانية وتراجع الدعم الشعبي والرسمي للقضية الفلسطينية، وتأثر الوضع السياسي لم.ت.ف، والمالي، كان دافعاً لخيار وحيد هو الدخول في عملية مفاوضات أسفرت عن اتفاقية سلام مع الطرف الإسرائيلي. وقد ووجه القرار الرسمي لقيادة المنظمة بمعارضة داخلية من قوى معارضة داخل المنظمة نفسها، إلا أن القرار الذي اتخذ في المجلس الوطني عام 1988 بإعلان الدولة الفلسطينية شكّل رافعة فكرية فضلاً عن الدعم الدولي بقيادة أمريكية وموافقة إسرائيلية مما أوحى بجديّة ونجاعة التوجه نحو خيار عقد اتفاقيات سلام.

لقد نجحت منظمة التحرير في تجاوز عقبة المعارضة الداخلية التي نشأت حول برنامج النقاط العشر أو اتفاق أوسلو بسبب الميل نحو البراجماتية الذي تتمتع به قيادة المنظمة مقابل المواقف الرفضاوية التي لا تستند إلى استراتيجيات واضحة لبعض الفصائل، مما يمكن توصيفه بالكوابح الداخلية على جدية وسرعة مواقف تستدعيها المنعطفات السياسية الحادة¹³. نجحت المنظمة في المرة الأولى عبر عملية الإجماع، وفي المرة الثانية اكتفت المنظمات العشر الرافضة برفع شعار "إسقاط اتفاق أوسلو" متوازعا مع المعارضة الإسلامية السياسية لهذا الاتفاق.

المأسسة والقرار إشكاليات بين السلطة والمنظمة والدولة:

لم تأت السلطة الفلسطينية ضمن شروط تاريخية متصلة، كما هو متعارف عليه، بل جاءت نتيجة مفاوضات أوصلو، سلطة مؤقتة محكومة بشروط إسرائيلية، وكانت محاولات الانفكاك من تلك الشروط تشكل رهاناً جيداً لتهيئة هذه السلطة لتصبح هيكل النظام السياسي للدولة القادمة، فيما هوجمت من قوى كثيرة باعتبارها إفراراً لنهج استسلامي ولا يمكن أن تكون نظاماً وطنياً ممثلاً للجميع.

وقد استطاعت السلطة الإفلات من بعض قيود أوصلو وإنشاء نظام سياسي دولاتي في حده الأدنى-سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية، إضافة إلى سلطة رئاسية. وفي حين ظل الهجوم عليها متواصلاً خاصة من جماعات الإسلام السياسي على الرغم من انخراط حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وفوزها بالأغلبية وتشكيل حكومة وحدة وطنية بأغلبية من حماس انقلبت على نفسها بعد حين مورثة انقساماً حاداً وطنياً وحزبياً وجغرافياً وديمغرافياً.

لقد وقعت السلطة الفلسطينية فريسة متناقضات عديدة على مستوى البنى والهياكل وعلى مستوى الوظيفة بل على مستوى المشروع الوطني نفسه، والأهم من ذلك على مستوى التجربة الانتقالية السياسية من ثورة إلى سلطة إلى دولة وحالة التشابك بينها، فضلاً عن الآثار السلبية التي تركتها على مستوى الحياة الحزبية والسياسية.

إشكالية الازدواجية الوظيفية والبنوية:

فور تكوين السلطة وعلى الرغم من اعتبارها "الركيزة الثانية في بناء الكيان الوطني المستقل"، بعد منظمة التحرير الفلسطينية في قرار المجلس الوطني في دورته الحادية والعشرين عام 1996، فضلاً عن تأكيد ديباجة القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 2002، والمعدل عام 2003 على ذلك باعتبار منظمة التحرير هي الجسم السياسي الأسمى تليه السلطة الفلسطينية.. وغير ذلك

من القرارات والقوانين إلا أن نوعاً من سياسة الإحلال بدأت تسود لصالح السلطة على المستوى المؤسساتي والوظيفي والمالي بل التمثيلي.

فقد اقترن إنشاء مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بتراجع سريع ولملموس لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، على مستوى النمو والأداء والوظيفة، فقد تم تقليص مؤسسات عديدة للمنظمات ونقلت الصلاحيات إلى مؤسسات السلطة التي لم تلبث أن احتكرت القرار المالي، فأصبح الصندوق القومي للمنظمة تابعاً لوزارة المالية في السلطة، وتم تركيز القرار السياسي بيد السلطة الوطنية حتى على مستوى العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي، بل تمثيل جموع الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبدأت السلطة باحتكار ملف المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، بل قامت بإبرام اتفاقيات سلام منفردة معه دون العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا كان الإجراء الأخير يمثل خروجاً على اتفاقية أوسلو حول تحديد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي التمثيلية والدبلوماسية، إذ اعتبر ذلك لبنة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية فقد ألحق ذلك ضرراً بدور منظمة التحرير الفلسطينية الجسم المؤسسي والأعلى.

ولا ريب بأن الاختلاط والتداخل البنوي بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية وصل إلى قمة هرم اتخاذ القرار السياسي، حيث أصبح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو نفسه رئيس السلطة الفلسطينية، وهذا أدخل حالة أخرى من الخلط في المناصب والمهام، ليصبح اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يشمل فضلاً عن أعضائه الممثلين وزراء في الحكومة وأعضاء في المجلس التشريعي وقادة أميين.. وبذلك فإن النسق المطلوب داخل مؤسسات اتخاذ القرار، أصبح مشوشاً بسبب التداخل المؤسساتي ولم يعد بالإمكان رصده بشكل واضح ليتحول بشكل أو بآخر بيد رئيس السلطة ودائرة ضيقة حوله، فيما تراجع تأثير ودور الفصائل الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية داخل الإطار الرسمي لها.

السلطة الفلسطينية بين الأزمة ومقتضيات بناء الدولة:

حققت السلطة الفلسطينية إنجازات عديدة وهامة في المسيرة الوطنية فقد نجحت في ترسيخ أسس نظام سياسي هيكلي قابلاً للتحويل إلى نظام دولاتي. استطاعت انتزاع هوية راسخة أمام المجتمع الدولي وسعت بكل قوتها إلى تحقيق إنجازات تفاوضية للوصول إلى الحل النهائي وترسيخ أسس الدولة الفلسطينية. ولم يكن ذلك يتوافق مع أهداف الإدارات الإسرائيلية. إذ ساهمت بشكل ذكي ومدروس في إضعاف النظام السياسي الفلسطيني بالتوصل من استحقاقات العملية السلمية والتكرار لكل إنجاز تفاوضي مع الاستمرار في التعنت والتصلب أمام المطالب الفلسطينية المحقة، بل الإمعان في تخريب مقصود وممنهج لعملية السلام عبر الاستيطان والاستيلاء على الأرض والاعتداءات العسكرية المتكررة والتضييق على السلطة. وبدا واضحاً أن الهدف هو منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ووصل الأمر إلى اغتيال رئيس السلطة الوطنية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي أبرمت اتفاقيات السلام معها، الرئيس ياسر عرفات، فضلاً عن اغتيال واعتقال أعداد كبيرة من القيادات الوطنية.

وقد أثمرت هذه الإجراءات الإسرائيلية فقدان الأمل بعملية السلام، وهو الخيار الذي انتهجته القيادة الفلسطينية وروجت بأنه الحل والخيار الوحيد لها حالياً، وبالتالي دفع ذلك القيادة الفلسطينية إلى خوض معارك دبلوماسية للحصول على اعتراف دولي في محاولة لتجاوز الرفض الإسرائيلي، ونجحت في ذلك فتم إعلان فلسطين كدولة مراقب في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29، بعد أن حصلت على 138 دولة واعترض 9 دول وامتناع 41 دولة عن التصويت لتصبح فلسطين العضو 194 في هيئة الأمم المتحدة.

وقد أصدر الرئيس محمود عباس في بداية يناير 2013 مجموعة مراسيم رئاسية تقضي باعتماد اسم "دولة فلسطين" بدلة من "السلطة الوطنية"، رسمياً في الوثائق والاختتام والأوراق الحكومية. وعلى الرغم من أن هذا القرار بالاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية يعتبر إنجازاً هاماً على طريق الاستقلال الفلسطيني إلا

انه على ارض الواقع ينوء بعوامل سلبية محلية تتمركز في سلبيات النظام السياسي الفلسطيني نفسه، والانقسام الداخلي، فضلاً عن الرفض الإسرائيلي له ومحاولات إفشاله.

يمكن توصيف أزمة النظام السياسي الفلسطيني باعتماد مجموعة من العوامل المتداخلة الاجتماعية والفكرية والحزبية والإجرائية لعبت السلطة دوراً في أدائها السلبي متضافرة مع عوامل مساعدة أملت لها طبيعة وخصوصية الوضع الفلسطيني دون إغفال عامل الكبح الإسرائيلي. بما يمكن تلخيصه بالآتي:

-أدت الإجراءات الإسرائيلية وتراجع عملية السلام إلى تقوية التيارات السياسية الإسلامية المناهضة للسلطة ولعملية السلام وتزايد الانتفاخ الشعبي حولها إثر إعلانها خيار المقاومة بديلاً عن المفاوضات، أمام الإحباط المتزايد للمواطن الفلسطيني من عملية السلام نفسها وفقدان الإيمان بها. لذلك وعلى الرغم من رفض حركة حماس خوض الانتخابات التشريعية الأولى باعتبارها إفرازاً من إفرازات أوصلو، إلا أنها استطاعت الفوز بالانتخابات التشريعية الثانية مدعومة بالحشد الشعبي الذي نجحت في تجميعه للأسباب السابقة فضلاً عن الاتهامات المتواصلة للسلطة بالفساد والمحسوبية التي مهدت الطريق لذلك الفوز.

-على الرغم من أن تعريف الحزب بأنه يسعى كهدف أساسي للوصول إلى السلطة والحكم، إلا أن هذا التطبيق شابه تشوه في حالة السلطة الفلسطينية، فمن ناحية استقطبت السلطة المعارضة الفلسطينية للعمل فيها ضمن الوظيفة العمومية باعتبارها مصدراً وحيداً للمناصب والرواتب. وبذلك فقدت الحياة السياسية توازنها بنماهي المعارضة خاصة اليسار منها مع السلطة الحاكمة. بمعنى آخر، ساهمت مؤسسات السلطة بطريقة غير مباشرة في تدجين المعارضة وادخالها في مسارها السياسي من منطلق الضرورة المادية خاصة مع نزوب الموارد المالية لغالبية تلك الأحزاب أو سيطرة السلطة الفلسطينية وليس منظمة التحرير الفلسطينية على الموارد المالية. وتغطي الانتخابات الفلسطينية مؤشراً حياً عن تراجع شعبية هذه الأحزاب وتراجع قاعدتها الشعبية بشكل غير مسبوق. ويرجع البعض ذلك إلى

فقدان الثقة في المواقف المتضاربة لأعضاء تلك الأحزاب من عملية السلام أمام الضغوطات المادية والضرورة العملية.

-ورتابطاً مع ضعف وفقدان البنية الاقتصادية الداعمة من موارد طبيعية وقطاعات إنتاجية، أصبحت الوظيفة العمومية بؤرة جذب للمواطنين الفلسطينيين بسبب الأمان المالي الذي توفره، فضلاً عن كونها المجال الوحيد للعمل أمام العائدين من قوات الثورة وعائلاتهم فضلاً عن العائدين المدنيين من أنحاء العالم أثار إقامة سلطة الحكم الذاتي، وقد ساهم ذلك في حالة من التضخم الوظيفي لمؤسسات السلطة مصحوباً ببطالة مقنعة وندرة في الإنتاج.

-كما أن الأزمة المالية الدائمة التي تعاني منها مؤسسات السلطة الفلسطينية واعتمادها في رواتب موظفيها ونفقاتها التشغيلية والرأسمالية على معونات الدول المانحة، أدت في بعض الأحيان إلى ارتهان القرار السياسي التفاوضي للضغوطات الإسرائيلية أو رؤى الدول المانحة بهدف تشكيل ثغرة في جدار الممانعة الفلسطينية، بينما أدى إلى أزمات مالية خانقة في حال استمرار الممانعة وتمسك الطرف الفلسطيني بمطالبه.

-ساهم التخبط بين المشروع التحرري ومشروع بناء الدولة وانخراط السلطة في ذلك في زيادة الأزمات السياسية وفقدان البوصلة المستقبلية وضبابية حول أدوات ووسائل تحقيق المشروع الوطني، وأدى إلى فقدان القوى الداعمة على المستوى الجماهيري وترهل حزبي وسيطرة مراكز قوى أمنية، وبالتالي حلت القوى الإسلامية ذات الأدوات ورؤى المقاومة المسلحة الأكثر وضوحاً في تلك الأزمة على الرغم من صغر قاعدتها الجماهيرية قياساً بالقوى الوطنية¹⁴.

-وبالعودة إلى نسق اتخاذ القرار واعتماداً على ما سبق فإنه أمام هيمنة السلطة التنفيذية والرئاسية وتراجع وضعف دوري السلطة التشريعية والقضائية، فقد ارتكز اتخاذ القرار على الهيكل العلوي للسلطة، دون إغفال أن ذلك أتاح المجال واسعاً أمام هيمنة للأجهزة الأمنية، فضلاً عن بروز البنى الاجتماعية التقليدية، مما يعكس تراجعاً لدولة القانون لحساب تلك الأجهزة والبنى الاجتماعية ذات المصالح الذاتية والفئوية.

-كما أن الإجراءات الإسرائيلية في منع إتمام أي تواصل جغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية كرس بدوره توزيعاً سلطوياً بين شطري الوطن وضعفاً في هياكل الإشراف والتمثيل والقدرة على التطور مما ساهم في تمزيق مكونات النظام وافتقادها للعمل المنسجم المتكامل دون إغفال التناظر في القوانين التي تحكم المنطقتين الجغرافيتين المتباعدتين.

الانقسام وأثره على مؤسسات الدولة :

ساهم الانقسام في تعميق الأزمة السياسية والبيوية للنظام السياسي وصولاً إلى ضعف بنيوي يضاف إلى الضعف الأصلي وهو ما سبب قطيعة جغرافية وديمقراطية واجتماعية وسياسية ومؤسسية بين مكونات المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، فكيف يمكن الحديث عن مأسسة لقرار فلسطيني موحد دون ان تشكل الوحدة الوطنية رافعة له. فعلى مثال، منذ اعلان رئيس الوزراء السابق سلام فياض هدف حكومته وهو "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية"، الذي صادقت عليه الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر 2009-2011، ويتمثل في بناء وتمتين الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للسلطة الفلسطينية، كي تصبح السلطة الفلسطينية بحلول منتصف 2011 جولة قادرة على تحقيق آمال الشعب الفلسطيني ودولة قادرة على دخول المعتزك لنيل العضوية في الأمم المتحدة.

منذ ذلك الحين بدأت عملية إصلاحات كبيرة في مؤسسات السلطة الفلسطينية شكلت بمجملها إنجازاً واضحاً في عيون المراقبين الدوليين حتى الإسرائيليين منهم في مجال القضاء والنظام الاقتصادي وخدمات الرفاه الاجتماعي والبنية التحتية والشفافية المالية¹⁵. لكن المفارقة أن كل ذلك تم بمنتهى العزيمة والإصرار لكل من الضفة الغربية فقط الجزء الشمالي من الدولة الفلسطينية، فيما يتم الجزء الجنوبي مغيباً بسبب الانقسام الجائر ومحاولات المصالحة العبيثة الدائرة منذ سنوات.

أما المثال الآخر فهو مسارعة قوى إلى عرض مشاريع سياسية تهدف إلى الإبقاء على الانقسام وهو ما يعتبر تدميراً للمشروع الفلسطيني كمشروع غيورا أيلاند، أو مشروع إقامة دولة غزة الكبرى وغيرها..

توصيات:

لتجاوز الاخطار التي كرسها الانقسام ولإعادة الحيوية لعملية المأسسة فلا بد من إيراد بعض الملاحظات يمكن اعتبارها بمثابة توصيات موضوعية عامة قد تؤدي الغرض:

1- لكن في حال فشلت هذا المحاولات وستفشل بإذن الله، وانكفأت القوى الإقليمية عن تنفيذ مشاريعها الإسرائيلية المشبوهة فإن شروط أي عمل وطني فيه مأسسة القرار الفلسطيني لن تتم دون شروط إنهاء الانقسام تماماً وعودة اللحمة بين مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، ووحدة المشروع الوطني الفلسطيني، والتوافق على أدوات تحقيقه.

2- إن شروط نجاح أي نظام سياسي هو عملية التفاعل النسقي بين وحداته لاتخاذ القرار وهذا يستلزم (بسبب غياب البديل) إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الفلسطينية، على قاعدة الفصل بين السلطات، وقوننة ضبطه من خلال قوانين تكفل هذا المبدأ وتكريس مبدأ سيادة القانون، وقبل ذلك اعتماد عملية انتخاب من خلال عملية توافق لتكريس عملية ديمقراطية متكررة تحفظ الحريات العامة وحقوق الإنسان الفلسطيني.

3- ولدعم القرار الفلسطيني لابد من تقوية مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية من خلال صلاحيات ومؤهلات دون طغيان واحدة أخرى.

4- إن انتقال السلطة إلى دولة والمسك بهاذ الوضع يحقق لها أهلية قانونية لاستكمال بقية مقومات وجودها وعلى رأسها الحدود السيادية، مأسسة القرار السياسي الفلسطيني.

5- تحديد نوعية الحكم (رئاسي - برلماني - مختلط ...) لمعرفة حدود كل سلطة.

6- تكريس مبدأ فصل السلطات بشكل جذري وواضح.

7- إعداد لجنة لإعداد أو تنقيح الدستور بحيث يتلاءم مع مقتضيات التحول إلى دولة.

8- إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بعد التوافق على شكلها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للوصول إلى نظام سياسي يستند على عملية ديمقراطية واعتماد وتداول السلطة بشكل ديمقراطي خياراً وحيداً إجبارياً.

9- ظل الكثيرون يدعون بأننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني نسعى لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتجسدة في قيام دولة فلسطينية مستقلة وعدم الخلط بين المرحلة والاستراتيجية.

نحن اليوم على أعتاب دولة لكننا ما زلنا نقف في الوسط فلم نصل إلى الاستقلال الكامل وما زالت المفاوضات وخيار المقاومة مجال خلاف بين الأطراف الفلسطينية خلاف وصل إلى حد انقسام يمس جميع مكونات المجتمع الفلسطيني ومستقبل المشروع الوطني.

10- ما زال الطرف الفلسطيني والأطراف الدولية وإسرائيل تعتمد في أسس التفاوض على اعتبار أنها تجري بين سلطة مؤقتة حسب اتفاقيات أوسلو ودولة إسرائيل، في حين أن قبول الدولة الفلسطينية عضو مراقب والاعترافات لبعض الدول على المستوى السياسي والدبلوماسي بالدولة الفلسطينية يعتبر أوراقاً رابحة لتحسين الموقع التفاوضي للمفاوض الفلسطيني بتحويل المفاوضات إلى مفاوضات بين دولتين وهذا يعني تغيير أسس التفاوض بشكل كامل وإيجابي. هذه ليست مهمة سهلة لكن يجب استغلال هذه الاعترافات في وجه التنصل الإسرائيلي من هذا الاعتراف باعتباره تصرف أحادي كما تدعي الإدارة الإسرائيلية.

مراجع

- 1 - Samuel Huntington>Political order in changing Societies, Yale University.1968.p.p1-6
- 2 - فؤاد عباس. على طريق مأسسة المؤسسات. معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن (www.sironlin.org)
- 3 - محمود محفوظ. قراءة أولية في عملية المأسسة. 2012/5/8. Alriydh.com
- 4 - فؤاد عباس. مصدر سابق.
- 5 - د.باسم الطوباسي. النموذج الأردني في الإصلاح والبحث عن المأسسة. صحيفة الغد Dasimtwissi@hotmail.com. 2016
- 6 - المصدر السابق.
- 7 - مورييس دوفرجه. النظم السياسية، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. القاهرة. د.ع.ط. ص11
- 8 - د.محمد أبو مطر، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية: مقارنة نقدية من منظور وطني ديمقراطي. منتدى غزة للدراسات الاستراتيجية الخامس، مركز التخطيط الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية. غزة ص105
- 9 - مقررات الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني- القاهرة 1971/2/28، وكالة وفا.
- 10 - فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية بيروت 1980. ص177-178.
- 11 - د.محمد أبو مطر. مرجع سابق. ص105..
- 12 - فيصل حوراني ، مرجع سابق. 178.
- 13 - جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-رام الله ط1 1998. ص73.
- 14 - د. ابراهيم أبراش. النظام السياسي الفلسطيني. الأزمة والخيارات المطروحة والخيار
- 15 - افرام هليفي الدولة الفلسطينية من النظرية إلى التطبيق، التحديات التي تواجه الفلسطينيين وإسرائيل. مترجم، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني العدد 30-31/2011. ص138-139.

المجتمع المدني والمسار السياسي الجديد

أ. محسن ابو رمضان*

تهدف هذه الورقة للاطلاع على دور وفاعليات المنظمات الأهلية كجزء من نسيج المجتمع المدني في انهاء الانقسام والمعيقات التي اعترضتها والمحاولات التي قامت بها ، كما تهدف إلى إبراز طبيعة أدوات الفعل والتأثير التي قامت بها لدى صناع القرار من خلال حشد الراي العام واستخدام وسائل مختلفة مثل لجان التفاوض والوساطة والبيان وورش العمل واللقاءات التشاورية والاجتماعات الموسعة والمؤتمرات .

وتركز الورقة على رؤية وتطورات منظمات العمل الأهلي تجاه التحولات في النهج السياسي الفلسطيني ، علماً بأنه لا يمكن وضع المنظمات الأهلية جميعها في سلة واحدة فهناك منظمات مستقلة وأخرى تابعة لحركات الاسلام السياسي والثالثة تابعة لحركة فتح والرابعة لقوى اليسار ، والخامسة مبنية على أسس عائلية وعشائرية ، إلا أنه من المناسب الإشارة إلى أن الطابع الأكثر تنظيمياً للمنظمات الأهلية يتجسد بشبكة المنظمات الأهلية التي تضم أكثر من 70 منظمة أهلية عاملة في مجالات مختلفة الصحة ، الزراعية، التأهيل ، المرأة ، الشباب ... إلخ" ، والتي لها رؤية ورسالة منسجمة ومتوافق عليها مبنية على النضال من أجل تحقيق اهداف شعبنا بالتححر الوطني الناجز وكذلك السعي الجاد باتجاه تحقيق مجتمع مدني

* ناشط مجتمعي

ديمقراطي مبني على سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام الحريات العامة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تأخذ الانسان كمحور لها باتجاه تمكينه وتعزيز قدراته وزيادة معارفه بهدف توسيع خياراته، وعليه فإن الورقة تحاول التركيز على دور الشبكة ببلورة بعض الأفكار الخاصة بضرورة اعتماد نهج سياسي جيد يغادر الحالة الراهنة التي تركز على المفاوضات الثنائية بالرعاية الأمريكية وتدعم باتجاه التدويل والانضمام إلى المواثيق الدولية وفي المقدمة من ذلك ميثاق روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية وكذلك تعزيز المقاومة الشعبية وحملة المقاطعة واستنهاض أوسع حملة للتضامن الشعبي الدولي وضرورة الاهتمام بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني كحلقة مركزية من شأنها إنهاء الانقسام واستعادة مكانة م.ت.ف. كمعبرة عن الهوية الوطنية الفلسطينية على قاعدة من الشراكة والديمقراطية وإعادة تعريف السلطة كأداة لتعزيز الصمود وليس للتنسيق الأمني وإدارة شؤون السكان على أن تكون المنظمة مرجعيتها الرئيسية إلى جانب أهمية الاتفاق على عقد سياسي واجتماعي توافقي يستند إلى تعريف السلطة بما أننا نمر في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي والذي يستلزم الاتفاق على الرؤية والاستراتيجية السياسية من جهة وكذلك على العقد الاجتماعي المبني على فكرة المواطنة المتساوية والمتكافئة والتداول السلمي للسلطة والحكم الديمقراطي الرشيد .

من هنا فإننا نحاول في هذه الورقة عرض هذه الرؤية بشئ من التفصيل والتي تعكس إلى حد ما القواسم المشتركة للمنظمات الأهلية المنضوية في اطار الشبكة كأكبر تجمع مدني وأهلي في فلسطين .

1. نشأة وتكوين العمل الأهلي بين الطوعية والمهنية :-

نشأت المنظمات الأهلية الحديثة في فلسطين في نهاية السبعينات من القرن الماضي حيث انبثقت من لجان العمل الطوعي التي أسستها القوى اليسارية المتعددة كوسيلة للحشد عبر التعبئة والتنظيم ، والتصدي للاحتلال، ولتعزيز العلاقة مع الفئات الاجتماعية المتضررة لإسنادهم وتعزيز صمودهم وفي المقدمة منهم المزارعين الذين كانوا وما زالوا يتعرضوا لعمليات بشعة من الاحتلال باتجاه نزع علاقتهم بالأرض من خلال سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان إضافة إلى

هجمات المستوطنين عليهم في موسم قطف الزيتون وكان للجامعات ذات البعد التنويري دوراً هاماً في إرساء أسس العمل الطوعي وخاصة جامعة بيرزيت التي لعبت دوراً ريادياً في ترسيخ هذه الثقافة وتشجيعها بين الشباب بهدف تأسيس العديد من اللجان التطوعية والتي كان ينظر لها الاحتلال بقلق كانونية للتأطير والحشد الشعبي، وقد انبثق من هذه اللجان بعض اللجان المتخصصة والتي أصبحت تعمل إلى جانب المزارعين أو في المجال الصحي أو الشبابي أو النسوي .

لقد تزامن ذلك مع سيادة مناخات بالضفة والقطاع لتعزيز العمل الجماهيري والكفاحي في مواجهة الاحتلال ومشروع الإدارة الذاتية .

أخذت هذه اللجان " المتخصصة" الطابع المؤسسي إبان الانتفاضة الشعبية الكبرى 87 - 93 وبعد تأسيس السلطة في عام 94 أي بعد توقيع اتفاق أوسلو .

نظرت المنظمات الأهلية إلى المرحلة السياسية الجديدة بما أنها مرحلة تتداخل بها المهمات التحريرية الوطنية مع المهمات الديمقراطية، وبالوقت الذي كانت تمارس التنمية من أجل الصمود إبان الانتفاضة الكبرى عبر مشاريع الاقتصاد المنزلي وغيرها، عملت بعد عام 94 تحت شعار التنمية من أجل البناء وصيانة مضمون البناء، حيث إن مرحلة تأسيس السلطة كانت بحاجة إلى بناء مؤسساتي سليم يستند إلى الحكم الديمقراطي الرشيد المبني على الفصل بين السلطات ، وسيادة القانون، واحترام الحريات العامة، الأمر الذي دفع تلك المنظمات ذات الجذور الديمقراطية والتنويرية إلى العمل باتجاه توسيع المساحة الديمقراطية ومنع الانتهاكات لحقوق الإنسان من جهة ، وباتجاه إرساء تشريعات وقوانين وسياسات مناصرة لصالح الفقراء والمهمشين والضعفاء من جهة ثانية على قاعدة تعزيز دور " الدولة " بالحماية الاجتماعية بدلاً من آليات السوق ومنهجية الخصخصة ذات الطبيعة الليبرالية الجديدة.

عملت المنظمات الأهلية على المحاور الوطنية عبر فضح ممارسات الاحتلال واستقطاب أوسع حملة لقوى التضامن الشعبي الدولي وتعزيز العلاقة مع تلك القوى في بلدانها، كما عملت على المحور الديمقراطي عبر دفاعها عن

الحريات العامة ورفضها لمحكمة امن الدولة ولنهج الاعتقالات السياسية والاستدعاءات والقيود على حرية الرأي والتعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي ، وحرية العمل السياسي والنقابي .

كما ناهضت الفساد وهدر المال العام وتمركز السلطة وتشكيل النخب والاحتكارات المستفيدة من النفوذ على حساب السواد الأعظم من المواطنين وساهمت بالنقاش بصورة جادة باتجاه ضرورة تحقيق الإصلاح ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب ، مؤمنة بأهمية أن تعطى السلطة النموذج بالحكم المبني على الشفافية والحكم الديمقراطي الرشيد الذي تتاح به آليات المشاركة والمسائلة والمحاسبة بوصف هذا الحكم ضروري وهام إذا كان ديمقراطياً رشيداً في تعزيز الصمود وفي تمكين شعبنا لنيل حقه بالتححرر والاستقلال والعودة .

وبالوقت الذي حافظ معظم قوام العمل الأهلي على طبيعته الديمقراطية والطوعية المنحازة للفقراء إلا أنه برز به بعض المظاهر السلبية أبرزها تشكل بعض الحالات النخبوية التي تتقاضى رواتب عالية وأصبحت منعزلة عن الجماهير وقطاعاتها الشعبية ، وتحكر المؤتمرات والسفرات و علاقات النخب مع الدول سواءً بالإقليم أو في بلدان العالم الأمر الذي أضعف وبهت من علاقاتها مع الجماهير وكذلك اضعف من مصداقيتها ومكانتها، حيث أن تلك الرموز قد جعلت الشارع وأمام ماكنة التضليل الإعلامي الممارسة يضع الجميع أي " السلطة والمجتمع المدني" في دائرة واحدة عنوانها " تحقيق المنافع والنفوذ " باسم المصلحة والخير العام، رغم أن تلك الرموز والنوعيات ليست هي الطاغية في بنية وتركيبة العمل الأهلي الذي استطاع الحفاظ على ذاته نسبياً كنموذج للحكم السليم والديمقراطي والمرتبط بصورة جدلية بحقوق الفقراء وبرسالته التحررية الوطنية أيضاً.

دور المنظمات الأهلية في مناهضة الانقسام :-

لعبت المنظمات الأهلية العديد من الأدوار في مواجهة الانقسام إدراكاً منها أن استمراره يشكل ربحاً صافياً للاحتلال وخسارة كبيرة للفلسطينيين ، فقد تحركت تلك المنظمات بالعديد من المحاور، منها تشكيل لجان للوساطة والتفاوض والحوار

بين الحزبين المتصارعين ، ومنها تشكيل مجموعات ضغط وتأثير أبرزها تجربة شبكة المنظمات الأهلية عندما قامت عام 2010 بتأسيس تحالف واسع ضم الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان والقوى السياسية التي تقع بالمنصف ما بين حركتي فتح وحماس وقامت بتنفيذ العديد من الفاعليات والأنشطة وحلقات النقاش والاجتماعات الموسعة واصدرت العديد من المواقف والبيانات ، وكان تنويع ذلك يتجسد بتنظيمها مؤتمر شعبي في 2011/3/8 في قاعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة تحت شعار " الشعب يريد انهاء الانقسام " توافقاً مع حالة الحركات الشعبية العربية التي رددت جماهيرها شعار " الشعب يريد اسقاط النظام " ، ولما كانت الحالة الفلسطينية لها خصوصيتها بما أن شعبنا ما زال يمر في مرحلة التحرر الوطني وهو لا يحظى بنظام سياسي مستقر اسوة بالعديد من البلدان العربية وبلدان العالم ، فقد كان الشعار الانسب بالحالة الفلسطينية يتجسد " بالشعب يريد انهاء الانقسام " حيث ان المصالحة والوحدة هي الصخرة التي تتحطم عليها كل المؤامرات وهي قانون الانتصار للشعوب خاصة تلك التي تخوض النضال من اجل التحرير وانهاء الاحتلال كالحالة الفلسطينية .

لقد اثر المؤتمر بالتحركات الشبابية التي قامت بالتحضير لتنفيذ فاعليات شعبية واسعة يوم 3/15 تحت ذات الشعار " الشعب يريد انهاء الانقسام " ، ورغم ان كل من حكومتي فتح " الضفة " وحماس " غزة " استطاعت تحجيم هذا الحراك إلا أنه كان لها تأثيراً كبيراً على القوتين الرئيسيتين الامر الذي سرع من عقد اتفاق القاهرة في 2011/5/4 بالقاهرة والذي جاءت توصياته كالتالي :-

- أ. تشكيل الاطار القيادي المؤقت ل م . ت . ف .
- ب. تشكيل حكومة كفاءات وطنية .
- ت. اعتماد وثيقة الوفاق الوطني كقاعدة للعمل السياسي والوطني الفلسطيني.
- ث. التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية للمجلس الوطني والشروع في عملية إعادة إعمار غزة .

ج. عقد اجتماع للجنتي الحريات العامة والمصالحة المجتمعية وتنفيذ توصياتهما .

ح. حل مشكلة الموظفين ودمجهم بالوظيفة العمومية على قاعدة تضمن حقوق الجميع .

وبسبب معاناة منظمات العمل الأهلي الناتجة عن حالة تحجيم الحريات العامة بما في ذلك الحق بالراي والتعبير والتجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات ، أدركت هذه المنظمات أهمية اعادة الديمقراطية المفقودة بالحقل السياسي الفلسطيني ، خاصة إذا أدركنا ان حركة حماس وحكومتها في غزة اصدرت سلسلة من القوانين والقرارات التي عملت على تحجيم الحق في تكوين الجمعيات بما ساهم بالسيطرة على العديد منها وإغلاق البعض الآخر، وبالمقابل قامت حكومة الرئيس محمود عباس بالضفة الغربية باتخاذ إجراءات مماثلة بحق الجمعيات الأهلية التابعة لكل من حركتي حماس والجهاد الاسلامي، والتي عملت على اغلاق العديد منها إلى جانب اتباع اجراءات أمنية مثل " السلامة الأمنية " أو " حسن السير والسلوك " كشرط للدخول بالوظيفة العمومية وبالوقت الذي جرى التوظيف بقطاع الوظيفة العمومية بقطاع غزة على قاعدة الولاء أو الاقتراب من حركة حماس .

لقد ادى الانقسام إلى تعريض الجمعيات الاهلية لسلسلة من الاجراءات والمضايقات ، والقرارات بهدف الهيمنة على دور العمل الأهلي وتقليص مساحة الصوت الآخر الديمقراطي وتقليص حالة الحريات العامة عبر اللجوء للانتهاكات من خلال ظاهرة الاعتقالات السياسية والاستدعاءات الأمر الذي خلق اجواء من السيطرة والتحكم لدى الحكومتين غزة والضفة تنتافي مع ما هو وارد بالقانون الاساسي الذي يؤكد على الحق باحترام الحريات والراي التعبير والتجمع السلمي والتعددية السياسية ، وكذلك الحق في تكوين الجمعيات والنقابات .

لقد أثرت تلك الأجواء على دور المنظمات الأهلية التي أصبح همها الرئيسي يكمن بالبقاء والاستمرار في مواجهة سلسلة الاجراءات والمعيقات ، حيث أن الشرط لقيام العمل الأهلي بدورة ووظائفه المحددة يكمن بتوفير مناخات من

الحرية والديمقراطية الأمر الذي تراجع بصورة كبيرة وبسبب الانقسام الذي يعتبر أسوأ ما أفرزه هو حالة التحكم والسيطرة وتقليص مساحة الديمقراطية .

وعليه فإن الأدوار التي قامت بها منظمات العمل الاهلي عبر البيانات وورش العمل والمؤتمرات وتنظيم اللقاءات وتشكيل الائتلافات كان مناسباً في ظل اجواء السيطرة والسطوة الأمنية الممارسة من قبل الحكومتين في ظل تخوفهما أي الحكومتين لقيام أنصار الطرف الآخر بتنظيم أنشطة وفاعليات قد تؤدي إلى تفويض الحكم بالمنطقة المحددة ، حيث ان السيطرة على الحكم كان المبرر وراء حالة السيطرة الأمنية والتحكم السياسي والإداري بما يقلص إلى درجة كبيرة حالة الحريات العامة واضعاف دور المجتمع المدني للقيام بدوره المنوط به خاصة في مجال التأثير بالحيز العام .

كما عانت المنظمات الأهلية من حالة الانقسام وتداعياتها السلبية فيما يتعلق بالحريات العامة ولكنها عانت أيضاً من سيطرة المنظمات الدولية غير الحكومية والتي انتشرت بصورة كبيرة في قطاع غزة واصبح عددها لا يقل عن 80 منظمة خاصة بعد عدوان 2008 - 2009 ، واتخذت تلك المنظمات سياسة السيطرة والهيمنة وتنفيذ المشاريع بصورة مباشرة ومنافسة المنظمات الأهلية المحلية على نفس مصادر التمويل حيث أسست تلك الممارسات لسياسة الإحلال والاستبدال " Replacement Policy " ، بحق المنظمات الأهلية غير الحكومية ، حيث أثر نقص التمويل الخاص بالمنظمات الأهلية على فرص عملها وفاعلياتها ، وهذا لا يلغى ان تلك المنظمات انشدت وانشغلت بأمر تسير الذات على حساب العلاقة التي يجب أن تكون وثيقة وعضوية مع الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة بما ترابط أيضاً مع تشكيل النخب من بعض من نشطاء العمل الأهلي الأمر الذي خلق هوة واسعة ما بين تلك النخب التي تمتعت بامتيازات ومكتسبات مالية ومكانية، واعتبارية بما دفعها لعدم الاستعداد لخوض الصراع بصورة كبيرة جنباً إلى جنب من الفقراء والمهمشين في سبيل بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي تعددي وعقد اجتماعي مبني على فكرة المواطنة المتساوية والمتكافئة ، علماً بأن أحد الآراء التي كانت وراء هذا التوجه " النخبوي " تتجسد بان المنظمات الأهلية ليست ذات وظيفة

سياسية تعبوية بل وظيفية حقوقية واجتماعية الأمر الذي فصل العلاقة ما بين السياسي والاجتماعي أو المدني علماً بأن المسألتين مترابطتين بصورة كبيرة.

إلا أنه يبقى هذا الطرح والتساؤل مشروعاً بالعلاقة ما بين السياسي والحقوقى والمدني ، الأمر الذي يستلزم تحقيق ائتلافات مبنية على الشراكة خاصة بالقضايا الحقوقية والتنمية والديمقراطية ما بين بعض الفاعليات السياسية التي تؤمن بهذه الوجهة وما بين منظمات العمل الأهلي ذات الرؤية الديمقراطية والتنمية المبنية على الدفاع عن مصالح الفقراء .

رؤية المنظمات الأهلية تجاه انتهاج مسار سياسي جديد :-

لا يمكن وضع المنظمات الأهلية في سلة واحدة فهناك اختلاف في اصول ورؤى تلك المنظمات فمنها من هو مستقل وآخر له علاقة مع بعض الأحزاب السياسية اليسارية والديمقراطية والآخر يتبع حركة حماس أو الجهاد ، ولكن الاطار الأكثر تنظيماً يتجسد بشبكة المنظمات الأهلية والتي تعتبر اكبر تجمع للمنظمات الأهلية ذات الرؤية الديمقراطية والتنمية والساعية باتجاه تحقيق مجتمع مدني ديمقراطي يركز على سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام الحريات العامة كما تنص رؤيتها ورسالتها.

وبالرغم من الطابع المتبلور للشبكة إلا أنه يوجد بها تباينات ايضاً بالرؤى فيما يتعلق بالأمور السياسية المباشرة رغم اتفاقها بالقضايا التنموية والديمقراطية والحقوقية العامة على قاعدة ضمان الحكم الرشيد وسيادة القانون ، فالعمل الاهلي على تماس مع السياسة ولكن ليس له علاقة مباشرة به ، حيث أن تلك العلاقة المباشرة من اختصاص الأحزاب السياسية بصورة رئيسية ، إلا أن المنظمات الأهلية وبغض النظر عن التباينات بينها اصبحت تتشكل لديه قناعة بأهمية إجراء مراجعة لمسيرة العمل السياسي الوطني ابتداءً من اتفاق اوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي ، خاصة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في 1999/5/4 والتي لم تقض إلى التحول إلى دولة ذات سيادة إلى جانب تركيز دولة الاحتلال على التعامل مع السلطة بوصفها تدير شؤون السكان وتؤدي وظيفة أمنية بالدرجة الاساسية ، الامر

الذي افقد مبرر وجودها الذي كان يرمي إلى تحويلها هي ومؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى دولة ذات سيادة كجزء من الحق في تقرير المصير ، كما بات واضحاً أن استمرارية الرهان على مسار المفاوضات وصل أيضاً إلى طريق مسدود حيث استغلته اسرائيل لفرض الوقائع على الأرض عبر تكثيف الاستيطان وتهويد القدس وإقامة جدار الفصل العنصري وتحويل الوطن الفلسطيني إلى معازل وبانتوستانات معزولة عن بعضها البعض إلى جانب الأمعان في عزل وحصار قطاع غزة ، الامر الذي قوض من فرص وامكانيات إقامة الدولة المستقلة .

بالوقت الذي يشكل وعياً شبه جماعياً لدى نشطاء المجتمع المدني ومنظماتهم المختلفة بأهمية مغادرة مربع المفاوضات ، تشكلت قناعة مماثلة بأهمية مراجعة أشكال النضال ، لتحديد من هو المجدي والاكثر فائدة لتحقيق أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال خاصة بعد ثلاثة عمليات عسكرية عدوانية شنتها قوات الاحتلال بحق شعبنا بالقطاع 2008 -2009 ، 2014، 2012 ، استشهد خلالها الآلاف وجرح الآلاف وتم تدمير البنية التحتية والمرافق الانتاجية والبنية المؤسساتية ، وتم تحويل القطاع إلى حالة اغاثية وانسانية عبر تلقي المعونة ضمن ارتفاع غير مسبوق لمعدلات الفقر والبطالة ، الأمر الذي يستلزم مراجعة مسيرة المقاومة بإيجابياتها وبدورها البطولي والتضحيوي وبالنتائج السياسية ايضاً، حيث ما زال الحصار والاعلاق مستمراً بحق القطاع ، كما ما زال الاحتلال مستمراً بفرض اجراءاته القمعية في كل من الضفة والقطاع والقدس .

ويغض النظر عن السلبيات بالمشهد الفلسطيني من حيث تمدد المشروع الاحتلالي والعنصري ، وتراجع فرص تحقيق أهداف شعبنا ،فإن هناك بعض الخطوات الايجابية التي تدرك المنظمات الأهلية مدى أهميتها وجديتها ، والتي من الممكن ان تساهم في تعديل المسار على طريق تغييره ، من تلك الخطوات قبول فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة في 2012/11/29 ، والانضمام إلى الميثاق والمعاهدات الدولية ومنها التوقيع على ميثاق روما المنشأ لمحكمة الجنايات الدولية ، بالاضافة إلى تنامي حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات على دولة الاحتلال بما سيساهم في عزل دولة الاحتلال بوصفها دولة استعمار واستيطان وتميز عنصري اسوة بنموذج دولة جنوب افريقيا، إلى جانب تنامي حدة

فاعليات المقاومة الشعبية خاصة في مناطق الاحتكاك الموجودة عند جدار الفصل العنصري مثل قرى بلعين ونعلين والمعصرة أو أماكن تجمع المستوطنات ، رغم استمرار طابعها عبر العميق او الواسع شعبياً .

إلا أنه لا يمكن استثمار بعض الايجابيات في ظل استمرار الانقسام وغياب تحقيق الوحدة الوطنية التي تعتبر شرطاً رئيسياً لاية حركة تحرر وطني بالعالم وخاصة بالحالة الفلسطينية للصمود والاستمرار من اجل استكمال مهام الكفاح الوطني على طريق التحرير والعودة ، فما زال هناك تهميش لمؤسسات م.ت.ف وعدم عقد الاطار القيادي المؤقت ل م.ت.ف ، حيث اصبحت مؤسسات المنظمة وخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي تستخدمان من قبل الرئيس محمود عباس لأهداف سياسية وقتية وتكتيكية .

كما تعطل المسار الديمقراطي بسبب الانقسام ، حيث اصبح المجلس التشريعي يستخدم من قبل كتلة الاصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس لاعتماد قوانين وصلت إلى أكثر من 50 قانون دون مشاركة الكتل البرلمانية الاخرى ودون مصادقة الرئيس عليها، كما قام الرئيس باصدار قرارات بفعل القانون دون عرضها على المجلس التشريعي وصلت إلى أكثر من 70 قرار، الامر الذي خلق بنيتين تشريعتين مختلفتين عن بعضهما البعض ، بما ساهم في تكريس الانقسام وهدد بتحويله إلى انفصال تام ، علماً أن القوانين والقرارات بنيت على قاعدة الانقسام ولا تساهم في بلورة منظومة تشريعية موحدة وتعبّر عن تطلعات وحقوق الفئات الاجتماعية المهمشة ، وكذلك فيما يتعلق بالمجال الحقوقي والديمقراطي ، حيث تعرضت المكتسبات الديمقراطية للتبديد والتراجع بل النقويض بسبب استمرار حالة الانقسام ورغبة كل طرف بالتحكم والسيطرة على مقاليد السلطة كل في منطقتة .

من الهام اعادة تعريف المرحلة بما أنها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي الأمر الذي يستلزم إعادة بناء الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة والمجسدة ب م.ت.ف ، ومؤسساتها التمثيلية والنقابية ويهدف خلق الروابط الجمعية لمكونات الشعب الفلسطيني بهدف حشد كافة القطاعات في معركة التحرر الوطني الأمر الذي يتطلب إعادة بناء م.ت.ف، على أسس من الشراكة والديمقراطية والتعددية وفق رؤية استراتيجية متوافق عليها.

مداخلات وردود

مداخلات الجلسة الاولى

◀ أ.رائد موسى:

عندي تساؤلات للدكتور مصطفى البرغوثي ، الذي تحدث عن موضوع عدم الرجوع الى المفاوضات أو وقف المفاوضات والتمدد الاستيطاني أو فصل غزة عن الضفة ، سؤالي هنا هل تمدد الاستيطان في ظل المفاوضات لا يمثل جريمة حرب حسب إتفاق روما ، بينما في ظل توقف المفاوضات يمثل جريمة حرب ، هل المفاوضات هي الغطاء ؟ هل هناك غطاء قانوني رسمي للتمدد الاستيطاني الإسرائيلي أم لا؟

وأيضاً تحدث عن نقاط القوة والضعف لدى الاحتلال الإسرائيلي، وتحدث عن حساسية الكيان الإسرائيلي من سقوط القتلى. والسؤال هل أن سقوط القتلى هو الذي أوقف العدوان الأخير على القطاع؟، هذه النقطة تحتاج إلى توضيح أكثر.

◀ د. خالد صافي

سؤالي موجه للدكتور إبراهيم ابراش حول سبل التعايش مع الانقسام. وأنا أعتقد أنه كما تجاوز الانقسام فترة أطول أثر سلبياً على الاستراتيجية الفلسطينية ، وبالتالي أنا أعتقد أن هذه النقطة خطيرة لأنه لا يمكن بناء إستراتيجية فلسطينية تصب في وحدة وطنية ومصالحة وطنية، ثم بعد ذلك إستراتيجية ثم الرؤيا والبرنامج الوطني والقوى منقسمة.

أنا أو من بعمق الاشكالية لسببين مفصلين هما مواجهة المشروع الاحتلالي والتالي كيف نواجه مشروع احتلالي ونحن منقسمين، وبالتالي نحن بحاجة إلى

إستراتيجية لبناء الوحدة الوطنية وإستراتيجية لمواجهة إسرائيل وبالتالي نحن بحاجة إلى عدة إستراتيجيات لأيهما ستعطي الأولوية، د.ابراهيم يقول يتجاوز الانقسام إلى التعايش مع الانقسام وبناء الاستراتيجية الوطنية ، وهذه مقولة خطيرة جداً للتعايش مع الانقسام.

الجانب الثاني، إذا كانت استراتيجية القيادة الفلسطينية أن تقبل بما يقبل به العرب ، فهذا يعتبر تنازلاً كبيراً، حيث ممكن ان نصل إلى مرحلة أخرى تقبل بما يقدم من مشاريع دولية، أعتقد هذه عملية تراجعات بالفعل تستوجب تغيير القيادة الفلسطينية.

◀ سليم النفار

أضيف إلى الدكتور إبراهيم أن الأزمة هي أزمة قيادة وليست أزمة نخب سياسية، ودائماً الشعب يحتاج إلى نخب وقوى سياسية ومجتمعية توجهه بوصلته إلى إنجاز أدائه وحقوقه، وهذا السياق يجب أن يكون معززاً بالثقة ما بين النخب السياسية والقوى السياسية والمجتمعية مع الشعب، وهذا للأسف ما زال غير موجود. وشكراً .

◀ أسامة الطويل:

بداية نشكر مركز التخطيط الفلسطيني على عقد هذا المؤتمر وهذه الندوة ، ولكننا نعيش حالة سمسرة حزبية واضحة وصريحة، والتي بدورها أدت إلى غياب فكرة الوطن بشكل صحيح.

النقطة الثانية، نحتاج إلى سلامة النهج الوطني الجمعي بهدف الوصول إلى الهدف المنشود.

السؤال للدكتور مصطفى البرغوثي، في الفترة الأخيرة قمت بجولات في الإتحاد الأوروبي. أريد توضيحاً هل هذه الجولات صبت في مصلحة القضية الفلسطينية والوحدة الوطنية، أم كانت الأهداف بحتة تجاه مصالح اليسار الفلسطيني؟

◀ نادر سمارة :

سؤالي للدكتور إبراهيم، بصراحة أنا شعرت بأن هناك تجني قليلاً على السلطة الفلسطينية، الآن منذ بداية المفاوضات أو اتفاقية أوسلو والسلطة تضع استراتيجية، للوصول إلى دولة على حدود 67 مع القدس الشرقية عاصمة. مع حق عادل لحرية اللاجئين.

قد تنجح السلطة أو قد تفشل في جانب، ولكن هناك فرق بين أن أقول أن السلطة تفشل في جانب أو أن السلطة فاشلة تماماً، هناك فارق بين هذين التعبيرين.

سؤالي للدكتور إبراهيم . هل دولة على حدود 67 مع قدس شرقية عاصمة لها هي دولة يمكن تحقيقها حتى على المدى القصير وليس على المدى الطويل؟ وشكراً.

◀ د. جلال شيخ العيد.

أعتقد أن الانقسام السياسي الموجود حالياً هو انقسام جغرافي وانقسام سياسي.

انقسام جغرافي يضعف السلطة المركزية وهي حكومة التوافق الموجودة . والانقسام السياسي هو ضعف للوحدة الوطنية.

سؤالي للدكتور مصطفى البرغوثي، الذي طالب بتكوين قيادة فلسطينية موحدة أسوة بما حدث في الانتفاضة الأولى. جميعنا نرغب في ذلك ، ولكن هل يمكن تحقيق قيادة فلسطينية موحدة في ظل الانقسام الموجود حالياً ؟

*رد الدكتور مصطفى البرغوثي:

أولاً هل يمكن تشكيل قيادة موحدة في ظل الانقسام؟

جوابي هو أنه لا يمكن أن نشكل قيادة في ظل الانقسام، المشكلة القائمة في الانقسام السياسي هو غالبية المخططات تسعى لتكريس الحزب الواحد ، والانقسام

سببه إستحالة اللقاء، فأصبحت مشكلتنا حزب واحد في الضفة وحزب واحد في غزة، عندما لم يرضيا بالوحدة الوطنية والشراكة قسما البلاد ، هذا للأسف غير طبيعي.

لذلك عندما نتكلم عن قيادة موحدة نتكلم عن مشاركة يكون كل طرف متقبلاً للأخر، فتح تقبل حماس وحماس تقبل فتح والجميع يقبل الشعبية والديمقراطية والمبادرة... إلخ. هذا إذا أردنا أن يكون عندنا قيادة موحدة وجبهة وطنية وتحرر هذا أي لا تفرد في صنع القرار السياسي ولا تفرد في القرار النضالي.

فجبهة وطنية أيضاً تعني القيادة الموحدة التي تتضمن مشاركة الشعب إذ ماذا يعني معنى إنتخاب لجنة وطنية دون الشعب، أين رأي الشعب؟ هناك أخوة تحدثوا عن أزمة قيادة وظروف التغيير. صحيح، أطلعوا على متوسط أعمار المجلس الوطني الفلسطيني أو المجلس المركزي أو بشكل عام ، لكن كيف يمكن التغيير؟ كيف تشرك الشباب والجيل الشاب ؟ كيف بإنتقال ؟ بالقوة العسكرية ؟ بالسلاح ؟ أم بالديمقراطية والإنتخابات الحرة والنزيهة؟

بالتالي عندما نتكلم عن قيادة موحدة ، نحن نتحدث عن أزمة قيادة ونتحدث عن ضرورة أن يكون هناك أسلوب سلمي لترتيب الطاقات الفلسطينية ومشاركة الجميع.

النقطة الثانية ، عندما تحدثت عن المقاومة ، المقاومة ليست إستراتيجية وإنما أداة للاستراتيجية، بمعنى إذا سمح لي أن أتحدث عن الاستراتيجية فهي تتكون من ثلاثة عناصر، العنصر الأول وقف توسيع المشروع الصهيوني التهويدي والتصدي له ، أكبر إنجاز حققه شعبنا الفلسطيني في هذا المجال حتى هذه اللحظة وجوده على أرضه ، معادلتنا اليوم أنه على أرض فلسطين التاريخية تساوي عدد اليهود الإسرائيليين مع عدد الفلسطينيين، ولكن فصل القدس وغزة عن الضفة وهو هدف إستراتيجي إسرائيلي ومركزي إستراتيجي، في هذه الحالة ستضيع ثلث المعادلة الجغرافية فوراً ، لذلك لا يمكن الحديث عن نجاح في ظل الانقسام أو الاستمرار في التعايش في حالة الانقسام ، لأن هذا بالضبط يشكل خطراً على الهدف الاستراتيجي

وهو المشروع الصهيوني التهودي الذي يريد أن ينال ويضيع غزة والقدس والضفة الغربية.

جوهر العنوان الثالث هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، معروف أين الضفة الغربية وغزة والقدس ، والقوى ليست مختلفة على هذا الموضوع وهذا ما كتب في إتفاق المصالحة الفلسطينية ، ولكن إسرائيل تدمر هذا الخيار ولا يبقى أمامنا سوى العنصر الثالث كخيار بديل وهو إقامة الدولة الواحدة الفلسطينية الديمقراطية وإسقاط المشروع الصهيوني الذي نراه الآن على الساحة الفلسطينية بسبب إختلاف ميزان القوى ، هو تحول تدريجي من فكرة الدولة المستقلة إلى فكرة الدولة الواحدة وإن كان لا يجب أن يأخذ الإسرائيليون ذريعة للقول بأننا تخلينا عن حل الدولتين. ولكن الذي يخدم أكثر ويجمع إطار الشعب الفلسطيني اليوم بالذات في أراضي ال 48 والضفة وغزة والشتات هو إسقاط جدار التمييز والفصل العنصري. الخلاف ليس على الهدف العام، الخلاف على الوسائل. البعض يقول لا يوجد حل في المفاوضات، وبالتالي هنا تكتشف أننا بحاجة إلى أن نقود المواجهة ونقود الصراع بكل قوة وألا نتردد في ذلك .

هل يمكن الرجوع إلى المفاوضات ؟ وهل يعني ذلك أن الاستيطان يتوقف عندما يكون جريمة حرب ؟

يا أخي، لا تستطيع أن تعود للمفاوضات و في نفس الوقت تقوم بالواجهة لا تستطيع أن تتركب حصانين في نفس اللحظة.

أنا برأيي لا يوجد مستقبل للمفاوضات لأنه حتى لو كان رئيس الحكومة رئيس حزب العمل الإسرائيلي حتى ليفني، فإن ميزان القوى لن يتحقق بالمفاوضات السياسية. بالتالي الحل هو المواجهة والكفاح والإصطدام بالمشروع الإسرائيلي وتكريس عزله كنظام فصل وتمييز عنصري.

هناك سؤال ثالث عن موضوع الإتحاد الأوروبي، نعم كل ما نقوم به هو إتصالات وغيرها هي لصالح القضية الفلسطينية. وأنا أنصح الجميع أن يتخلوا عن فكرة أن القضية الفلسطينية ملك لأحد. هذه قضية كل الشعب الفلسطيني من أصغر

طفل لأكبر شيخ كلهم لهم الحق في أن يساهموا في النضال الوطني وأن يساهموا في حشد الطاقات الوطنية.

وأنا أعتقد بأننا بحاجة لحركة المقاطعة الأخيرة والجهد الرائع من حركات التضامن والنموذج رائع. يجب إعادة بناء م.ت. ف وإعادة بناء برنامجها وإحياء برنامج المقاطعة على أساس أننا في مرحلة كفاح ولسنا في مرحلة المفاوضات. يجب تقليص دور السلطة لصالح المنظمة، وأنا أتمنى أن تكون وهي الإطار الجامع للقيادة الوطنية.

*رد أ. هاني المصري

هناك سؤالين أساسيين تم طرحهما علي الأول هو أن المفاوضات تعني أن هناك سيكون نتائج ايجابية، هذا صحيح إذا تمسكنا بمواقفنا، نحن فور توقيع إتفاق أوصلو قمنا بالاعتراف بحق اسرائيل بالوجود والتزامنا بإتفاقات أمنية وسياسية واقتصادية وهذا حد من قدرتنا على استخدام أوراق القوة التي لدينا في المفاوضات وبالتالي أصبحنا نتفاوض في ظل ميزان قوى مختلف تماماً لصالح الاحتلال وأصبحنا حتى عندما نتوصل إلى حلول يفرض علينا أن نقدم تنازلات جديدة، من المفترض أننا قدمنا التنازلات الكبرى قبل أن نبدأ. لذلك علينا قبل أن ندخل في مفاوضات جديدة أن نراجع مسلسل التنازلات هذا، لا يعقل أن نعترف بحق اسرائيل بالوجود ب70 بالمئة من أرض فلسطين وأن نتفاوض على ما تبقى لأنه بهذه الحالة لن نحصل سوى على حل وسط يعني على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ولذلك لاحظنا كيف تمت الموافقة على مبدأ تبادل الأراضي، إلا أن تبادل الأراضي وبدون اتفاق هو تنازل خطر على طاولة المفاوضات، وهذا أعطى شرعية لإقامة مستوطنات وأعطى شرعية لتقسيم القدس الشرقية بحجة تقسيمها بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية وقد استمرينا بتبني هذا الموقف وأصبح أيضاً موقفاً عربياً وليس موقف فلسطينياً فقط، إذا نحن بحاجة إلى مراجعة كاملة لمسيرة المفاوضات حتى نبدأ من نقطة مختلفة تماماً عن النقطة التي بدأنا منها، عندما تأتي لنا حكومة وتقول أنها تبدأ من نقطة الصفر وعلى المفاوضات أن يبدأ من النقطة التي انتهت إليها فإن ذلك يعني المفاوضات من أجل المفاوضات، المفاوضات يتنازل فيها

طرف واحد وحتى إذا قدم المرونة فيها قد لا يقوم الطرف الآخر بالتطبيق مثلما لاحظنا أن أكثر من 34 إختراقاً قامت بها الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة عما تم الاتفاق عليه في اتفاق أوسلو، الموضوع الآن ليس موضوع قضية محددة، نحن بحاجة إلى رؤية جديدة متكاملة إلى خارطة طريق القضية الفلسطينية رغم كل عناصر القوة والمكاسب تضيع، القدس تضيع، غزة في حصار والشتات الفلسطيني مشئت من جديد، نحن بحاجة إلى مراجعة عميقة حتى نصل إلى نتائج تتناسب مع عدالة القضية الفلسطينية، بالنسبة لحديثي عن إسقاط الحكومة الإسرائيلية، طبعاً هذا مجرد هدف في مسلسل طويل، سوف تأتي حكومة أخرى إذا سقطت الحكومة الحالية قد لا تكون أقل سوءاً ولكن علينا أن نستغل وجود حكومة حتى العالم والولايات المتحدة تضيق بها، يجب أن نستغل هذه الفرصة ولكن لا يجب أن يكون لدينا أوهام أنه إذا سقطت هذه الحكومة ستأتي حكومة أخرى مستعدة للسلام، علينا أن نركز على اعتماد كل أشكال المقاومة العسكرية ضمن الاستراتيجية التي نتفق عليها، واستخدام محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية وتفعيل كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بدلاً من اضاءة الوقت بانتظار استئناف المفاوضات أو إنتظار مبادرة أمريكية أو أوروبية جديدة لأن مثل هذه المبادرات تأتي دائماً بمساومات تتنازل فيها حتى عن الحد الأدنى من حقوقنا بدون أن نحصل على أي شيء من إسرائيل.

*رد أ.د. إبراهيم ابراش

الاستراتيجية الوطنية، يعني أنه حتى في ظل وجود الانقسام لا بد من التعايش مع الانقسام، هناك حتى يوجد استراتيجية التعايش مع الاحتلال ألسنا متعايشين مع الاحتلال هل ننتظر حتى ينتهي الاحتلال ونضع استراتيجية وطنية، مفهوم الانقسام ليس مفهوما ظاهريا فلو كان حل الانقسام فقط مرتبط بتوافق فتح وحماس لقلنا ذلك، لكن الانقسام أكبر من فتح وحماس، حتى لو اتفق فتح وحماس لن ينتهي الانقسام، لا ننسى المشروع الصهيوني بمعنى آخر هناك مشروع ومخطط إسرائيلي صهيوني أكبر من فتح وحماس، حتى لو اتفقوا لن تسمح إسرائيل بإعادة توحيد الضفة وغزة في إطار استراتيجية واحدة وسلطة واحدة. السؤال هنا، هل

سنبقى على ما نحن عليه، ننتظر إلى انتهاء الانقسام، أو نفكر باستراتيجية وطنية تواجه الاحتلال وتواجه الانقسام؟ إسرائيل تريد دولة غزة وأمريكا أيضاً أو بشكل عام مؤتمر باريس الذي عقد في شهر سبعة أثناء الحرب أظهر أنهم كلهم يريدون دولة غزة ومنهم قطر، أنا أتساءل هذا الحصار الشديد من قبل مصر على قطاع غزة الغير مسبوق بحيث لا يفتح المعبر بالمطلق ألا يطرح تساؤلات، لا بد من الاستمرار في المشروع الوطني حتى وإن كان هناك أطراف متعددة تريد دولة غزة. لا بد أن نفكر في هذا الوضع ولا بد أن نحدد الانقسام هل هو انقسام جغرافي أم سياسي، أما الإجابة عن السؤال الثاني، أنا قلت أننا لا نعلم ما نريد، نعم أنا أقصد أن النخب السياسية، أنا أتحدث هل أن الاستراتيجية الوطنية محل توافق وطني؟ هل السلطة تريد دولة غزة، هل هذا محل توافق وطني؟ هل حماس التي لديها المشروع الاسلامي مع هذا الهدف؟ السلطة لديها مشروعها وحماس لديها مشروعها ويمكن اليسار لديه مشروعها والجهاد عنده مشروعها، وجود ستة عشر مشروع وستة عشر رؤية لا يعني وجود مشروع، المشروع الوطني هو مشروع التوافق الوطني. هذه هي المشكلة الأساسية، أيضاً المشكلة في أن هناك دائماً تدخلات خارجية على سبيل المثال مستوى عاصفة الحزم نحن نذكر عندما بدأت خرج أحد المسؤولين وطالب أن تمتد عاصفة الحزم إلى فلسطين، بمعنى أن لدينا تخبط في التعامل حتى مع الدول العربية، نحن لا ندرك ما نريد الأيديولوجيا أو المال أو المواقف السياسية.

مداخلات الجلسة الثانية

◀ المستشار سمير موسى

نحن نتحدث في هذه الجلسة عن الرؤية الاقتصادية في دعم النهج السياسي والتحديات التي تواجه السلطة في المرحلة القادمة، لذلك فنحن في قيادة تجمع الشخصيات المستقلة نريد أن ندق جرس الإنذار في هذا الموضوع الهام الذي يدخلنا إلى مأزق إعمار قطاع غزة. هذا العدوان الإسرائيلي والتدمير الشامل. الذي تم في الحرب الأخيرة وإستهداف المنشآت الاقتصادية بشكل عام، يعتبر جزء من التحديات التي تواجهنا الآن وتقابلنا، لأن وجود الانقسام البغيض يحول دون بدء

إعمار غزة الحقيقي ، لأن عملية الإعمار الحقيقي لم تبدأ حتى الآن ، لأن ما يتم الآن لم يحقق المراد والغايات في وجود خطة روبرت سيرري البغيضة واللعينة طبعاً هو غادرنا وجاء مبعوث جديد للأمم المتحدة المنسق الجديد، الذي نرجو أن يتم الضغط عليه لتغيير هذه الخطة التي تتم لأنها لا تؤدي إلى شيء. لذلك نطالب بضغط لزيادة كميات مواد البناء وإدخالها لقطاع غزة. طبعاً بذلك يتم زيادة الإنتاج.

هناك سؤال موجه للدكتور سمير عبدالله ، هو تحدث عن التحديات الاقتصادية التي تواجهها . لذلك نطلب منه رأيه في هذه التحديات وكيفية مواجهتها وعلاجها.

أما بالنسبة للدكتور مازن ، لماذا يظل قرارنا السياسي مربوطاً بالإتفاقية الاقتصادية وحسب تعليمات البنك الدولي والمعونات وغيره بالرغم من أنه يوجد عندنا إكتفاء ذاتي.

لقد تحدثت عن المقاصة المبلغ الذي يأتي من المقاصة حوالي 600 مليون شيكل شهرياً، إذا تحدثنا عن مبلغ يوازي مليار وتسعمائة وعشرين مليون دولار ميزانية السلطة الوطنية، تعتبر المقاصة جزء بسيط إذ تبلغ كلها مليون و800 ألف دولار.

◀ أ . عطا الزعانين :

بداية نشكر الإخوة القائمين على هذا المنتدى . وسؤالي للدكتور سمير عبدالله ، تحدث البعض عن ضرورة وضع الاستراتيجيات العملية السياسية والاقتصادية . فما هي البدائل حتى يكون لدينا قرار سياسي مستقل وقرار اقتصادي مستقل. بمعنى ما هي الأدوات والوسائل التي تمكننا من ذلك أو تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من الوصول إلى هذه الحالة؟

◀ أ . شادي وهدان :

إن الفشل بتحقيق اقتصاد فلسطيني مستقل هو هدف دولي لإبقاء السلطة كيان مستهدف في حاجة دائمة للمساعدة. خطر إستراتيجي، الذي فعلته م.ت. ف بدمج اقتصادها باقتصاد السلطة، إذا أين الاقتصاد المقاوم؟.

في السابق كانت م.ت. ف لها مشاريع عدة في جميع أنحاء العالم من شركات طيران وملاحة وشركات إتصالات... إلخ . لماذا تم دمج الاقتصاد. اقتصاد السلطة في اقتصاد منظمة التحرير الفلسطينية؟

◀ أ. منصور أبو كريم

في البداية نعود إلى كتابات السيد أحمد قريع عن موضوع الاقتصاد ومؤتمر باريس، حيث تحدث السيد أحمد قريع في كتاب الطريق إلى أوسلو بأنه قدم وثيقة أو ورقة عمل إلى الإتحاد الأوروبي قبل عملية السلام ، على أساس أن تقوم عملية السلام على أساس اقتصادي ، وتبينت هذه الرؤية الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ونقلت إلى إسرائيل ، وعلى أساسها تم وضع برنامج عملية السلام يقوم على أساس أن يكون الاقتصاد هو حاضنة عملية السلام، وبالتالي بنيت عملية السلام من أساسها من مؤتمر مدريد عام 91 على أساس أن يصبح الاقتصاد وعملية السلام ومشروع الشرق الأوسط الجديد مبنياً على أساس الاقتصاد ، وبالتالي فشل مشروع الشرق الأوسط وفشل في أن تصبح إسرائيل جزءاً من منظومة الشرق الأوسط ومشروع الشرق الأوسط ، هذا الأمر أدى إلى فشل عملية السلام.

وبالتالي السؤال، ما مدى الارتباط عملية السلام أو التقدم في عملية السلام بالمشروع الاقتصادي ومشروع الشرق الأوسط الجديد ، وهل هناك إرتباط للتقدم السياسي بالتقدم الاقتصادي ؟ أو أنه أصبح هناك إنفصال بين التقدم السياسي والتقدم الاقتصادي ؟ وشكراً لكم.

◀ أ. سامي مقداد

في البداية أشكر مركز التخطيط الفلسطيني على هذا اللقاء.

وحديثي موجه للدكتور مازن ، أنا متفق معك بالكثير من الأمور حول التعديل الاقتصادي الذي قمت به.

بداية منذ اتفاق باريس الاقتصادي بالنسبة للمعونات، فإن المعونات ليست مئة من الدول المانحة للشعب الفلسطيني ، وإنما كانت هي ضمن اتفاقية السلام للشرق الأوسط.

النقطة الثانية ، حول اتفاق باريس الاقتصادي فإن الكثير يجمع أنه ليس مجدياً للشعب الفلسطيني ، ورغم ذلك فإن إسرائيل لم تطبق الكثير من بنوده. أيضاً نحن كفلسطينيين لم نستغل بعض البنود الواردة في الاتفاق. السلطة الفلسطينية منذ 1994 - 1999 حققت إنجازات كبيرة ، وهذا من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، لأنه في عام 1999 السلطة الفلسطينية حققت نمواً اقتصادياً كبيراً جداً، لأن المرحلة الانتقالية أوشكت على الانتهاء ، وأصبحت على مشارف قيام الدولة الفلسطينية، لكن بسبب ما جرى من انتفاضة الأقصى من آثار سلبية كذلك الانقسام الفلسطيني الذي دمر كل ما كان يخطط له الشعب الفلسطيني. كل ذلك يؤدي بنا إلى نتيجة واضحة وهي أن المشكلة ليست في إسرائيل ولا بالدول المانحة، نحن الذين نعطل الأمور، لأن الوضع وما جرى من انقسام فلسطيني حتى الآن ثمان سنوات دمر كل ما يخطط له.

وأخر نقطة أتحدث فيها، أنه لا يمكن تحقيق نمواً اقتصادياً أو تنمية اقتصادية بوجود الاحتلال الإسرائيلي، كما لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الانقسام الفلسطيني.

والسؤال موجه للدكتور مازن: لمن الأسبقية الآن للسياسي أم للتنموي حتى ننظر في كيفية تنظيم الأمور في المستقبل؟

◀ د. جلال شيخ العيد.

سؤالي موجه للدكتور سمير عبدالله: القطاع الخاص يلعب دور رئيسي، مما يعني شراكة حقيقية في الاقتصاد الوطني في حين تمويل الجهات الدولية للقطاع الخاص لم يتجاوز الـ 10% من إجمالي التمويلات، وكان التمويل أغلبه 70%

مخصصة للمساعدات الطارئة والإغاثية وإعادة الإعمار. ألا يعتبر ذلك تحدياً اقتصادياً؟

النقطة الثانية للدكتور مازن العجلة: إن أي جهود تنموية واقتصادية لا تؤتي ثمارها طالما الاحتلال الإسرائيلي موجود فضلاً عن غياب العمل الفعلي لحكومة التوافق الوطني في قطاع غزة. للأسف وهذه الأسباب من وجهة نظري تحدياً اقتصادياً .

ولذلك أسألك ألا تعتبر أن غياب حكومة التوافق يؤدي إلى غياب الاستخدام الأمثل للسياسات المالية؟ ألا يعتبر استخدام ضريبة التكافل الاجتماعي المفروضة الآن سوء في توزيع الموارد وتوزيع الدخل؟ وهل يمكن وضع استراتيجيات اقتصادية حالية في ظل الانقسام الفلسطيني؟ وشكراً .

◀ اللواء / عمر عاشور .

أشكر مركز التخطيط الفلسطيني ، وتحياتي للحضور على هذه المداخلات.

سأتحدث في موضوعين : الأول، خصصت السلطة في البداية جزءاً من اقتصادها باتجاه بناء البنية التحتية وليس كله اقتصاداً استهلاكياً ، ولكن هذا التوجه تعطل مثلما عدة مداخلين تحدثوا في الموضوع.

الثاني، أود إثارة خواطركم ، قطاع غزة يحتاج إلى بنية تحتية فضلاً عن الإعمار . فيها أولاً إصلاح قطاع المياه التي ستصبح بعد سنوات كلها مالحة للأسف.

أنا أقرأ عن مراكز الدراسات الأجنبية عن غزة أكثر مما يكتب الاقتصاديون الفلسطينيون. هذه المراكز تحدثت عن الغاز الموجود في البحر في غزة الذي يمكن أن نستغله في عمل محطات تحلية والكهرباء كذلك.

كما قرأت عن المفاوضات بين الشركة الأجنبية وإسرائيل، حول مد خطوط، إحداها خط أنابيب غاز لأشكلون.

ومن ضمن الدراسات التي كتبتها المراكز الأجنبية أن هناك محطة توليد كهرباء فلسطينية حيث انهم يعتقدون أن تعتمد على الغاز من إسرائيل. الموضوع جيد أن يقام محطة في جنين ومحطة في الخليل ومحطة هنا وهذا يدخل بناء البنية التحتية. نحن نريد اقتصادنا أن يصبح إنتاجياً سيساهم في اقامة البنية التحتية وليس إستهلاكياً .

هذا الموضوع المفروض ان تقوم به السلطة ، ولكن هذا أصعب في ظل الانقسام وفي ظل الإقتتال وفي ظل الإنفصال. الذي يحصل ليس انقساماً بل هو إنفصال بين غزة والضفة الغربية. تكلموا ولا تدفنوا رؤوسكم في الرمال ونقول هناك مجرد انقسام، ونريد مصالحة. لا، هناك إنفصال موجود. وشكراً.

*رد الدكتور مازن العجلة:

سؤال احد المداخلين له علاقة بالسؤال الرئيسي ، وهو ما الحل؟ يجب أن نتحدث عن الحل وهل هو قرار سياسي أم اقتصادي ؟

أنا اتفق مع الدكتور سمير عبدالله. البداية في ضرورة وجود رؤية سياسية. يعني فتح ملف اتفاقية باريس ، وهذا يحتاج لجهد سياسي دبلوماسي. الحل هو أن تقوم السلطة باستثمار هذا التوجه الجديد من التحولات السياسية والدبلوماسية لمواجهة هدف الاحتلال الصهيوني، ونحن لم نقسوا على السلطة مثل ما قال الأخ عبد العزيز نحن نفر بأن الاحتلال هو العامل الرئيسي في كل المعوقات، لكن من سيواجه الاحتلال؟ أليس السلطة و م.ت.ف هما من يواجه الاحتلال؟

العنب والانتقاد الموجهة من المتدخلين هو أن السلطة و م . ت . ف لم تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة منذ بداية الإجراءات العملية على الأرض من قبل الاحتلال من التسعينات وحتى الآن لم تتخذ الإجراءات اللازمة للوقوف في وجه الاحتلال لعدم شرعنة هذا الواقع المرير الذي أوصلنا لهذا التردد.

مطلوب حملة سياسية ودبلوماسية كبيرة وواسعة تجتهد فيها السلطة باستخدام أدوات أو كافة الأدوات الدولية والإقليمية وبدعم عربي يفترض أن يكون مسانداً ،

كما هي قرارات جامعة الدول العربية التي صدرت بالرغم من أنها نظرية إلا أنها تمثل مجالاً يمكن اللعب به وحوله.

السلطة الوطنية لم تمارس أية جهود لمواجهة الاحتلال ، السلطة مضغوط عليها من الاحتلال ، ومقهورة منه ، السلطة الوطنية لا تستطيع إتخاذ الإجراءات ، فإلى متى؟! وما الحل ؟ .

نحن نظل نقول أن الاحتلال هو المسؤول ، نعم ولكن هناك مسؤولية كبيرة أيضاً تقع على السلطة الوطنية الفلسطينية ، و م . ت . ف إذ يجب أن تعيد النظر في الواقع كله بإستخدام كافة الأساليب الدبلوماسية والسياسية والشعبية. السلطة الوطنية لم تلجأ إلى الشعب لا في إستفتاء ولا في تشوير ولا في خيارات مقاومة سلمية . المجلس المركزي دعا إلى إستخدام المقاومة كأداة ، لكن يجب أن يكون هناك برنامج عملي ملموس، فكم من الوقت تبقى ساكتين أمام هذا الأمر ، لا بد أن يكون للسلطة دور ، ومبادرة فهي التي تحرك الشعب. وهذا هو الحل الوحيد، أن تبدأ السلطة بهذا الحراك القوي من أجل الضغط على إسرائيل لوقف هذه المهزلة . نحن في وضع لا هو إحتلال ولا هو حكم ذاتي، ولا هو دولة. لا حل ، وهذا هدف الاحتلال الإسرائيلي اللا حل .

وبالتالي فيما يتعلق بالحل السياسي فهو ملعب السلطة وعليها المبادرة بكافة الأساليب والأدوات لتحقيق المصالحة الوطنية ، وهذه أولوية أولى وقصوى. صحيح الموضوع صعب هناك تدخلات أجنبية هناك مساومات وغيره ، لكن على السلطة أن تعيد وطنها أو جزء منه وبالتالي يعني استمرار الانقسام إضعاف هذا الحل ولا بد من إعادة النظر وإجبار الأطراف على المصالحة.

وحول سؤال: لماذا لم يتم فصل اقتصاد السلطة عن المنظمة؟ أعتبر أن هذا مقصود حتى لا تقوم المنظمة بدورها التحريري كحركة تحرير في ظل وجود السلطة ، وهذا ما نجحوا به طبعاً.

الموضوع ليس موضوع ضريبة تكافل وغيرها كما تحدث د. جلال، الموضوع أصبح تراكمياً ، بمعنى أن هناك كثير من المعوقات لإنهاء الانقسام،

والمصالحة وتقريب وجهات النظر هي الحل لكل هذه الضغوط المبعثرة. يعني السلطة تنفق والمجتمع الدولي ينفق وحماس تساهم بجزء من ذلك والاقتصاد يتدهور، فهل هناك أحد يحل هذه المعضلة؟؟

كان هناك فائض في موازنة السلطة عام 1999 والذي يعد في هذا العام إنجاز كبير، وهذا أحد الأسباب التي دعت شارون إلى دخول المسجد الأقصى وذلك لإجهاض هذا الإنجاز الاقتصادي الكبير الذي عمل على تحقيق فائض في موازنة تلك السنة.

*رد الدكتور سمير عبدالله.

شكراً جزيلاً على هذه الأسئلة.

كان حديث عدد من الأخوة حول أن الرؤية الاقتصادية هي ضرورة. ولكن أكثر ما نحن بحاجة له الآن هو رؤيا سياسية موحدة، يجب أن نعطي بعضنا هدنة للاتفاق على رؤية سياسية تستجيب لبعض مصالح ومطالب المواطن والشعب والمشروع الوطني في هذه المرحلة. رؤية فيها توافق على جبهة العمل الدبلوماسي وعلى جبهة النضال الشعبي السلمي الجماهيري الذي يفيد ولا يسمح للاحتلال بتقطيع أوصال الوطن من جديد سواء كان في الضفة أو غزة، هذه هي الرؤية الأساس. مطلوب اتفاق بين القوى السياسية، على أننا سنعطي مساحة لطريقة عملنا بصورة إيجابية، هذه الاستراتيجية التي سمعناها من خالد مشعل ونسمعها من الأخ أبو مازن يومياً، هذه هي الأساس لهدنة بين المواقف السياسية المتضاربة، هذا هو الذي يترك المجال للعمل الاقتصادي، وجبهة العمل الاقتصادي لا تقل أهمية عن جبهة العمل السياسي، لأنها الجبهة التي تثبت المواطنين في الأرض، هي الجبهة التي تخلق فرص العمل وتخلق الخدمات للناس، وتحافظ على راس المال البشري من خلال التعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة.

هذه الرؤية تجعلنا نبدأ بإعادة إعمار قطاع غزة الذي يعيش حالة كارثية، أي أولاً. الاقتصاد. وبعد ذلك نحتاج إلى رؤيا اقتصادية لخلق ما يشبه اقتصاد متوازن

دقيق للمصالح يكون فيه تعاون بين القطاع الخاص والعام وبه تقاسم وعدالة في التوزيع لصالح الإنسان الفلسطيني، هذه هي عناصر الضغوط الرئيسية لعملائنا الآن.

طبعاً هناك الكثير ما يمكن عمله بإتجاه إحلال الواردات بإتجاه زيادة الإستيراد المباشر وباتجاه رفض التبعية للاحتلال. وهناك الكثير ما يمكن عمله في هذا المجال .

أما من ناحية موضوع الاقتصاد وعملية السلام بالشرق الأوسط الجديد. فالشرق الأوسط الجديد كان شعاراً لأجل الدعاية . إسرائيل هي من ترفض الإنتماء الاقتصادي في الشرق الأوسط ، هم يعتبروا أن إرتباطهم بالشرق الأوسط هذا يؤدي إلى تراجعهم ، هم ينظرون إلى الشرق الأوسط كحديقة خلفية يزينون فيها ما يليق لهم .

نحن نقول أن هذه العلاقة الاقتصادية فاشلة خصوصاً إذا ارتبطت بقرار سياسي. لأن أصلاً المفاوضات المتعددة التي طُرحت، جاءت على أساس تشجيع إسرائيل للقيام بالسلام، لكن هذا لم يكن مشجعاً لها. إسرائيل استخدمت جامعة الدول العربية، لضمان تحالفات معينة للأسف الشديد. ولأن يجري الحديث عن تحالفات جديدة ، تحدث عنها نتنياهو هو ، ولكن لا أحد من الدول العربية نفى ذلك ، ولذلك هذا قد يؤدي قضيتنا .

بالنسبة للوضع الاستراتيجي والاقتصاد المقاوم، هذا صحيح. للأسف السلطة ارتكبت أخطاء اعتمدت على أوصلو كبديل وطريق مفتوح للوصول إلى دولة فلسطينية، وبالتالي حددت هذه الاتفاقيات مثل اتفاقية المحروقات واتفاقية المقاصة والتجارة مع إسرائيل فقط وساهمت في عدم تشجيع التجارة المباشرة مع الدول الأخرى ، هذا بالأساس كان مضر إذ لم يسمح لنا بتتويج مصادر الاستيراد والاتجاهات في التجارة. أما موضوع الانقسام، أنا قلت أن الحل هو هدنة سياسية ولو لفترة مؤقتة بين قوى سياسية رئيسية بالأساس. فلماذا لا نعمل هدنة بين وسطاء فلسطينيين وبين القوى المكونة والشعب الفلسطيني. الانقسام بصراحة هو هدف وحلم إسرائيل ، منذ بداية أوصلو وهم يسعون اليه والتاريخ سوف يحاسب من يتكأ

في إعادة اللحمة للوطن والشراكة الحقيقية لكل القوى الفاعلة والعمل الوطني ومن أجل حماية المشروع الوطني ومن أجل دعم صمود المواطنين ، لأن تدعيم صمود المواطنين هو العامل الأهم في إفشال المشروع الصهيوني لتغطية القضية الفلسطينية.

مداخلات الجلسة الثالثة:

الأسئلة

◀ غازي الصوراني

ما الذي يؤخر أبو مازن عن الدعوة للإطار القيادي؟

المسألة الثانية، كنت أتمنى على الدكتور مجدلاني الدعوة لاتفاق قيادي، وأن يحدد المعنى الحقيقي للسلطة ودورها والعلاقة بينها وبين المنظمة وأن يدعو إلى حل مشكلة الموظفين، هذا الانقسام يجب أن ينتهي ويجب أن نحمل المسؤولية لكافة الأطراف.

◀ د. جمال أبو نحل

أشكر الأستاذة مجد التي أوضحت واقع السلطة وواقع المنظمة بكل صراحة وموضوعية.

سؤالي، متى تعود عظمة وريادة وسيادة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كمظلة وطنية واحدة وممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؟

◀ د. خالد صافي

سؤالي عن عملية التقسيم للسلطة والمنظمة، برأيي السلطة الفلسطينية أصبحت سلطة وظيفية، السلطة الفلسطينية دمرت الإنسان الفلسطيني.

على الصعيد المؤسسي، أنا أعتقد أن أبو مازن جر كل المشروع الوطني إلى الفكر العباسي خلال الفترة السابقة خلال المفاوضات، يجب على حركة فتح أن تستعيد المشروع الوطني من أبو مازن نفسه.

على صعيد الانتخابات أنا أتفق مع د. غازي، الانتخابات هي هروب من واقع. الانتخابات تجدد فكرة الشرعية الانتخابية ولن تجدد فكرة الشرعية الوطنية.

*رد الدكتور أحمد مجدلاني:

مسا الخير، مرحباً جميعاً

في الحقيقة استمعت لغالبية المداخلات التي كانت والتي ركزت وأجابت على الكثير من الاستفسارات التي طرحت.

لكن بدون شك، الهم المباشر الآن والذي سيشغل المسيطر والمهيمن على نقاشاتنا في المرحلة السياسية الراهنة هو الانقسام، باعتبار أننا نتحدث عن شيء ملموس بغض النظر عن كل النوايا الطيبة. وفي الحقيقة أن الأمور السياسية لا تقاس بالنوايا الطيبة وإنما تقاس بالمصالح والأفعال. وسأتكلم بشكل ملموس أكثر.

أعتقد أن هناك تطوراً مهماً في السياسة عند حركة حماس، وهذا أخي غازي حمد موجود. فمن ناحية التفكير أن حركة حماس قد تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، أعتقد أن هذا الأمر لم يعد وارداً ومن الممكن أن يصحح لي أخي الدكتور غازي إذا كان هذا الأمر قائماً الآن أم لا؟ وأود الصراحة فيما بيننا.

الأمر الثاني الذي يجب أن أشير إليه هو أنه لم يعد هناك أي خلاف على البرنامج المرهلي، وأن هناك تأكيداً دائماً من حركة حماس على البرنامج المرهلي، على الأقل في موضوع الدولة على حدود عام 1967 والقدس عاصمة لها، وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن الرسائل التي نقلت عبر السفير السويسري بولفن توجي بأن الفجوة السياسية بين حماس والمنظمة لم تعد قائمة. ولذلك أعتقد أن طريق المصالحة الآن ما هو إلا استكمالاً للدور السياسي والذي تحدثت فيه سابقاً، فطريق المصالحة معبداً إلا إذا كان الخلاف هو الخلاف على السلطة وعلى ممارسة السلطة، أو قد يكون في ذات السلطة. وفي هذه الحالة أنا أعتقد أن الخيار المفضل أمامنا هو

الخيار السياسي، الخيار هو الحال القائم على الخيار الديمقراطي. نحن نريد حلول، التوافق الوطني وصولاً للانتخابات.

وإذا كان الخلاف بين الفلسطينيين هو على من يدير السلطة، وعلى من يكون في السلطة، فالخيار الأنسب بيننا هو الاحتكام للشعب والاحتكام لصندوق الاقتراع، وبالتالي هذا الخيار لا يسقط رغم ديمقراطيته، ولا يسقط أيضاً ضرورة وأهمية العمل الوطني المشترك سواء كان في إطار م. ت. ف وهو ضروري ومهم، ولأنه أيضاً جوهر العملية الديمقراطية التي هي مدخل لتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وأيضاً المشاركة السياسية في السلطة وحكومة الدولة أو بأي طابع نتفق عليه. أي ما هي طبيعة الانتخابات القادمة ولمن؟ وما هو الإطار السياسي الذي ستجرى على أساسه العملية الانتخابية؟

لذلك أعتقد أننا بحاجة إلى بحث ، وإذا أردنا أن نتكلم بصراحة لا بد أن نتكلم بقضايا الطابع الملموس، لأن المشكلة ليست مشكلة أنه عندنا اتفاق على استراتيجية وطنية أو عندنا فشل بعدم اتفاقنا على استراتيجية وطنية. فأنا بتقديري أن هناك اتفاق على قاعدة توافق وطني يقدم على أساس ثلاثة عناصر، هي عودة وتقرير مصير ودولة على حدود الرابع من حزيران عام 67 وعاصمتها القدس.

هذه الرؤية متفق عليها وربما يكون هناك بعض التباينات في الأسباب والأساليب التي ربما عبر عنها بصورة بسيطة قبل قليل د. غازي وقال أن حماس تريد مقاومة دون غطاء سياسي، وربما المنظمة أو أبو مازن يريد تحرك سياسي بدون مقاومة. وأعتقد أن مسألة الإشكال في المقاومة والإشكال في السياسة هي مسألة دائماً تخضع وفق المخطط الملموس وللمتطلبات ، هذا الطرف الملموس في اختيار الشكل الأنسب في كل مرحلة تاريخية من مراحل النضال ، ولا يمكن تقديس مطلق لشكل من النضال ، فتجربتنا مهمة في المقاومة والثورة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية فمنها بانتهاج الكفاح المسلح على حساب الأشكال الأخرى من النضال، وربما هذا الأمر نضج عندنا بعد استمرار سنوات كثيرة. وأنا لم أعترض يكون هذا قاعدة للنقاش حتى لا يفهم أن هناك أسرى من أبطال الحركة الوطنية هو مع المقاومة، وهناك طرق آخر من أطراف الحركة الوطنية هو ضد المقاومة.

توصيف هذا الأمر بهذه الطريقة غير صحيح وغير منطقي وغير عقلاني، ربما تصنيف التوصيف هذا سوف يؤدي إلى تآزيم الحالة السياسية واتهام البعض بأنه ليس مع المقاومة، وأنه مستسلم. أعتقد أنه قد وصلنا إلى مرحلة من النضج تمنع أن يهبط مستوى حوارنا لهذه الدرجة .

أود أن أشير أخيراً أن هذه المنتديات السياسية بإمكانها توسيع دائرة النقاش والحوار في الساحة الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة حتى لا يكون الحوار ثنائياً بين فتح وحماس، ولا بين المنظمة وحماس ، لأن هناك قوى من المجتمع المدني والأهلي وقوى أخرى هي ليست بالمنظمة ، وليست أيضاً مع حماس أو داخل حماس، كل هذه القوى أيضاً تتحمل المسؤولية وينبغي أن يكون لها صوتاً ودوراً ورأياً ، ويجب أن نحترم كل الأدوار وكل وجهات النظر ، لأن بدون ذلك لا نستطيع أن نبني قاعدة ، على الأقل لابد أن يكون هناك توافق وطني واسع لتحمل التحديات السياسية الراهنة والمستقبلية.

*رد أ. مجد مهنا

كان هاك فترة بناء بعد قيام السلطة الفلسطينية لا نستطيع أن ننكرها لكن ووجهت هذه بالنوايا الإسرائيلية، لا ننسى تدمير المؤسسات وجميع قوى الأمن في الضفة الغربية خلال اجتياح الاحتلال الاسرائيلي في خطة ممنهجة للقضاء على أسس قيام دولة فلسطينية، أيضاً بالنسبة لموقف الدكتور خالد صافي من أداء الرئيس أبو مازن، أبو مازن هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، غير أنه محاط بمجموعة من المؤسسات التي يمكنه التوافق معها في قراره السياسي، هناك امكانية أن يجتمع باجتماعات حزبية داخل حركة فتح، ممكن التوافق معهم كذلك في منظمة التحرير الفلسطينية، أو خلال الأداء الحكومي أو الاجتماع الحكومي، هذا ما نسميه مؤسسة القرار الفلسطيني، لهذا تم إقامة مثل هذا المنتدى اليوم.

نحن نريد أن نوصل القرار الفلسطيني بنسق متصل متوازن بمشاركة الجميع وهذا ما نسميه الديمقراطية الفلسطينية في إتخاذ القرار . شكراً جزيلاً.

*رد أ.محسن أبو رمضان.

في ظل التراجع عن الثوابت وعن الأهداف الوطنية الفلسطينية الجامعة خاصة مفهوم الوطن والهوية والبرنامج الجامع، مع غياب لاستراتيجية العمل الموحدة للإطار الذي يعبر عن حقوق الشعب الفلسطيني والذي هو يجسد عملياً في م.ت.ف، قد أصبح يستخدم ويوظف سياسياً لأهداف تكتيكية مؤقتة، في ظل تعدد هذه الاستراتيجيات والقيادات وتبعثر الحالة الوطنية الفلسطينية العامة. بمعنى يتم التعامل مع قطاع غزة بصورة منفردة وتحويل قضية الشعب الفلسطيني إلى قضايا متناثرة، واضح أنه هناك مخططات كبيرة تعمل على تفكيك الشعب الفلسطيني لتعزيز النزعات الإستهلاكية فضلاً عن الحروب وتطبيق منهج الليبرالية الجديدة بنزع العلاقة ما بين المواطن وما بين القضية الوطنية، في ظل هذا الوضع للفلسطينيين المنتشرين في شتات في مناطق الـ 48 وفي تجمعات سكانية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة الكيان المنعزل.

بمعنى إسرائيل تطبق سياسة البانتوستانات والتمييز العنصري والكيانات المتبعثرة كإستراتيجية مع الشعب الفلسطيني، ألا يعني ذلك بأنه أن الأوان بصورة من الصور لقيام مبادرات للمثقفين وقوى المجتمع الحية المدني وغيرها بإتجاه عقد مؤتمر نحن بحاجة إليه ، مؤتمر وطني شامل يجمع كل الطاقات والفعاليات والقوى بكافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الـ 48 ، قطاع غزة ، الضفة الغربية، والشتات يعيد صياغة الأسس والثوابت والمرجعيات والمرتكزات كركائز العمل الوطني الفلسطيني الموحد . مثلما جرى في المؤتمر الصهيوني في نهاية القرن 18، حيث حددوا مرتكزات وإستراتيجيات شكلت مرجعية لليمين واليسار والوسط، وعلى ضوءها أصبح هناك إستراتيجيات لكل الحكومات والاستراتيجية فيما بعد.

نحن بحاجة إلى ركائز إستراتيجية عمل وطني فلسطيني يجمع من خلال مؤتمر جمعي شامل ويشمل كافة المثقفين ويعيد صياغة الحالة الوطنية الفلسطينية وقرار مرتكزاتها الأساسية ضمن إستراتيجية وطنية فلسطينية موحدة عنوانها استمرار الصراع مع الاحتلال ، وعنوانها أن الحل لن يكون عن طريق مفاوضات عبثية

جريت منذ عشرين عاماً. وعنوانها تعديل موازين القوى ، بأشكال المقاومة الشعبية وغير الشعبية كل له خصوصيته، كل في منطقته.

ممكن في قطاع غزة المقامة المسلحة مفيدة في الضفة الغربية الشعبية مفيدة ، في الـ 48 الكفاح ضد التمييز العنصري قد يكون بالشكل الأمثل في مناطق الشتات موضوع مجموعات حق العودة وحق اللاجئيين هو الموضوع الطاعي ، لكن الأساس يكمن في إعادة صياغة المعادلة.

نحن لسنا سلطة على طريق دولة. هذا إنتهى منذ 1999/5/4 وهذا مضيعة للوقت وهذا هذر للطاقات وتبديد للموارد والإمكانيات وبالتالي نحن نمر في مرحلة تحرر وطني ديمقراطي، بحاجة لكافة الجهود مرحلة عنوانها الكفاح الوطني لتعديل توازنات القوى لمواجهة الاحتلال على طريق الحرية والاستقلال والعودة.

*تعقيب: د. غازي حمد

أريد أن أتكلم في نقطتين للرد على الأستاذ غازي الصوراني والأستاذ أبو حازم. يوجد واقع مؤلم وصعب، ما هو الحل؟ لذلك يجب أن نسأل، ماذا أنجزنا بعد 68 عام وبعد تضحيات وثورات ، الأصل أن يكون هناك وفاق وطني، هل السلطة عالية أو رافعة للمشروع الوطني؟ هذا سؤال مهم حتى لا تتحول إلى سلطة وظيفية.

الأصل أن يكون هناك توافق وطني وبناء على هذا أن يكون لدينا الحق بالانتخابات ثم أبنى منظمة وأبنى حكومة، معنى التوافق أن نتفق على قواسم مشتركة، أن يكون هناك برنامج نتفق عليه لكن على أساس الثقة.

يجب أن نجد مخرجاً، هذا شعب عظيم يجب أن نقدم له رؤية جديدة ويجب أن نحاسب أنفسنا، إذا ألقينا المسؤولية على بعضنا لن نحرر فلسطين ولا حتى شبر منها، المصالحة مطلوبة ويوجد أناس مفكرين يطرحون رؤى جديدة لكن المسؤولين لا يسمعون.

التفكير الاستراتيجي مهم جداً، موضوع الانتخابات أنا لست ضده لكن يجب أن يكون نتيجة للتوافق الوطني، نحن ليس لدينا ثقافة الديمقراطية ، نريد أن نعزز

ثقافة الديمقراطية والتوافق الوطني، والتوافق الوطني هو الأصل لأننا تحت الاحتلال سواء كنا في غزة أو الضفة الغربية.

◀ د. صلاح أبو ختلة

تحدثنا عن الانتخابات والتوافق الوطني، أضحت القضية الفلسطينية مترابطة جداً وبالتالي إذا كانت حماس مستولية على السلطة في قطاع غزة وأبو مازن مرتاح في هذا الوضع فما العمل؟ التوافق الوطني هو إعادة تجديد الشرعيات وهذا يتم من خلال الانتخابات، يجب أن نجدد الشرعية والعمل على الوصول إلى التوافق الوطني.

القسم الثاني

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا*

الاخوة والاخوات الحضور،

ضيوفنا الكرام:

السيد المحافظ د. عبد الله الافرنجي.. السيدة انغريد روس، مديرة مؤسسة فريدريش ايبيرت الألمانية...السيدة اورليكا هاور المستشار السياسي لدى مكتب الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك أحد الباحثين الغربيين، الضيوف الكرام كل باسمه ولقبه.

د. أسامة عنتر مدير مؤسسة فريد ريش ايبيرت الألمانية في قطاع غزة.

الأخوة مقدمي الأوراق، أ.د. خالد صافي، د.مخيمر أبو سعدة، أ.عصام يونس، أ.سعود أبو رمضان.. الحضور الكريم، كل باسمه ولقبه. اهلا وسهلاً بكم في منتدى غزة السنوي الثامن في جزئه الثاني لهذا العام 2015.

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني.

الأخوة الأعزاء:

من الصعوبة بمكان تحديد اليوم الذي قررت فيه القيادة الفلسطينية التوجه نحو عقد اتفاقيات سلام مع الطرف الإسرائيلي، إذ تداخلت الارهاصات بين حوار أمريكي-فلسطيني في نهاية الثمانينات مردفاً بتوجه إسرائيلي فرضته الانتفاضة المجيدة في ذلك الوقت وحالة ضيق سياسية ومادية تعاني منها م.ت.ف إثر حرب الخليج الأولى، وفوق ذلك كله إرادة دولية مشجعة لإنهاء الصراع والوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني تتسم بالتصلب الفكري والايديولوجي. كانت المرونة وانتهاج السبل المثلى للوصول إلى الحل العادل مهما تنوعت هي نهجها الدائم، ولا ننسى قمة فاس في عام 1982 التي حملت مؤشرات هذا التوجه بوضوح تام أو البرنامج المرهلي الذي سبقها.

وإذا كانت منظمة التحرير قد اتخذت خيارها بالمعنى في نهج التسوية السلمية بإبرام اتفاقيات سلام وتحييد ورقة الكفاح المسلح على الرغم من الاختلال الفادح في موازين القوى بينها وبين إسرائيل. فقد كان الحق الفلسطيني العادل والموثق عبر القرارات الدولية هو المرجح لكفة الميزان، وكان الموقف الأوروبي الداعم هو الضامن الأساسي للدفاع عنها، فضلاً عن المواقف الدولية الداعمة كدول أمريكا الجنوبية وآسيا ودول افريقية صديقة.

دخلت القيادة الفلسطينية عملية سلام شائكة لم تلبث أن تجمدت أمام تصلب إسرائيلي وإجراءات إسرائيلية أحادية من إعادة انتشار واستيطان وتتصل من استحقاقات، وبعد عشرين عاماً أمام التعنت الإسرائيلي، لم يكن هناك من حل سوى التوجه إلى المجتمع الدولي للحصول على استحقاق قانوني لوضع الأمور في نصابها، وكان أن حصلت فلسطين على وضع دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.. وكان ذلك انجازاً من المفترض أن يفتح آفاق تطبيق القانون الدولي تجاه

وضع جديد ناشئ في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تحول إلى صراع بين دولتين بمبادئ قانونية دولية جديدة يحتكم إليها.

لذلك كان لابد من عقد الجزء الأول من منتدى غزة لهذا العام بعنوان "التحولات في النهج السياسي الفلسطيني" وكان المؤتمر بالأوراق المقدمة فيه والعناوين والمحتويات التي تحملها عبارة عن رؤية عميقة تحليلية جادة لمتطلبات هذا التحول في الوضع الدولي والقانوني للكيان الفلسطيني الناشئ - دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة - وكانت الرؤية النقدية الموضوعية هي الغالبة في جميع الرؤى المقدمة، كان الهدف في المحور الأول مراجعة فكرية ناقدة للسياسات الفلسطينية بالتشديد على ضرورة إنجاز برنامج عمل وطني موحد في أدواته وأطره، وتوفير الاجماع الوطني له من خلال تجاوز الانقسام وتوحيد الرؤية والأدوات النضالية في مواجهة السياسات الإسرائيلية. وكان لابد من استنهاض جميع أدوات القوة الاقتصادية عبر استراتيجيات وطنية متوازنة لمواجهة التحديات الاقتصادية العميقة الحالية والمستقبلية في وجه الدولة الفلسطينية الناشئة.

أما سبل تمثين وتوحيد ومأسسة القرار الفلسطيني فقد تعرضت له الأوراق المقدمة مفصلة أدوار مؤسسات صنع القرار داخل الدولة التشريعية والتنفيذية، مشددة على دور منظمة التحرير الفلسطينية الجسم السياسي الأعلى وصاحب القرار الاسمي وكيفية التنسيق بينه وبين مؤسسات صنع القرار في الدولة. وكان للمجتمع المدني في تعزيز القرار الفلسطيني محور خاص انطلاقاً من أهميته في إنجاز ومساندة أي توجه سياسي للقيادة الفلسطينية.

كل ذلك جاء في سياق متصل مترابط يحمل رسالة ضمنية بأننا جادون في نقدنا الذاتي وجادون في خيارنا بضرورة الوصول إلى نهاية لعملية السلام التي تراوح مكانها منذ ما ينيف عن عشرين عاماً.

كنا واضحين وصريحين، وقفنا على مكامن الخلل وركزنا على مواطن القوة بشكل موضوعي متوازن، وهذا ما نصبوا إليه في الجزء الثاني لمنتدىنا اليوم.

اليوم وعبر عنوان "نحو استراتيجية وطنية لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية"، سنخرج عن قاعدة تمثين وضعنا الداخلي إلى قاعدة لا تقل أهمية عنها خاصة أمام الوضع الدولاتي القانوني الحالي لنا، وهو تحقيق الانتفاح الدولي الداعم، وهو الشرط الذي لا غنى عنه لمساندة حقوقنا في إنجاز كافة المتطلبات لدولتنا المستقلة.

نسعى اليوم من خلال ضيوفنا الكرام والأخوة الباحثين إلى إكمال مهمتنا في البحث عن افضل السبل لكسب الدعم والتأييد الدولي، خاصة التأييد الدولي للاتحاد الأوروبي الذي يمثل كما أسلفت قاعدة هامة في دعم الموقف الفلسطيني.. وضمان التأييد الأمريكي الذي يمثل الفاعل الأساس في الضغط على إسرائيل للالتزام بعملية السلام، فضلا عن تمثين وتطوير جهودنا الذاتية للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن وكسب التأييد الدولي لذلك من خلال وسائل الاتصال والإعلام الدولية والإقليمية، لتغيير الصورة النمطية التي تبثها عن فلسطين.

لا أريد الغوص عميقاً في محاور المؤتمر لهذا اليوم.. لكنني أتوجه ببعض الملاحظات إلى الأخوة الضيوف الكرام وخاصة منهم الذين على صلة مباشرة ومؤثرة بأصحاب القرار في الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية.. ملاحظات نابغة من الواقع الحالي.

- عندما عقدنا الجزء الأول من المؤتمر حذرنا من حالة الجمود السياسي وحالة الإحباط السائدة لدى الإنسان الفلسطيني بسبب التعنت الإسرائيلي والاستيطان المتزايد.. وحالة التهميش التي تعيشها القضية الفلسطينية.. وقد جاء الرد سريعاً انطلقت الانتفاضة الفلسطينية رداً على انسداد الآفاق.. وتصاعدت الممارسات الإسرائيلية.. أي أن الأوضاع متغيرة.. وربما بعد أشهر سنستفيق على تطورات أخرى.. فلماذا الاستمرار في المراقبة بصمت أو على استحياء وعملية السلام التي رعتها تلك الأطراف تتهاوى أمام أعينهم.

-تساؤل آخر: هل المواقف والتحالفات الدولية ثابتة بحكم العادة أم متغيرة تبعاً لتغير الظروف والعوامل اقصد طبعاً التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي أصبحت بالضرورة مسرحاً لتكريس تحالفات إقليمية ودولية جديدة،

فضلاً عن القديمة كتحالف روسيا مع سوريا والتحالف الأمريكي مع إسرائيل. بالنسبة للاتحاد الأوروبي مع كامل الاحترام والتقدير لموقفه الداعم مادياً واقتصادياً، والمساعدات، هل يتلاءم مع دوره الخجول بل الثانوي في بعض الأحيان؟ أعتقد انه الآن خاصة مع الشرارات التي بدأت تظال بعض الدول الأوروبية كفرنسا قبل أيام، أصبحت تلك الدول بحاجة إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية بل ربما إبرام معاهدة ميرستريخت ثانية على غرار تلك الاولى عام 1992، بل إعادة صياغة علاقات أمنيه خارجية، تكبله حالياً وتجعله أسيراً لرؤى دولية أخرى، اقصد الأحلاف العسكرية في أوروبا، وعلى رأسها حلف الناتو والدور الأمريكي المهيمن.

أخيراً، أعتقد بل أجزم بأن الوصول إلى حل سلمي عادل ومساعدة الدولة الفلسطينية على الرغم من تشتت الجهود الأوروبية الحالية تبعاً للأزمات المتفجرة في سوريا وتونس وليبيا على نيل استقلالها التام وحل مشكلة الصراع مع إسرائيل هي جوهر الحلول للمنطقة العربية وأن الضغط بهذا الاتجاه سيحقق مصالح دول المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.. أكرر "من قال بأن المصالح والتحالفات ثابتة؟".

وشكراً

كلمة مؤسسة فريد ريش آيبرت الألمانية

أ. أنغريد روس*

صباح الخير

أنا سعيدة جدا لوجودي بينكم، وارجب بالحضور الكرام في منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثامن، كما اشكر مركز التخطيط الفلسطيني على التعاون المستمر بيننا خلال السنوات الماضية.

أنا سعيدة جدا بالترحيب بممثلة الاتحاد الأوروبي السيدة أورليكا هاوير، وبالمتحدثين الاجانب والفلسطينيين، كما إنني أرحب بالسيد المحافظ عبدالله الإفرنجي الذي له باع طويل في السياسة الأوروبية والسياسة الألمانية.

يتناول مؤتمر اليوم كيفية كسب التأييد السياسي الدولي للقضية الفلسطينية، وكما هو معروف في المجتمع الدولي وللعيان بأن الفلسطينيين ليس بمقدورهم وحدهم إنهاء الصراع العربي/ الإسرائيلي، وهم بالتأكيد يحتاجون إلى الدعم الدولي وبالتأكيد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تلك الدول بالذات لها علاقة مميزة مع إسرائيل، وبالتالي تستطيع هذه الدول ممارسة بعض أنواع الضغط على إسرائيل.

يكمّن السؤال لهذا المنتدى في كيفية إقناع الأوروبيين والأمريكان بأن الدولة الفلسطينية المستقلة شيء مهم، وما هي الأساليب والأدوار التي يجب على

* مدير عام مؤسسة فريد ريش آيبرت الألمانية في الأراضي الفلسطينية

الفلسطينيين استخدامها لإقناع الأوروبيين والأمريكان من أجل كسب الدعم السياسي. هل يجب عليهم التحدث من منطلق المثل والأخلاق أو حقوق الإنسان، أو قضايا المصالح؟ لذا يجب أن تكون هناك نظرة عميقة حول ماهية الوسائل والأساليب التي يجب أن تستخدم لكي تكون لغة الحوار مع الجانب الأمريكي والأوروبي لكسب الدعم السياسي.

إن الحديث عن العمليات الإرهابية في باريس وتركيا وبيروت تعتبر من أهم المحاور التي تشغل حالياً الرأي العام في أوروبا، ولهذا السبب فإن إبقاء القضية الفلسطينية على الأجندة الأوروبية في ظل الصعوبات المالية في أوروبا، ومشكلة تدفق اللاجئين بالإضافة إلى الصراع الموجود في أوكرانيا وتأثيره على العلاقة مع روسيا، ليس بالشيء الهين. هناك تطورات مختلفة في النظام العالمي الجديد، وهناك الكثير من التغييرات في التحالفات، وبالتالي إبقاء القضية الفلسطينية على الأجندة الأوروبية وما ينعكس على المواطن الفلسطيني ليس بالشيء السهل في هذا الإطار العام.

من المهم بمكان أن يتكلم الفلسطينيون بصوت واحد، من المهم بمكان أن يتم إنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة أن هذا الأمر يتبع للفلسطينيين أنفسهم. علاوة على ذلك يجب ان تكون هناك جهود جبارة من الفلسطينيين أنفسهم في إيجاد لغة حوار بناءة للتحدث مع العالم الخارجي، وخاصة الأوروبيون والأمريكان. على مستوى آخر يمكن العمل على مستويات عديدة في المجتمع الدولي لكسب التأييد السياسي والمجتمعي، وهذا يعتمد على عدة مجالات منهم السفراء ووفود منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الأطر الطلابية والجاليات في الخارج.

السيدات والسادة الحضور،

أنا سعيدة جداً بهذا المؤتمر وموضوعاته ويسعدني جداً الحديث في هذه النقاط، وهنا لا بد أن أشكر د. أسامة عنتر مدير مؤسسة فريد ريش ايبيرت في قطاع غزة على استمرار التعاون مع مركز التخطيط الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة.

التحولات السياسية الأوروبية تجاه الصراع في الشرق الأوسط

اورليكا هاور*

بداية، أود شكركم على دعوتي للحضور والمشاركة، أعتقد بأنني سأبدأ بنمط مخيب للآمال بعض الشيء بخصوص الموضوع المطروح وهو المتغيرات السياسية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، انطلاقاً من أن سياستنا الأوروبية اتسمت دائماً بالالتزام الشديد تجاه القضية الفلسطينية، لذلك سأركز على الثوابت التي صبغت سياستنا لسنوات عديدة.

الآن، أعتقد بأن الاتحاد الأوروبي لا يجد بديلاً عن المفاوضات، ما يحدث الآن في المنطقة ذكرنا بآلام الصراع في المنطقة، والوضع الحالي ليس حلاً، الحل الوحيد هو إقامة دولتين.

أود حقاً أن أطرح رؤيتنا في هذا الوقت، والذي أراه أن هناك قلقاً من التطورات التي بدأنا بطريقة ما نتقبلها كمعيار جديد. مهما كانت النقطة الثانية الرئيسية هي أن الاتحاد الأوروبي لن يقبل أي تغييرات على حدود 1967 التي تضم القدس، ولن ندعم ضم القدس إلى إسرائيل. ثالثاً مرة أخرى نشدد على حقيقة أننا ما زلنا نعتبر أن المستوطنات هي غير شرعية بالمطلق وهي مدانة بكافة

* المستشار السياسي للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية

أشكالها ونعتقد أن سلب الممتلكات وهدم منازل الفلسطينيين يتعارض مع عملية السلام وحل الدولتين.

أعتقد أننا نفهم جيداً وأيضاً نتشارك حالة الإحباط مع بعض الفلسطينيين حول ما يرى من حقائق وما يجري على الأرض فيما يتعلق على وجه الخصوص في الضفة الغربية وفي القدس وكل ذلك بسبب الاحتلال الاستيطاني.

والآن فيما يتعلق حالياً بغزة فأنا قلقة وعلى وجه الخصوص بسبب الوضع فيها، وأعتقد أنكم أكثر دراية مني بذلك. الحالة هنا غير قابلة للاستمرار ولا يوجد تحسن بها، إثر الحرب في العام الماضي الوضع الانساني والاقتصادي غير قابل للاستمرار، ليس فقط الطرق الانسانية والتطور لكن أيضاً على الطريق السياسي.

الآن ماذا نادى به الاتحاد الأوروبي أعتقد جيداً هو الحاجة إلى تغيير أساسي كامل في السياسة، الأمن، الحالة الاقتصادية في غزة، والتي تعني قبل كل شيء نهاية الاغلاق مما يعني فتح لاحق لنقاط العبور لكل شيء يأتي معها.

نحن نعلم بأنه سيشكل دعماً لإعادة الإعمار في قطاع غزة، لكن ذلك غير كافي.

الآن، طبعاً لا يجب النظر إلى الحالة في غزة في السياق الانساني والاقتصادي، لكن يجب أن ترى ليس في السياق السياسي فقط حول بناء الأمل على اليوم الذي ستعود فيه عملية السلام وبالخصوص في سياق حل الدولتين، حسب رؤيتنا فهذا مشترك مع المجتمع الدولي، وهو ليس طبعاً رؤية بخصوص جزء من الفلسطينيين ولكن يجب أن يكون جزءاً من مستقبل دولة فلسطين

كما تعلمون تهدف سياسة الاتحاد الأوروبي إلى التعاون السياسي مع بعض الفلسطينيين، لكن أيضاً الدعم المالي والاقتصادي من دول الاتحاد الأوروبي موجه أيضاً لخلق ظروف وأمال لدعم تنفيذ حل الدولتين، وهذا طبعاً يعني أننا ندعم الفلسطينيين في إقرار الديمقراطية التي هي ضرورة لمستقبل الدولة. أود أن أؤكد على ما تحدث به السفير محافظ غزة حين قال، نحن نحتاج إلى دعم دولي، أعتقد أن حقيقة عدم إحراز تقدم في التوافق الداخلي ترك الفلسطينيين ليس فقط منقسمين

بل هذا إضعاف للقيادة السياسية والوضع الاقتصادي ويقسم المؤسسات الوطنية إلى قسمين. نحن سندعم بأي شكل من الأشكال الحلول التي تهدف إلى إنهاء الانقسام وتوحيد الفلسطينيين مرة أخرى.

الآن هذا هو كل ما نأمل أن يحدث كجزء بسيط من رؤيتنا لكن دعونا نعود إلى الحديث عن بعض أحداث الواقع، أعتقد أن الطريقة الوحيدة لوصف الوضع الحالي هو أنه قائم ولا حاجة للتظاهر بعكس ذلك.

قبل كل شيء، لقد وصلنا إلى وضع يتطلب على نطاق واسع الوصول إلى حل الدولتين. لقد وجدنا نوعاً من العنف، بدأ يأخذ سبيله في كل من غزة والضفة الغربية كنوع من الحل للأزمات الحالية، نحن نرى أن هدم التوسع الاستيطاني الذي أعلن عنه من قبل إسرائيل مازال بعيداً جداً، كما أننا نلاحظ بأنه لا نرى أي تصورات لوحدة فلسطينية مجدداً.

الاتحاد الأوروبي ممثلاً بمغربي كان قد تعامل مع اطراف وأكد أننا بحاجة إلى التزام للوصول إلى المصالحة. أظن أن كل شخص يوافق على ذلك، نحن نحتاج قبل كل شيء إلى خلق الأمل وبناء القليل من الثقة، وبطريقة ما نحن بحاجة إلى إعادة بناء للمفاوضات باتجاه شعبي، والرباعية اجتمعت وأكدت بأن الإجراءات الأمنية ليست كافية لردع العنف بين الطرفين وأنه لا بد من الثقة بين الطرفين لبناء الدولة الفلسطينية أو تطبيق حل الدولتين، الذي نادى به الاتحاد الأوروبي لأخذ خطوات على الأرض تتجاوز الاقتصاد، وهي فعلياً خطوات من الطرف الإسرائيلي من خلال التزامه باتفاقيات أوسلو لدفع الحالة الفلسطينية باتجاه إقامة دولته المستقلة.

محددات كسب دعم الدول الأوروبية للقضية الفلسطينية

أ. د. خالد صافي*

أولاً: جذور الموقف الأوروبي ومراحل تطوره

إن العلاقات بين أوروبا والمشرق العربي وبضمنه فلسطين هي علاقات قديمة، ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ. فهناك الإغريق والرومان ثم البيزنطيين، مروراً بالدول الإسلامية الأموية، والعباسية، والعثمانية التي امتدت في معظم شرق أوروبا حتى فيينا. ثم خضوع المشرق بما فيها فلسطين لنظام الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى.

وكان للدور الأوروبي الدور الرئيس في دعم نشوء الكيان الصهيوني، حيث تلقى الدعم من بريطانيا وفرنسا ومعظم دول أوروبا الغربية. وقد شهدت علاقات بعض الدول الأوروبية الغربية نوعاً من التغيير بعد حرب 1967م، إذ بدأت بعض الدول تعيد تقييم ورسم علاقاتها على نحو متوازن أو حيادي نوعاً ما مع الدول العربية والصراع الفلسطيني العربي - الإسرائيلي. حيث إن هناك مصالح هامة للدول

* استاذ في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة الأقصى

الأوروبية في المشرق العربي والشرق الأوسط لاسيما في المجال الاقتصادي، حيث ترى الدول الأوروبية في الشرق الأوسط منطقة موارد طبيعية لاسيما النفط الذي لا يزال يشكل المصدر الرئيس للطاقة. هذا إضافة إلى كونها منطقة سوق للمنتجات الأوروبية. ولذلك نظرت الدول الأوروبية إلى علاقات مع الدول العربية تقوم على عدة محاور منها: محور اقتصادي مالي يقوم على تبادل اقتصادي مشترك، محور سياسي وأمني وذلك عبر خلق منطقة تحظى بالسلم والاستقرار، محور تنموي اجتماعي إنساني ثقافي (1).

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر في سياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، بل كجزء من سياسة أشمل للمنطقة العربية أو الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن القضية الفلسطينية لها اهتمام أكبر كونها تتعلق بإسرائيل الذي تربطها بأوروبا علاقات خاصة تختلف عن باقي دول المحيط العربي. وكون قضية فلسطين تقع ضمن الجغرافيا السياسية في البحر المتوسط حيث يدخل ضمن منطقة الجوار الأوروبي. وأهم الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبي هي:

- 1- منع الصراعات في جوار الاتحاد الأوروبي، وأي أعمال اعتداء ضده.
- 2- تسوية الصراعات والنزاعات القائمة ومحاولة تحقيق الاستقرار.
- 3- القيام بشراكات سياسية واقتصادية وثقافية قوية تقوم على القيم المشتركة والرخاء والأمن.
- 4- التحكم في الهجرة وكل إشكال التهريب إلى داخل دول الاتحاد الأوروبي.
- 5- حماية أمن مواطني الاتحاد الأوروبي في الخارج (2).

وتسعى دول الاتحاد الأوروبي دوماً لخفض مستوى التوتر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني حتى لا يحدث تصعيد وتهديد للمصالح الأوروبية في المنطقة. وللأسف دوماً يكون الضغط على الجانب الفلسطيني وابتزازه من خلال الضغوط والتهديدات المالية. وضعف الضغط الأوروبي على الدولة العبرية بالرغم

من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والسياسة التعسفية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي أن القضية الفلسطينية تعتبر أهم القضايا السياسية في الشرق الأوسط. وأن الصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي يأخذ الحجم الأكبر من العمل الدبلوماسي في المنطقة. ومن هنا حاول الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور وسيط من خلال إبراز نوع من الحياد والفهم للحقوق الفلسطينية. وقد برز اهتمام الاتحاد الأوروبي منذ بداية نشأته. ففي أول اجتماع لوزراء خارجية الدول الست في الجماعة الأوروبية في ميونخ سنة 1970م كانت أوضاع الشرق الأوسط على رأس موضوعات التعاون السياسي الأوروبي.

ويعد بيان مؤتمر فينيسا 12-13 يونيو 1980م مؤشرا هاما يعكس تطور الموقف الأوروبي باتجاه موقف موحد تجاه الصراع الفلسطيني العربي- الإسرائيلي، حيث أكد افتتاحية بيان المؤتمر على أن " الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط بين أوروبا والشرق الأوسط تجعل لزاما على الاتحاد الأوروبي لعب دور متميز في تحقيق السلام في المنطقة". كما أكد البيان على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

وساهمت الدول الأوروبية في دعم عقد مؤتمر مدريد، ولكن بالرغم من عقد المؤتمر في مدينة أوروبية فإن أوروبا لم تحظ سوى بدور هامشي في فعاليات المؤتمر. حيث سعت الولايات المتحدة لإعطاء دور هامشي للاتحاد السوفيتي كشريك ضعيف من أجل استئثار الولايات المتحدة بعملية السلام وانفرادها بسيرها. ولم تلعب دول الاتحاد الأوروبي دورا في المفاوضات الثنائية التي أعقبت المؤتمر مباشرة. ودعيت فقط للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف وفق صيغة مدريد. حيث تولى الاتحاد الأوروبي إدارة اللجنة الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الإقليمي. وتذبذب سجل إنجاز اللجنة بسبب تعثر العملية السلمية والتطورات التي شهدتها المنطقة. وأحالت الولايات المتحدة لدول الاتحاد الأوروبي توفير الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل لها في إطار عملية التسوية.

ورغم احتضان عاصمة أوروبية أخرى لمفاوضات سرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وهي مدينة أوسلو في النرويج فقد تم نقل الاحتفال للولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض في 13/9/1993م. التي بقيت تسيطر على سير العملية السياسية السلمية وتحديد إيقاعات سيرها.

وقد قدمت دول الاتحاد الأوروبي الدعم للسلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو. وأصبحت أكبر مانح للسلطة الفلسطينية وذلك بهدف دعم عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط. وقد ركز الدعم الأوروبي على ثلاثة مجالات هي:

- الدعم في تقديم الخدمات المعيشية للمواطنين مثل خدمات الإسكان، والقروض الصغيرة.

- المساعدة في تأسيس البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية.

- تقديم العون المالي والفني لبناء المؤسسات الفلسطينية مثل برامج تدريب قوات الشرطة الفلسطينية، وتنسيق الإشراف الدولي على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وفي نهاية أكتوبر عام 1996م قام الاتحاد الأوروبي بتعيين ميغيل مورانتينوس كمبعوث خاص لعملية السلام في المنطقة، وأدى ذلك إلى تنشيط أكثر للدور الأوروبي وذلك من خلال الاحتكاك المباشر والمتصل بأطراف النزاع وتقديم المبادرات. واستمرت سياسة الاتحاد الأوروبي في دعم عملية السلام وفق محددات مقررات مؤتمر فينسيا حتى تبلورت سياسة أكثر نحو حق الفلسطينيين في دولة مستقرة، حيث أعلنت دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برلين 24-25 مارس عام 1999 " أن الاتحاد الأوروبي يؤكد حق الفلسطينيين المستمر وغير المشروط في تقرير المصير، وما يتضمنه ذلك من خيار إقامة الدولة، ويتطلع الاتحاد إلى سرعة الحصول على ذلك". كم أضاف البيان استعداد الاتحاد الأوروبي للنظر في الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب.

وبالرغم من رغبة وسعي الاتحاد الأوروبي بسبب توفر المصالح المشتركة له في الشرق الأوسط للعب دور محوري فإن الاتحاد الأوروبي لم يزل يعاني من تحجيم دوره من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (3).

ثانياً: محددات العلاقة الأوروبية الفلسطينية:

- المحدد التاريخي

- المحدد الجغرافي

- المحدد السياسي

- المحدد الاقتصادي

- المحدد الأمني

ثالثاً: معوقات الدور الأوروبي:

هناك مجموعة من المعوقات التي تحجم الدور الأوروبي أهمها:

1- عدم وجود موقف أوروبي موحد ومتناسك داخل دول الاتحاد الأوروبي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يوجد داخل الاتحاد الأوروبي ثلاثة تيارات مختلفة حول طريقة التعامل مع إسرائيل، حيث إن هذه الاختلافات تضعف من بلورة موقف أوروبي نشط وفاعل تجاه قضية الصراع الفلسطيني العربي-الإسرائيلي وهذه التيارات هي:

أ- التيار الأول: وتمثله فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا، ويحمل هذا التيار إسرائيل مسؤولية عرقلة عملية السلام وتأزمها، ويدعو إلى دور أوروبي نشط وفاعل تجاه الصراع القائم.

ب- التيار الثاني: وتمثله بريطانيا، وهو يتلاقى مع التيار الأول في تحميل إسرائيل مسؤولية أزمة العملية السياسية لكنها تختلف عن التيار الأول في أنها توصل موقفها الناقد بشكل متحفظ وسري، وأيضاً تتحفظ على قيام الاتحاد الأوروبي

بدورٍ فعالٍ قد يؤدي إلى خلاف مع الولايات المتحدة التي تربطها بها علاقات تاريخية أطلسية.

ج-التيار الثالث: تمثله ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمرك، وتتسم مواقفه بنوع من المرونة وتلافي تحميل إسرائيل المسؤولية، ويعتمد على الدور الأمريكي في قيادة عملية التسوية، وتقليل التدخل والمشاركة الأوربية في عملية التسوية.

2-تعمل إسرائيل على تقييد أي دور ناشط للاتحاد الأوروبي لأنها تعتبر أن الخطوط العريضة للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية تسند على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وهذا من وجهة نظرها يصب في مصلحة القضية الفلسطينية. ولهذا حالت الولايات المتحدة وإسرائيل دون مشاركة الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، وتفضل إسرائيل حل الصراع عبر مفاوضات ثنائية مباشرة مع العرب حتى تفرض وجهة النظر الإسرائيلية من منطق القوة، وذلك دون أي تدخلات خارجية، وإن كان هذا التدخل ضرورياً فإن إسرائيل لا تقبل سوى الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً ثالثاً.

3- يعد الوضع الإقليمي العربي من معوقات الدور الأوروبي في عملية السلام، لأن الدول العربية لا يوجد بها موقف موحد تجاه التسوية أولاً، كما لا يوجد أيضاً لها موقف موحد تجاه راعي التسوية ثانياً. حيث إن بعضها لا يثق بقدرات وتأثير الدول الأوروبية ويعتبر أن الولايات المتحدة هي صاحبة التأثير القوي. كما أن هناك أزمة ثقة من قبل الدول العربية والفلسطينيين بأن هناك تبادل أدوار بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأن حصر الدور الأوروبي في الجانب الاقتصادي يعد منسجماً مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية. وأن تكامل السياستين الأوروبية والأمريكية بشأن القضية الفلسطينية يحمل معنى سلبياً أكثر مما هو إيجابي. وأن التكامل يعني ممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني والعربي ليقدم تنازلات مع تجاهل العدوان الإسرائيلي. وعدم إبراز الدعم للفلسطينيين في التصويت في مجلس الأمن حين يكون الحق العربي الفلسطيني واضحاً مثل بناء الجدار العازل.

4-تعد العلاقة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة علاقة استراتيجية تستند إلى مصالح استراتيجية مشتركة في جوانب عديدة. ولذلك فإن الدول الأوروبية تدرك طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتحجم الدول الأوروبية عن تجاوز الخطوط الحمراء التي تلحق الضرر بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية التي يتطابق موقفها مع الموقف الإسرائيلي على تحديد الدور الأوروبي وتحجيمه. فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من فرض توجهاته الخاصة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، واضطر للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام. مع بعض التميز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد خصوصاً.

ويتميز موقف الاتحاد الأوروبي عن الموقف الأمريكي باستناده على الشرعية الدولية والذي يعبر عن استقلالية، ولكن هذه الاستقلالية على صعيد الموقف السياسي تفتقر إلى القدرة على التنفيذ. وهذا بالطبع يعود كما ذكرنا إلى قوة الدور الأمريكي في المنطقة سواء عربياً أو إسرائيلياً.

وهناك ثلاث وجهات نظر تجاه الموقفين الأوروبي والأمريكي هي:

- وجهة نظر ترى بتطابق الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي وتكامل الأدوار.

- وجهة نظر ترى بتنافس وتصارع الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي. وأن الولايات المتحدة تسعى دوماً لتهميش دور الاتحاد الأوروبي إقليمياً ودولياً ضمن منطقتي الصراع على النفوذ والاستحواذ بالهيمنة.

- رؤية تقاطع وتوازن العلاقات الأوروبية والأمريكية، وهي تتراوح بين التعاون والتنافس وفق تقاطع المصالح.

ولذلك فإن بلورة موقف أوروبي موحد ينطلق من المصالح الأوروبية ممكن أن يخلق حالة من الاستقلالية في الموقف الأوروبي. ويجعله لاعباً قوياً في الساحة

الإقليمية والدولية. ويتجاوز دور التابع أو المكمل للدور الأمريكي. ويمكن أن تلخص العلاقة بين الطرفين بخصوص الشرق الأوسط فيما يلي: هناك من هو راغب في المساعدة والتأثير النشط ولكنه غير قادر، وهناك من هو قادر ولكنه غير راغب (4).

ويمكن تلخيص أبرز مواقف الدور الأوروبي من عملية التسوية:

1- أن أي تسوية عادلة ومتوازنة للصراع العربي الإسرائيلي لن تتحقق إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة، مع الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

2- تمسك الاتحاد الأوروبي بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3- رفض السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية التزاماً بنص القرار 242 لمجلس الأمن الرفض لضم أراضي الغير بالقوة. وخاصة التأكيد على سريان اتفاقية جنيف الرابعة على القدس الشرقية، وكافة الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل.

4- إدانة سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، واعتبار المستوطنات غير شرعية، واعتبار السياسة الإسرائيلية في نزع الممتلكات الفلسطينية والتهجير القصري ممارسات غير شرعية وتتعارض مع القانون الدولي.

5- التأكيد على أن مبدأ الأرض مقابل السلام يشكل حجر الزاوية في التسوية السياسية. ورفض الموقف الإسرائيلي الذي يروج لمفاهيم الأمن مقابل السلام (5).

وفي سنة 2001م تشكلت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط على أثر اندلاع انتفاضة الأقصى، وتشكيل لجنة ميتشل، ثم خطة تنت لوضع حد للعنف بين الطرفين. وأصبح الاتحاد الأوروبي عضو في اللجنة التي تعتبر لجنة غير رسمية تتشكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا. وتهدف لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على تطبيق توصيات ميتشل وتنت، واستئناف

عملية السلام. وقد وضعت الرباعية خلال عام 2002م خطة " خارطة الطريق". ومع ذلك لم تجد خارطة الطريق طريقها للتنفيذ، وأدتها إسرائيل من خلال خطة فك الارتباط مع قطاع غزة من جانب واحد. ولم يحقق وجود عضوية الإتحاد الأوروبي في الرباعية الدولة أي تقدم في العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية.

وقد برز عدم موجود موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي فيما يخص التصويت على دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة، حيث صوتت مجموعة من الدول الأوروبية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من بينها الدنمرك والسويد والنرويج وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا، فيما امتنعت عن التصويت كل من ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى (6).

رابعاً: آليات العمل لكسب الموقف الأوروبي

يمكن القول إنه قبل الحديث عن كيفية كسب الموقف الأوروبي يجب أن يتوفر لدى القيادة الفلسطينية الإرادة السياسية، حيث إن القيادة الفلسطينية قد تقاعست عن اتخاذ موقف حازم في الكثير من المواقف مثل تقرير جولدستون، وعضوية إسرائيل في الفيفا، والتخلي عن موقفها قبل سنوات بتجميد الاستيطان، كشرط للعودة للمفاوضات ثم عادت القيادة للمفاوضات مقابل " الاتفاق على إطار زمني لمدة تسعة أشهر لمعالجة كل ملفات القضايا النهائية، والإفراج عن مائة سجين على أربع دفعات". فمن الواضح أن القيادة الفلسطينية تفقر لاستراتيجية عمل فلسطينية ثابتة بل تعتمد على سياسة ردود الأفعال. ولذلك فإن تذبذب الموقف الفلسطيني وضعفه يجعله عرضه دوماً للضغوط. ولذلك لكي تكسب موقف أوروبي قوي علينا أولاً أن نعمل على تقوية ثلاثة دوائر متداخلة ومتكاملة وهي:

- الدائرة الفلسطينية باعتبارها رأس الحربة

- الدائرة العربية باعتبارها الداعم الرئيس

- الدائرة الإسلامية باعتبارها الداعم الرئيس أيضاً

-الدائرة الإنسانية ويدخل ضمنها الدعم والمساندة الأوروبية، وبدون تحقيق قوة وتكامل في الدوائر الثلاثة لن نحقق النجاح في كسب الدائرة الرابعة.

وتحتاج القضية الفلسطينية الدعم في جوانب عدة أهمها:

-الجانب السياسي والدبلوماسي

-الجانب المالي والاقتصادي

-الجانب القانوني

-الجانب الإعلامي

-الجانب الثقافي والأكاديمي

أهم آليات الكسب:

1- لم تعد الدبلوماسية اليوم هي دبلوماسية أمس أي دبلوماسية السفارات، أو الدبلوماسية الرسمية. فمن الجدير بالذكر أن العديد من السفراء الفلسطينيين قد قاموا بواجبهم بشكل جيد وبنشاط كبير في العديد من السفارات الفلسطينية في الدول الأوروبية، ولكن البعض منهم لا يعمل سوى لمصالحه الخاصة. وبالتالي هناك إشكالية حقيقية في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الخارج لاسيما وأن العديد من السفراء لم يتم اختياره بسبب كفاءته بل تم اختياره لأسباب عائلية وشكلية والوساطة. ولذلك يجب أن يتم تعيين السفراء اعتمادا على الأهلية والكفاءة والقدرة. لاسيما وأن الطرف الآخر يعمل دوما على كسب الجبهة الأوروبية لصالحه. ويعين هناك السفراء من ذوي الكفاءة. ولذلك فإن الدبلوماسية الرسمية تبقى أحد أوجه النشاط السياسي لكسب الدول العربية، ولكن علينا أن نمتلك رؤية وطنية واضحة، وبرنامج سياسي توافقي حتى يتم ترويجه بشكل فعال وقوي. فالدبلوماسية الفلسطينية لا تركز على رؤية واضحة بل تعتمد على ردود الأفعال كما هو القرار لدي القيادة الفلسطينية في صناعة قرارها.

2- يجب تنشيط الدبلوماسية المؤسساتية فكما قلنا لم تعد الدبلوماسية الرسمية هي الأداة الوحيدة في العمل السياسي بل يجب أن يكون النشاط السياسي

الدبلوماسي من أسفل لأعلى. فواضح اليوم أن السياسة لم تعد كما قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " الشيخ والخيمة"، بل تعتمد على الرأي العام. فالحكومات جميعاً أصبحت حساسة جداً للرأي العام. ويكون الإحساس بالرأي العام أكثر تأثيراً في الأنظمة الديمقراطية. وحيث أن معظم الأنظمة الأوروبية هي أنظمة ديمقراطية فهي أنظمة لها حساسية عالية للرأي العام لديها. ومن هنا يتوجب علينا أن ننشط في التشبيك المؤسسي على صعيد الجامعات والنقابات والاتحادات والجمعيات ومؤسسات حقوق الإنسان، والمراكز الثقافية. والأندية الطلابية وكذلك الأحزاب. فهناك تحول كبير في مواقف الأحزاب في أوروبا وعلينا متابعة ذلك والحزب الاشتراكي الفرنسي خير دليل على ذلك. فهناك قوى في أوروبا يسارية وقوى ضد العولمة، وقوى ضد الإمبريالية وهناك نقاط تقاطع مع هذه القوى التي تسعى للعدالة الاجتماعية، وتأكيد الحقوق السياسية وحق تقرير المصير، وإنهاء الاستعمار ... الخ. فهذه المؤسسات والنقابات والاتحادات لها تأثير كبير في الرأي العام. وعلينا توثيق الصلة معها في المؤتمرات والمسيرات والمظاهرات، والتواصل معها لكسبها لصالح عدالة القضية الفلسطينية. ونجد التغير واضح على هذا الصعيد في البرلمانات في دول أوروبية عدة بينها بريطانيا وفرنسا. والعمل على استضافة وفود طلابية وإعلامية وأكاديمية لرؤية الواقع اليومي في الأراضي المحتلة، ومدى عنصرية الانتهاكات الصهيونية. فالجانب الصهيوني يستقبل وفود طلابية وغيرها في الكيوتسات وغيرها ويزيف وعيهم تجاه الفلسطينيين والعرب.

وقد صوت البرلمان الفرنسي بتاريخ 2014/12/2م بالأغلبية لصالح الاعتراف بدولة فلسطين، حيث صوت 339 عضواً مع الاعتراف بدولة فلسطين، مقابل 151 مع عدم الاعتراف، وامتناع 16 عضواً عن التصويت. وتم التصويت بحضور 490 عضواً من مجمل الأعضاء وعددهم 506. وهذا يشير إلى ازدياد شعبية القضية الفلسطينية في الأوساط الحزبية والبرلمانية. وإدراك الشعب الفرنسي بأحزابه ولاسيما الحزب الاشتراكي الذي كان له الدور الريادي في ذلك. هذا إضافة إلى نشاط مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والأكاديمية وجمعيات التضامن مع الشعب الفلسطيني. ويأتي اعتراف البرلمان الفرنسي بالدولة بعد خطوة

مماثلة وتحرك سابق في البرلمان البريطاني في أكتوبر 2014م. ومن الجدير بالذكر أن السويد تعتبر أول دولة في غرب أوروبا تعترف بفلسطين في أواخر أكتوبر 2014م. وقد أثار اعتراف السويد بدولة فلسطين استياء إسرائيل التي استدعت سفيرها في ستوكهولم (7).

ويُعد اعتراف الجمعية الوطنية على قرار الاعتراف بفلسطين غير ملزم للحكومة ولكن سيحمل دلالات رمزية كبيرة لاسيما وأنه يأتي بعد موافقة مجلس العموم البريطاني على الاعتراف بدولة فلسطين.

3- تعزيز شبكة التشبيك مع المؤسسات الأكاديمية ضمن حملات المقاطعة والتي أزجعت الدولة العبرية، ودفعت حكومة نتياهو إلى وضع خطط المواجهة لحملة المقاطعة العالمية التي نشطت كثيرا في السنوات الأخيرة، وأعطت بعض الثمار التي تمثلت في مقاطعة العديد من المؤسسات الأكاديمية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية التي تشكل أداة من أدوات الاحتلال الإسرائيلي. فهناك حملات مقاطعة نشطة في العديد من دول العالم لاسيما في الدول الأوروبية ضد المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية مثل بريطانيا وفرنسا مما أثر سلبا على مؤسسات التعليم الإسرائيلية التي كانت تستفيد من الكثير من المنح والمشاريع البحثية والتبادل الأكاديمي. فقد وقع 343 أكاديمي بريطانيا بتاريخ 2015/10/27م على عريضة تطالب بإنهاء الاحتلال.

وتعهد هؤلاء برفض الدعوات لزيارة المؤسسات التعليمية الإسرائيلية والامتناع عن المشاركة في المؤتمرات مع أي مؤسسة لها صلة بالجامعات العبرية، مع مواصلة العمل مع أكاديميين إسرائيليين بشكل فردي، وأنهوا هذا الإعلان بالقول "إنهم مستعدون للعودة عن هذا الموقف في حال تصرفت حكومة الاحتلال وفقا للقانون الدولي واحترمت حقوق الإنسان". وعبر الأكاديميون والمحاضرون الموقعون على العريضة التي نشرت على صفحة كاملة في صحيفة "ذي غارديان" البريطانية عن مقاطعتهم للمؤسسات التعليمية الإسرائيلية المتواطئة مع الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. وتعهد الأكاديميون العاملون في 72 مؤسسة بريطانية بعدم قبول

دعوات لزيارة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية أو المشاركة في مؤتمرات يتم تنظيمها أو رعايتها أو تمويلها من قبلها (8).

هناك حملات مقاطعة للبضائع الإسرائيلية التي تنتج في المغتصبات الصهيونية مما أثر سلبا على اقتصاد هذه المغتصبات، وأثار حفيظة الدولة العبرية. فعلى التوسع في نشاط حملات المقاطعة (boycott). ويأتي قرار الاتحاد الأوروبي في الثاني عشر من نوفمبر بوسم منتجات المستوطنات خطوة هامة نحو المقاطعة الاقتصادية للمستوطنات كونها غير شرعية مما أثار حفيظة إسرائيل.

فقد أثيرت هناك سنة قضايا في بلجيكا ضد شارون ومسؤوليته عن مجزرة صبرا وشاتيلا في سبتمبر 1982م، مما أدلى لتغيير قانون الملاحقة في بلجيكا بضغط من أنصار إسرائيل، وحدث الأمر نفسه في أسبانيا. وإن كانت هذه القضايا في واجهتها تشكل حالة من حالات الملاحقة القانونية فهي في الوقت نفسه تشكل حالة من حالات العزل السياسي. ونضالنا يجب أن يكون على جميع الصعد: شعبي، سلمي، عسكري، سياسي، قانوني، إعلامي ... الخ.

ومن الجدير بالذكر أنه وفي في نهاية أكتوبر 2015م صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إقامة وزارة جديدة برئاسة وزير الداخلية غلعاد أردان تحت اسم "وزارة مواجهة مقاطعة إسرائيل"، وذلك لمواجهة دعوات المقاطعة الصادرة عن الفلسطينيين ومؤيديهم حول العالم (9).

- تعزيز دور الجاليات في التفاعل مع المجتمعات الأوروبية. فلأسف تعاني الجاليات الفلسطينية والعربية من الشردمة والضعف في التأثير في الرأي العام في المجتمعات الأوروبية. فهناك ثلاث فئات داخل المجتمعات الأوروبية:

1- نوع منعزل يهمله إدارة حياته اليومية فقط، دون أدنى نشاط تجاه قضيته ووطنه الأم. وبالتالي لا يؤثر ولا يتأثر في المحيط.

2- نوع قد انصهر تماما في المجتمع الأوروبي، وتناسى وطنه الأم، وتكرر للغته وقضيته الوطنية. وسعى جاهدا لقطع صلته مع ماضيه.

3-نوع يحاول جاهدا أن يؤثر ويتأثر في المحيط، ويتفاعل ويشارك في النشاطات المتعلقة بقضيته ووطنه، وفي نفسي الوقت لا ينسى التفاعل مع المحيط من خلال المشاركة في الأحزاب السياسية في البلد الذي يحمل جنسيتها. والبعض منهم دخل الأحزاب والبرلمانات. ولكن لا يزال التأثير والتفاعل دون المستوى المطلوب.

وللأسف وكما أسلفنا سابقاً فهناك ضعف في أداء الجاليات الفلسطينية حيث تلاحقها الفتوية والتعصب الحزبي هناك. ولذلك تشهد الجاليات تشرذما وضعفاً في التواصل بينها وبين السفراء. وعدم وجود تنسيق بينها في الفعاليات بل يسود بينها التنافس والشللية وغيرها. ونشاطها المؤسسي ضعيف ولذلك تفقر للتشبيك مع المؤسسات المحلية هناك بشكل واسع هذا بخلاف الجاليات والمؤسسات اليهودية التي تعمل بنشاط وحيوية، ومتابعة كل ما يجري هناك. وقدرتها الكبيرة على التشبيك مع المؤسسات المحلية. وأن مشاركة الجاليات يجب ألا تكون في تنظيم المسيرات والمظاهرات والاحتفالات في المناسبات الوطنية وعقد المؤتمرات بل الوصول لمركز القرار والتأثير فيه سواء في المشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً أو الانتماء للأحزاب والتأثير في برامجها.

- تعزيز دور وسائل الإعلام في توصيل الانتهاكات الصهيونية اليومية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وتراثه ومؤسساته. فنحن بحاجة لميكنة إعلامية مهنية بلغات عدة. فالقوة الإعلامية تعد اليوم من القوى الناعمة التي أصبح لها دورها الفعال في السياسة الدولية نظراً للأهمية الكبيرة للرأي العام في صناعة السياسية لاسيما في الدول الأوروبية الديمقراطية. ويدخل ضمن ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة. ونشر الكتب التاريخية والسياسية باللغات الأجنبية حول القضية الفلسطينية. وضرورة نشر روايات تتناول القضية الفلسطينية بروح إنسانية. فالشعوب الأوروبية شعوب قارئة ولذلك لا بد من التأثير في الوعي الأوروبي. هذا إلى جانب وجوب النهوض بإنتاج سينمائي عربي لاسيما وأن الأموال العربية كثيرة، وهناك الكثير من أصحاب الملايين العرب والفلسطينيين في الخارج.

فالتأثير في الوعي يحتاج لجهد دؤوب ومتواصل وعلى درجة عالية من المهنية والكفاءة.

خامساً: الانعكاسات الإقليمية العربية على الموقف الأوروبي:

إن ما تشهده المنطقة العربية من أزمات قد شنت الدبلوماسية الأوروبية، فلم تعد القضية الفلسطينية في دائرة المشهد الرئيس كما كانت دوماً، فالأزمة السورية أصبحت تصدر المشهد السياسي العربي والإقليمي والأوروبي والدولي بسبب التدخلات العربية والإقليمية والدولية في الأزمة. وحدث تحالفات ومحاور في الأزمة السورية. وقد أدى تدفق اللاجئين السوريين على الدول الأوروبية وما تبع ذلك من اختلاف في المواقف الأوروبية قد أدى إلى تركيز الدبلوماسية الأوروبية على الأزمة السورية، ولذلك شهدت العواصم الأوروبية دبلوماسية أوروبية نشطة بخصوص الأزمة السورية ومشكلة تدفق اللاجئين السوريين. وبعد أن كان اللجوء الفلسطيني يشكل مركز المشهد السياسي والإعلامي المحلي والعربي والإقليمي والدولي دخل المشهد العراقي أولاً، ثم المشهد السوري. هذا إضافة إلى الأزمات في ليبيا واليمن وغيرها. ولذلك تراجع الاهتمام بقضية اللجوء الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية.

وتشهد العواصم الأوروبية اجتماعات مكثفة للتعامل مع الأزمة السورية، سواء بمشاركة عربية أو أمريكية، أو أمريكية عربية للسعي لمعالجة الأزمة السورية حيث كان هناك اتفاق جنيف 1، واجتماع جنيف 2 ... الخ. وبالتأكيد تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية إذ أن الأزمة السورية تشكل مأزقاً خطيراً للأمن الأوروبي على صعد عدة سواء ما يتعلق باللاجئين أو الإرهاب.

وتأتي الانفجارات التي شهدتها باريس والتي أوقعت 129 قتيلاً ونحو 350 جريحاً في يوم الجمعة 2015/11/13م لتوتر الموقف الإسلامي، وتثير مرة أخرى الفوبيا من الإسلام. وعمل فرنسا على إعلان الطوارئ لثلاثة أشهر أثار شهوة اليمين الأوروبي في كل دولة ضد الإسلام والمسلمين.

وربما ساهمت الهيئة الشعبية في الأراضي المحتلة في إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، وعلى عملية التسوية السياسية حيث شهدت المنطقة زيارات لكيري وبان كي مون كي يتم إجهاض هذه الهيئة، وإنقاذ الدولة العبرية. حيث تم اجتماع للرابعة بتاريخ 2015/10/24م في فيينا بعد أن غابت الرابعة لفترات طويلة عن المشهد السياسي.

وعلينا أن ندرك أن الاتحاد الأوروبي قد دخل في طور جديد في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين من خلال عدم الاكتفاء بدور الداعم الاقتصادي والمكمل للدور الأمريكي بل انتقل لدور نشط أكثر من خلال طرح المبادرات في مواجهة المبادرات الأمريكية. فقد شهدنا العديد من المبادرات الأوروبية منها:

1- المبادرة السويسرية 2009م

وتشكل مسودة المبادرة التي طرحتها الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي بشأن دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. ويعبر ذلك عن نزعة استقلالية عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد أثارت المبادرة غضب إسرائيل التي قامت بتحريك سياسي لإجهاضها وأن على الاتحاد الأوروبي ألا يحدد مسبقاً نتائج مفاوضات الحل الدائم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهددت إسرائيل بتهميش الدور الأوروبي مما أدى إلى إصدار الاتحاد الأوروبي بيان أقل حدة من المسودة السويدية صدر عن وزراء الخارجية الأوروبيين في بروكسل، حيث رفض الوزراء الأوروبيين أن يكونوا أكثر وضوحاً حول حدود الدولة الفلسطينية، ولكن أكد البيان أن الدول الأوروبية لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، ولن يقبلوا بتغيير حدود 1967م (10).

2- المبادرة الفرنسية:

أكد لوران فابيويس_ وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 2015/3/28م أنها ستسعى مجدداً لإصدار قرار عن مجلس الأمن يحدد أطر اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين وذلك بالرغم من معارضة إسرائيل وتحفظات الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن فرنسا قد اقترحت في ديسمبر 2014م نصاً يذكر بالمعايير الدولية لتسوية محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تستند على حل الدولتين. ولاقى

النص الفرنسي تحفظ الولايات المتحدة. وقال فاييوس: "إذا كنا نريد أن نجعل حلاً بدولتين أمراً ممكناً مع تجنب انهيار كامل لعملية السلام في اتجاه واحد" (11).

وبسبب الهبة الجماهيرية الفلسطينية في أكتوبر 2015م تم طرح مبادرة فرنسية في مجلس الأمن الذي ناقش توتر الأوضاع في الأراضي المحتلة. حيث قدمت فرنسا مبادرة تنص على إرسال مراقبين دوليين إلى المسجد الأقصى، وهو ما لاقى ترحيباً من القيادة الفلسطينية التي تطالب بحماية دولية للفلسطينيين، وتسعى لتدويل القدس. ولكن المبادرة الفرنسية قد تم رفضها من قبل كل من إسرائيل والولايات المتحدة. حيث لا ترغب إسرائيل بتدويل قضية القدس، ولا ترغب بدور أوروبي نشط بهذا الخصوص.

3- المبادرة النيوزلندية

وزعت نيوزلندا مسودة مشروع قرار على الدول الأعضاء في مجلس الأمن بتاريخ 10/25، يقضى بالعمل على تجديد المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من خلال اتخاذ خطوات لبناء الثقة وفي مقدمتها وقف البناء في المستوطنات مقابل عدم توجه الفلسطينيين إلى محكمة الجنايات الدولية. ولكن رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية المبادرة بدعوة تقديمها لمجلس الأمن. وأن الوقت غير مناسب بسبب الأحداث في القدس والضفة الغربية قطاع غزة.

سادساً: النتائج:

- على الرغم من التقدم الملحوظ في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية إلا أنه لم يزل دون المستوى المطلوب.
- إن عدم بلورة موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية يضعف من الدور الأوروبي.
- تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على تهميش الدور الأوروبي لأنه يستند على الشرعية الدولية التي تسعى إسرائيل للتهرب منها دوماً.

- عدم وجود موقف فلسطيني موحد تجاه الموقف الأوروبي بسبب الانقسام. وعدم وجود رؤية فلسطينية إستراتيجية موحدة، وبرنامج سياسي توافقي.
- عدم بلورة موقف عربي موحد يعمل على جذب وتعزيز الدور الأوروبي، فهناك انقسام عربي بين داعم الدور الأوروبي وبين داعم للدور الأمريكي.
- ضعف التأثير والتفاعل الفلسطيني في الدول الأوروبية على الصعيد الرسمية والشعبية، وإشكاليات في الجانب الثقافي والإعلامي.
- عدم قدرة الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية على تشكيل لوبيات قوية وضاعطة على دول الاتحاد الأوروبي.

سابعاً: التوصيات:

- ضرورة بلورة موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية، والقياد بدور نشط فعال يتناسب مع حجم الاتحاد الأوروبي. والسعي لاتخاذ خطوات تنفيذية وعدم الاكتفاء باتخاذ المواقف فقط.
- ضرورة بلورة موقف فلسطيني موحد تجاه الدور الأوروبي، والسعي لجذبه للانخراط أكثر في القضية الفلسطينية على صعيد المبادرات وعلى صعيد التنفيذ والدعم.
- السعي لبلورة موقف عربي تجاه الدور الأوروبي، والعمل على تعزيز التنسيق والتعاون للاستفادة من الدور الأوروبي في دعم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.
- زيادة فاعلية الجاليات الفلسطينية والعربية في الدول الأوروبية، وتشكيل لوبيات قوية وفاعلة، وإنهاء حالات التشرذم والتنافس السلبي بينها.
- ضرورة إحداث تغيير في الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية والعربية، وتوفير استراتيجية فلسطينية وعربية موحدة في المواقف السياسية.

- الاتجاه نحو تعزيز التشبيك الشعبي والمؤسساتي بين المؤسسات الفلسطينية والعربية وبين مؤسسات المجتمعات الأوروبية ضمن خطة واضحة تعتمد على الدبلوماسية الشعبية.

- ضرورة توفر إعلام فلسطيني وعربي نشط بلغات أجنبية عدة، لتوصيل القضية الفلسطينية والقضايا العربية برسالة إعلامية مهنية وقوية.

- إنهاء الانقسام الفلسطيني كي تتوحد الجهود للنضال في سبيل القضية الفلسطينية.

- ضرورة دفع الاتحاد الأوروبي لتبني سياسة فاعلة تعكس رؤيته للمشكلات في العالم العربي بعيداً عن التبعية للرؤية الأمريكية.

الهوامش:

1- عبيد، هند: السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، في كتاب الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل، تحرير عماد جاد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 9-46.

2- طافش، هشام: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2010م، ص 51.

3- عبيد: 9-46.

4- طافش: ص 71.

5- إسماعيل، محمد هشام محمد: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009م، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، www.dohainstitution.org

6- ثابت، أمجد: بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، برنامج ماجستير العلوم السياسية، 2014م، ص 122-123.

<http://www.maannews.net/Content.aspx?id=744342-7>

البرلمان الفرنسي يصوت لصالح الاعتراف بدولة فلسطين)

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/02-8>

(/80579)

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/02-9>

(/80579)

10-إسماعيل: موقف الاتحاد الأوروبي، ص 31-32.

www.acrsf.net/post.php?id=56563 -11

تعقيب

د. عبدالله الأفرنجي*

أهلاً وسهلاً بكم، وسعيد بوجودي بينكم، ومداخلتني ستكون بالتعقيب على الأوراق المقدمة في هذه الجلسة، وبذلك أشكر الدكتور خالد صافي على ما قدمه في ورقته، ولكن أود تناول ما قدمه دكتور خالد من زاوية أخرى، وما أكدته أن الرؤية الفلسطينية هي الأساس، وأن ما وصلنا إليه من إنجازات لم يأت بالصدفة، ونلاحظ ذلك ففي عام 1948 كانت هناك إرادة بشطب الشعب الفلسطيني من الجغرافيا والسياسة، ولكن يعد نضال عنيد من أبناء الشعب الفلسطيني، أصبح لدينا م.ت.ف. ممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وكان لدينا النقاط العشر 1974، وهو ما أكد له في القمم العربية، وأصبح لدينا عمق عربي، وكذلك نجحنا في مربع آخر، وهو المربع الأوروبي والأمريكي، وكنا واضحين في رؤيتنا وخطابنا أن نقول لهم ماذا نريد وهو إقامة دولة على أي جزء يحرر من الأراضي الفلسطينية، وهي خطوة هامة ومعقدة وخطابنا في هذه القضية الأوروبيين والأمريكيين.

أما فيما يتعلق بالجاليات العربية والفلسطينية في أوروبا وألمانيا، فقد لعبت دوراً أساسياً ورئيسياً، حيث شارك في المظاهرات عشرات الآلاف الذين كانوا يخرجون إلى الشوارع في المدن الأوروبية وخاصة الألمانية، بالإضافة إلى مساهمات أخرى خاصة في العمل الطبي حيث كان لدينا 26 فرع طلابي في ألمانيا

* محافظ غزة

و24 فرع عمالي في فرنسا، ومن المعلوم أن محمود الهمشري كان له دور كبير في جمع الدعم الفرنسي من خلال التقدميين الاشتراكيين، حيث كانت الأحزاب الاشتراكية في أوروبا تساهم معنا وكانوا من أول أصدقائنا ولولا هذه الأحزاب التي شكلت الاشتراكية الدولية حيث كانت لنا علاقات معها لما توصلنا إلى أن نصبح عضو مراقب وبعدها أصبحنا عضو فاعل.

ثم بعد ذلك انتقلنا إلى الساحة الرسمية الأوروبية، حيث نجحنا في الحصول على الاعتراف بأننا شعب موجود واستمر هذا الاعتراف إلى الآن في ظل الظروف الموجودة، ومن ثم إلى السلطة الفلسطينية التي نجحت في عرض حل الدولتين بمعنى إقامة الدولة الفلسطينية والنقطة الثانية دعم موقفها في إدانة المستوطنات.

الآن نحن نتحاور في نقطة جوهرية وهي الانقسام الفلسطيني وهو الأمر الذي يضعف تحركنا للخارج وبالتالي يجب علينا أن نعمل بكل جدية لإنهاء هذا الانقسام حتى يخرج صوتنا إلى العالم الذي لا يزال يرى فينا سلطة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني الذي لا زال يعاني من الاحتلال الإسرائيلي.

لا يمكن الحديث عن نقلة نوعية حدثت داخل المجتمع الإسرائيلي الذي رفض التسوية السلمية وقام بإغتيال رابين، الذي كان مقتنعاً بإقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، لأنه يعرف أنه إذا لم تقم الدولة الفلسطينية فلن تستمر إسرائيل طويلاً في الوجود، إسرائيل تحاول الآن أن تحول الصراع إلى صراع ديني نتيجة لتحول المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين الديني، ولذلك علينا كفلسطينيين التعامل إيجابياً مع المتغيرات الإقليمية والأوروبية وأن نسعى إلى تحقيق أهدافنا في ظل هذه المتغيرات حيث أصبحنا نعاني من صعوبات كبيرة جداً خاصة بسبب ما يجري في العالم العربي، الذي يتعرض لمحاولة تفتيت منهجة لتبقى إسرائيل مسيطرة على الشرق الأوسط.

إسرائيل وجدت بالأساس لكي تكون الجسم الغريب في المنطقة بالمفهوم الاستعماري الذي كان بالماضي، الآن أصبح المفهوم المسيطر هو المفهوم الإقتصادي، وهو ما نشهده في خطابات أوباما الواضحة عندما أكد أن إقامة الدولة

الفالسطينية مصلحة وطنية أمريكية ، والمستوطنات تشكل عائقاً أمام السلام، ولكن الملاحظ الآن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو أنتقد ذلك من خلال كلمته في مجلسي الكونغرس والنواب الذين صفقوا له، وهي مشكلة حقيقية نواجهها، عدم قدرتنا على مواجهة اللوبي اليهودي.

ولذلك لابد أن يكون للفاستينيين سياستهم الواضحة في ظل انتهاء بعض الدول العربية مثل العراق وليبيا وتقسيم السودان، وهذه السياسة واضحة منذ زمن الشهيد ياسر عرفات وكذلك الرئيس محمود عباس الذي نجح في استمرار الخط السياسي، ونحن كفاستينيين ملزمون بإنهاء الانقسام كي نستطيع الذهاب إلى الأمم المتحدة والرأي العام العربي موحدين وتحدث بصوت واحد بأن هدفنا واضح وهو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه الصراع في الشرق الأوسط

باحث غربي

بداية أعتقد أن الكثير من الفلسطينيين يدركون أنه من المحتمل في المستقبل أن تفوز في الانتخابات إدارة أمريكية جديدة، تختلف عن الإدارة الحالية التي كانت متعاطفة معهم، وأن الإدارة القادمة قد تكون غير متعاطفة مع القضية الفلسطينية، ولذلك سأتناول في ورقتي ملخصاً عما يعتقد الأمريكيون ، وما يتوجب فعله خلال الأربعة عشر شهراً القادمة في حياة الإدارة الأمريكية الحالية.

ما أعتقد أن الإدارة الأمريكية الحالية تشعر بالمرارة نتيجة عدم التقدم في عملية التسوية السلمية، وخلال الأسبوعين الأخيرين قبل زيارة نتنياهو إلى واشنطن كان هناك عدة تصريحات لأعضاء في مجلس الأمن القومي الذين توقعوا عدم تحقيق أي إتفاق سلام حتى نهاية حكم أوباما، وقد غضب كثير من الفلسطينيين نتيجة هذه التصريحات، ورغم أن إدارة أوباما لم تفعل شيء في الفترة السابقة، ولكن بمقدورها أن تقوم بعمل ما خلال الأربعة شهراً القادمة، حيث أن هناك فرصة جيدة لإدارة أوباما لفعل ما تراه مناسباً في هذه الفترة.

من الواضح أن هناك أجنادات أمريكية متعددة ووجهات نظر مختلفة وهناك تساؤل يطرح نفسه مجدداً، هل تسهم الولايات المتحدة في تسوية القضية الفلسطينية أو يجب عليها عدم التدخل في حل الصراع، الواضح أن إدارة أوباما متشككة جداً حول إمكانية وجود أي مفاوضات، وهناك آراء كثيرة في الولايات المتحدة التي تقول أن الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً على الإطلاق ، كما أن تدخلها يجعل الأمور

أكثر سوءاً في إسرائيل وفلسطين، ولكن الإدارة الأمريكية تؤكد أن تدخلها كان نتيجة عدم الاستقرار الموجود في المنطقة وحتى لا تنهار عملية السلام نتيجة استمرار الاستيطان، وعدم الوصول إلى حل الدولتين.

في الجهة المقابلة هناك مجموعة أخرى من الأمريكيين تقول أن هناك انخفاض في النشاط الاستيطاني، كما أن إسرائيل تقول نعم لرواتب جميع الموظفين (التحويلات الضريبية) وتسمح لحكومة التوافق الوطني بالتنقل والعمل ووجود شرطة فلسطينية في القدس مع زيادة في عدد العمال الذين يعملون داخل إسرائيل، كما أن هناك توسعة في معبر كرم أبو سالم، وهو ما معناه أن إسرائيل تسعى إلى تحسين حياة الفلسطينيين، ولكن ليس إلى حل الدولتين أو إنهاء الاحتلال.

وهناك مجموعة أخرى من الأمريكيين الذين يقولون بأن الولايات المتحدة تساهم في زيادة العنف، وهو ما تم ملاحظته أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة، وتصاعد العنف في القدس خلال العام الماضي، وما تبعه من هبات جماهيرية في مدن الضفة الغربية. والواضح أن الأمريكيين ليس لديهم أي خيار سوى التدخل في تسوية الأوضاع بشكل عام.

أعتقد أن الإدارة الأمريكية لديها أربعة خيارات خلال الأربعة عشرة شهراً القادمة المتبقية من حكم الرئيس أوباما:

- على الولايات المتحدة تسوية الصراع خارج رؤية الأمم المتحدة (خطاب رئاسي).

- اتخاذ قرار من مجلس الأمن بشأن الاستيطان.

- تفعيل الاتفاقات الموقعة كاتفاقية أوسلو.

- تفعيل الدور الإقليمي.

يعتبر الخيار الأول هو الأكثر احتمالية للحدوث من خلال صدور بيان رئاسي أمريكي لتجاوز أية أزمة مع إسرائيل، كما أن هذا الحل سيسهم في الحفاظ على أمن إسرائيل، وهو يمكن أن يشكل أساساً للمفاوضات بين الطرفين.

أما معارضو هذا الإقتراح فيؤكدون أن هذا الحل لن يترتب عليه تطبيق أي شيء على أرض الواقع، حيث يجب الاعتراف بيهودية اسرائيل، وعدم تطبيق القرار 194، وكذلك موضوع القدس، كما يؤكد أنصار هذا الفريق أنه إذا كان مجلس الأمن هو المسؤول عن الحل فإن ذلك سيكون له تبعات أولها الالتزام بقرار 242 كقاعدة جديدة للمفاوضات.

أما الخيار الثاني والذي يقوم على اتخاذ قرار من مجلس الأمن بشأن الاستيطان سواء بامتتاع واشنطن عن التصويت بشأن المستوطنات، حيث يعارض مجلس الأمن المستوطنات بشكل كامل إضافة لمعارضة ضمها إلى اسرائيل أما الحل الثالث فهو عبارة عن خطوات على أرض الواقع، مثل تنفيذ الاتفاقات الموقعة، أو نقل أراضي من منطقة (C) في الضفة الغربية إلى المنطقة (B) ، وهي قضايا لن يكون منها نهاية الاحتلال وأيضاً هناك تخوف لدى كثير من الناس في الولايات المتحدة خاصة من ردة فعل الجالية اليهودية خاصة في فترة إنتخابات الرئاسة الأمريكية.

أما بالنسبة للحلول الثلاث الأخرى، مثل حل المستوطنات فيعتقد أنه لن يحقق أي شيء في المستوى المطلوب لكنه الأكثر احتمالية للحدوث، حيث يعارض مجلس الأمن المستوطنات بشكل كامل، إضافة لمعارضة ضمها إلى إسرائيل.

وكما كانت هناك تتبؤات خلال زيارة نتنياهو الأخيرة إلى الولايات المتحدة، كانت هناك تساؤلات هل حمل نتنياهو معه مقترحات جديدة أم كان هناك إلتزام بالاتفاقات الموقعة؟ ولكن الواضح من إدارة نتنياهو للصراع أنه سيماطل في تطبيق الاتفاقات على أرض الواقع بحيث تنتهي فترة أوباما دون تحقيق أي شيء. ولكن في هذه الحالة أعتقد أن مجلس الأمن سيكون له أثر أكبر في حل الصراع. أما الحل الرابع فهو عبارة عن حوارات إقليمية جديدة، حيث رجحت اسرائيل لهذا الحل من خلال زيارات خارجية لأوروبا والولايات المتحدة من خلال أشخاص مثل نتتياهو وليبيد، ومنها مقترح تم تقديمه للحكومة الفرنسية لحل الصراع، أو إحياء عملية سلام جديدة، والأفضل أن تكون دون مصر أو الأردن.

أما التحديات لهذا فيعتقد أن الفلسطينيين يحتاجون إلى غطاء عربي، أما الاسرائيليون فهم بحاجة إلى دور اقليمي وخاصة عربي، حيث سيكون الدور العربي مؤثر في عملية السلام لكن بالنسبة لهذا الحل فيصعب تطبيقه نظراً لضبابيته، فهل سيقبل الإسرائيليون بحدود 1967، أم هناك حدود جديدة؟ أرى أن هذا صعب تخيله، وبعض الضبابية تدور حوله.

في الختام أود أن أقول أن القضية الفلسطينية أصبحت الآن لها أولوية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد كنت في زيارة مع وزير أوروبي للفلسطينيين في القدس وكنت مشاركاً في الحوار وقد قضينا ساعات مناقشة الأوضاع في سوريا، وساعات أخرى حول الملف النووي الإيراني، وآخر حول اللاجئين إلى أوروبا لكن لم تتجاوز حواراتنا الـ 5 دقائق بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وفي النهاية لا بد أن أؤكد على عدم دعم الاتحاد الأوروبي لحل الدولة الواحدة، وأعتقد أن هذا الحل لن يأتي من الولايات المتحدة أو الفلسطينيين، حيث ترى منظمة التحرير الفلسطينية أن حل الدولة الواحدة غير واقعي.

هل يمكن كسب الدعم السياسي الأمريكي للقضية الفلسطينية؟

د. مخيمر سعود أبو سعدة*

هل يمكن كسب الدعم السياسي الأمريكي للقضية الفلسطينية مع علمنا المسبق بأن الإدارة الأمريكية منحازة بالكامل لإسرائيل وهناك علاقة تحالف استراتيجي بين الطرفين. هل يمكن أن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أكثر مما قدمته في إعلان الاستقلال في 15 نوفمبر/تشرين ثاني 1988، وذلك بالموافقة على قيام دولة فلسطينية علي حدود عام 1967، وبالتالي التنازل عن 78 في المائة من مساحة فلسطين التاريخية لإسرائيل، والاعتراف بقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي؟ هل يمكن أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بأقل من الاعتراف الدولي بفلسطين دولة مراقب، غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين ثاني 2012؟ وإذا كانت الإجابة على الأسئلة السابقة بلا، إذا ما هي الأدوات والوسائل التي يمكن استخدامها من أجل محاولة كسب الدعم السياسي الأمريكي للقضية الفلسطينية؟

* أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة الأزهر - غزة

من البديهي القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت هي القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي وكذلك على منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من وجود منافسة دولية من جانب روسيا وكذلك منافسة إقليمية من إيران، ولكن هذا التنافس الدولي والإقليمي على منطقة الشرق الأوسط لم ينجح حتى اللحظة في كسر الاحتكار الأمريكي لملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومازالت أمريكا تعتبر نفسها بأنها الراعي الوحيد لأي تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وترفض أي تدخل حتى من جانب حلفائها الأوروبيين لإحداث اختراق في ملف الصراع. ولذلك من الصعب جدا على الفلسطينيين البحث عن وسيط آخر غير الوسيط غير النزيه (الوسيط الأمريكي).

وقبل الولوج في الأدوات والوسائل التي يمكن استخدامها في محاولة كسب الدعم السياسي الأمريكي، لابد من إلقاء نظرة سريعة على طبيعة التأييد الأمريكي لإسرائيل وعلاقة التحالف القائمة بينهما. ولابد من التذكير هنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الأولى في العالم التي اعترفت بإسرائيل بعد قيامها. وعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي الأسبق هاري ترومان (1945-1953) عارض في البداية فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، ولكنه في النهاية رضخ لضغوط اللوبي اليهودي (Jewish Lobby) الأميركي الذي ازداد قوة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي هدد بمعارضة الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية المقبلة في نوفمبر/تشرين ثاني من ذلك العام 1948، حيث أن الدعم اليهودي كان المفتاح في نجاح الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات. وفي ذلك الوقت كانت العبارة الشهيرة للرئيس الأميركي هاري ترومان: أنه كان هناك عدد قليل من العرب بين ناخبيه، لاسيما وأنه في ذلك الوقت كان هناك أكثر من 200,000 ناخب يهودي يصوتون للحزب الديمقراطي في ولاية نيويورك لوحدها، حزب السلطة آنذاك، ويرجح كفة أغليبيتها في الكونجرس الأميركي. ويذكر أحد المصادر بأن 47 بالمائة من يهود الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانوا يعيشون في ولاية نيويورك، وحوالي 17

بالمائة من أصوات الولاية هي أصوات يهودية¹. وقد اعترف ترومان بدولة إسرائيل في 14 مايو عام 1948، بعد أحد عشر دقيقة من وثيقة إعلان قيام إسرائيل.

ومنذ ذلك الوقت يمارس اللوبي اليهودي ضغوطا كبيرة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وهناك تأييد جارف للوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي طمعا في الحصول على الدعم الانتخابي اليهودي في أية انتخابات مقبلة، علما بأن اليهود لا تتجاوز نسبتهم 2,5 في المائة من نسبة الشعب الأمريكي ولكنهم منظمين ووجودهم الانتخابي يتركز في الولايات الكبيرة مثل نيويورك، كاليفورنيا، فلوريدا، وإلينوي. ويطمح المتنافسون على كرسي الرئاسة الأمريكي وكذلك أعضاء الكونجرس في الحصول على الدعم المالي اليهودي والذي يعتبر أساسيا لنجاح الحملات الانتخابية، وإضافة إلى ذلك يتوود الساسة في أمريكا إلى وسائل الإعلام الأمريكي والتي يسيطر على جزء مهم منها اللوبي اليهودي.

اللوبي اليهودي يعمل لخدمة وحماية مصالح إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التأثير على قرارات وتشريعات الكونجرس الأمريكي، وكذلك التأثير على السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية والتي لها علاقة بإسرائيل. فعلى سبيل المثال، يقوم اللوبي اليهودي بالضغط على أعضاء الكونجرس الأمريكي للتصويت على مشاريع القرارات التي تخدم مصلحة إسرائيل وكذلك الاعتراض على التشريعات التي تتناقض مع مصالحها. ويهتم أعضاء هذا اللوبي بالضغط على الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بالدعم المالي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل، ولذلك عندما اقترح عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السناتور روبرت دال عام 1990 اقتطاع نسبة 5% من المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل وإرسالها

¹ فرد لوسون، إدارة ترومان والفلسطينيون، في ميخائيل سليمان، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص84.

إلى دول أوروبا الشرقية، قام أعضاء اللوبي اليهودي بتجنيد 73 عضواً من أصل 100 عضو في مجلس الشيوخ للاعتراض على هذا المشروع.²

ولا يوجد في الأفق ما يوشر بأن اللوبي اليهودي سيضعف أو يغير من مواقفه بالنسبة لقضية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فلازلت مواقف إدارة الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما منسجمة تماماً مع مصالح اللوبي اليهودي الأمريكي، وليس أدل على ذلك الموقف الأمريكي ضد طلب الانضمام الفلسطيني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب في 29 نوفمبر/تشرين ثاني 2012، وإفشال مشروع القرار العربي في ديسمبر/كانون أول 2014 لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووضع جدول زمني لإنهائه. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو 79 مرة، منها 41 مرة لحماية إسرائيل ولو لمجرد توجيه اللوم فقط على أفعال وانتهاكات بحق العرب والفلسطينيين، كان أولها في 10 سبتمبر 1972 وآخرها في 18 مارس 2011، ومن بينها 30 مرة استخدمت فيها واشنطن حق فيتو ضد قرارات تخدم القضية الفلسطينية.

ومن المهم التذكير هنا بأن الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما كان قد ألقى خطاباً في العاصمة المصرية، القاهرة في بداية ولايته الرئاسية الأولى وذلك في يونيو/حزيران 2009 وفيها انتقد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس الشرقية واعتبره غير قانوني وغير شرعي وطالب بوقفه، ولكنه أمام ضغوط اللوبي اليهودي اضطر إلى التراجع عن هذا الموقف والطلب من الفلسطينيين العودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل بدون تجميد الاستيطان. وبالإضافة إلى ذلك تستمر إدارة أوباما بالسكوت عن التوسع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية والقدس والذي يتناقض مع القانون الدولي الإنساني ويعتبر جريمة حرب مقابل عدم معارضة

² Stephen Ambrose, Rise to Globalism: American Foreign Policy Since 1938. (New York: Penguin Books, 1993), pp. 366-367.

نتنياهو و حكومته للاتفاق النووي مع إيران، بل والأسوأ من ذلك زيادة الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى 4 مليار دولار سنويا في العام 2014.

أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، المسموعة والمرئية والمطبوعة، فتقوم يوميا بضخ كمأ ضخماً من المعلومات والأخبار التي تنتقل إلى الشعوب المتلقية لهذه الأخبار والمعلومات في صورة حقائق ومواقف صادقة. وتؤدي وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة دورا مهما في تشكيل الرأي العام الأمريكي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما تؤدي هذا الدور في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

وفما يتعلق بعملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، فإن اللوبي اليهودي يقوم من خلال وسائل الإعلام الأمريكية ببيت دعاية ومعلومات تخدم الجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يقوم اللوبي اليهودي باستتجار صفحات كاملة في الصحف الأمريكية اليومية، مثل: صحيفة New York Times و Washington Post من أجل بث دعاية كاذبة تلحق الضرر بالفلسطينيين. ففي مارس 1996 بعد حملة التفجيرات ضد إسرائيل، ادعى اللوبي اليهودي بأن عدد اليهود الذين قتلوا في إسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993 حتى مارس 1996 أكثر بكثير من عدد اليهود الذين قتلوا في فترة الانتفاضة، كإشارة واضحة إلى التأثير على الرأي العام الأمريكي بأن عملية السلام القائمة لا تخدم إسرائيل وإنما تؤدي إلى مزيد من العنف، ولا تذكر هذه الإعلانات على سبيل المثال ما يقوم به بعض اليهود المتطرفين والمستوطنين اليهود من أعمال إرهابية ضد الشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرضت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خلال انتفاضة الأقصى إلى العديد من ضغوطات اللوبي اليهودي لوقف الاتصالات مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واعتباره شخصية غير مرغوب بها وليس شريكا للسلام.

ومن ناحية أخرى، يمارس اللوبي اليهودي أحيانا انتقادات لإسرائيل بطريقة متكررة ومؤثرة أيضاً. فعند تغطية أخبار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الإعلام الأمريكي يلاحظ أن بعض المحللين يتبنى الموقف الإسرائيلي بحرفية تامة. وفي

المقابل يقدم البعض الآخر انتقادات هادئة للموقف الإسرائيلي من وجهة نظر متعاطفة، ويظهر طرف ثالث بصورة محايدة ودون اتخاذ موقف واضح. ولكن لا يوجد ضمن هذا التباين من يتبنى الموقف العربي أو الفلسطيني في أي من هذه القضايا، ولذلك فإن المواطن الأمريكي يشعر بإحساس زائف بتباين المواقف، وأن هناك انتقادات لإسرائيل وسياستها ولكن مجموع هذه الانتقادات تصب في النهاية في صالح اللوبي اليهودي وإسرائيل³.

وتعتبر وسائل الإعلام متحيزة بسبب طبيعة عملها، ولكن هذا التحيز يبدو أكثر وضوحاً في حالة الصراع العربي الإسرائيلي في الأسلوب والأدوات المستخدمة من جانب وسائل الإعلام الغربية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص. ويقول فواز جرجس: إن المراقبين في الساحة الأمريكية يتفقون على أن التغطية الإخبارية السلبية للمنطقة العربية من قبل وسائل الإعلام السائدة تؤثر في تصورات الجمهور وصناع السياسة ومواقفهم حول المجتمعات الإسلامية⁴؛ فالكثير من التغطية الإعلامية في الشرق الأوسط قد ارتبطت بشكل كبير بالخطر على إسرائيل التي توصف كدولة صديقة لأمريكا. ولذلك فإن الصراع العربي الإسرائيلي ينظر إليه من وجهة نظر تعتبر إسرائيل حليفة لها، حيث يوجد جمهور أمريكي يهتم بأحداثها وقضاياها ويدافع عنها بحماسة⁵.

وتشهد وسائل الإعلام الأمريكية في السنوات الأخيرة وبشكل خاص بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر صعوداً غير مسبوق في الحديث عن الإرهاب

³ لمزيد من المعلومات حول تغطية الإعلام الأمريكي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، انظر: مخيمر أبو سعدة، 1999. الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في الإعلام الأمريكي: صحيفة "نيويورك تايمز" نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، العدد 367.

⁴ فواز جرجس، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، في إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

⁵ إدمون غريب، الإعلام الأمريكي والعرب، في إدموند غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية.

بشكل عام وما يسمى بالإرهاب العربي والإسلامي بشكل خاص. وفي نفس الوقت يتم التغاضي عن الممارسات الإسرائيلية والأمريكية ضد الشعوب العربية ويتم تمرير كل الممارسات الاستعمارية في المنطقة العربية باعتبارها سبلا لمكافحة التخلف والجهل والإرهاب. وبالرغم من أن النتائج الكمية الفعلية (الخسائر في الأرواح والممتلكات) الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة تكشف عن خسائر تفوق بشكل نوعي خسائر العمليات الاستشهادية، فإن التركيز الإعلامي الغربي يكون منصبا بالأساس على تلك الأخيرة.

تعد وسائل الإعلام إحدى الأدوات الهامة التي يستخدمها اللوبي اليهودي في كسب الدعم لإسرائيل، وترسيخ الصورة المشوهة عن الفلسطينيين، ولا يمكن تجاهل دور اللوبي اليهودي أو التقليل من أهميته عند دراسة موقع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الصحافة الأمريكية. وتقوم الحركة الصهيونية وإسرائيل في الغرب بتزييف تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية عبر تغذية الإعلام المرئي والمكتوب والمحللين والكتاب والباحثين والمهتمين بمعلومات مغلوطة وزائفة وغير موضوعية عن القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل تتمتع بدعم سياسي هائل من كل من الحكومة والكونغرس والشعب الأميركي، إلا أنه هناك تحول واضح بين عامة الشعب والزعماء السياسيين نحو وضع اللوم على إسرائيل لاستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وهناك ازدياد في حركة الاحتجاج اليهودية الأميركية ونشوء منظمات مثل (جي ستريت) الداعمة لقيام حل الدولتين والرافضة لاستمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. وقد بات واضحا أن الشعب الأميركي لا يقبل قتل الأطفال والمدنيين في غزة، حيث كان هناك تغيير في الموقف الشعبي الأميركي من العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف العام 2014. وبالإضافة إلى ذلك صدرت انتقادات عديدة من وسائل الإعلام الأميركي لسياسات حكومة نتنياهو وخاصة من الصحفي الأميركي توماس فريدمان وهو يهودي يكتب في صحيفة نيويورك تايمز الواسعة الانتشار في أمريكا.

هناك إجماع فلسطيني بأن الفلسطينيين قدموا الحد الأقصى من التنازلات وذلك بالتنازل عن 78 في المائة من مساحة فلسطين التاريخية لإسرائيل وقبولهم بدولة فلسطينية على 22 في المائة فقط من مساحة فلسطين التاريخية (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة). وعلاوة على ذلك وفي الرسائل المتبادلة بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي رابين في سبتمبر/أيلول 1993، فقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود وبالمقابل اعترفت إسرائيل فقط بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولم تعترف بحق تقرير المصير الفلسطينيين.

ومنذ تولي الرئيس محمود عباس رئاسة المنظمة والسلطة في يناير/كانون ثاني 2005، أكد مرارا وتكرارا التزام الفلسطينيين بحل الدولتين وأبدى مرونة غير مسبوقة في ملف تبادل الأراضي وقضية اللاجئين حيث قال في أحد المقابلات بأنه الرغم من انحداره من مدينة صفد الفلسطينية والتي طرد الفلسطينيون منها إبان النكبة الفلسطينية عام 1948، إلا أنه لا يرغب بالعودة إليها ملمحا بذلك إلى قبوله بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية، حل عادل ومنفق عليه على أساس القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبذلك أي تنازلات جديدة تعتبر إخلالا بالثوابت الفلسطينية والحقوق المشروعة التي كفلتها الشرعية الدولية، ولذلك من غير الممكن الخضوع للضغوط الأمريكية لتقديم أي تنازلات جديدة تمس الثوابت والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

أما عن الأدوات والوسائل التي يمكن استخدامها من أجل التأثير على كسب الدعم السياسي الأمريكي:

أولا: الاستمرار بالمعركة القانونية والدبلوماسية من أجل نزع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال الانضمام إلى كافة الوكالات والمنظمات والمعاهدات التابعة للأمم المتحدة. فبعد أن أصبحت فلسطين عضوا مراقبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر/تشرين ثاني 2012، تستطيع دولة فلسطين الانضمام إلى كل الوكالات والمنظمات الأممية. وقبل أن تحصل فلسطين على عضوية مراقب في الأمم المتحدة، فقد حصلت على عضوية كاملة في منظمة

اليونسكو التابعة للأمم المتحدة في مارس/آذار 2012، وعلى أثر ذلك انسحبت إسرائيل من منظمة اليونسكو وجمدت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها المالي لليونسكو والذي يقدر بحوالي 25 في المائة من ميزانيتها السنوية.

ثانياً: المضي قدماً باستكمال الملفات القضائية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية وخاصة موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية بصفته جريمة حرب تتناقض مع القانون الدولي الإنساني وبالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948. فقد انضمت فلسطين إلى ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية في بداية يناير/كانون ثاني 2014، وأصبحت عضواً كامل العضوية في بداية أبريل/نيسان من نفس العام. وبذلك من حق فلسطين تقديم ملفات جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية أمام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وبالتالي حسم الموضوع قضائياً.

ثالثاً: كسر الاحتكار الأمريكي لملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتبارها الراعي الوحيد لتسوية هذا الصراع، وذلك بالضغط على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا للتدخل لإحداث اختراق في ملف التسوية. من الممكن إقناع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بالتدخل بعد أن فشلت الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد أرغمت روسيا وألمانيا الولايات المتحدة على التعاطي مع الجهود الدولية لنزع فتيل أزمة الملف النووي الإيراني والتوصل إلى تسوية سياسية لهذا الملف، ومن الممكن لهذه الدول أن تفرض حلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية وعدم ترك ملف الصراع تحت رحمة المصالح الإسرائيلية والأمريكية.

رابعاً: تطوير المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي والتي تحظى باحترام وتأييد المجتمع الدولي والأمريكي لفضح ممارسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. فالمقاومة السلمية الشعبية والتي استخدمها الفلسطينيون إبان الانتفاضة الأولى في ديسمبر/كانون أول 1987 لاقت قبولا وترحيباً دولياً تم استثماره بالضغط على إسرائيل للقبول بالتفاوض مع منظمة

التحرير الفلسطينية ضمن وفد أردني مشترك في مؤتمر مدريد للسلام في 1991، والتي مهدت فيما بعد لتوقيع اتفاق أوسلو في 1993.

خامسا: الاستمرار بحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات من إسرائيل كأداة كفاحية ناجحة ضد إسرائيل ومقبولة دوليا. فقد نجحت مثل هذه الحملة في إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في أواخر الثمانينات من القرن العشرين. ويمكن القول بأن هذه الحملة نجحت في قيام دول الاتحاد الأوروبي بوضع وسم على منتجات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وبالتالي الضغط على إسرائيل لوقف مشروعها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونجحت هذه الحملة كذلك في مقاطعة الأكاديميين البريطانيين وغيرهم في مقاطعة الجامعات الإسرائيلية.

سادسا: مخاطبة الرأي العام الأمريكي من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح عدالة القضية الفلسطينية وفضح السياسات العنصرية الإسرائيلية. فقد أظهرت مؤشرات عديدة بأن الرأي العام الأمريكي قد ضاق ذرعا بسياسات حكومته المنحازة لإسرائيل وبأنه جاهز للتضامن مع القضية الفلسطينية. فقد أفادت استطلاعات الرأي العام الأمريكي عن رغبة الشباب الأمريكي بالتغيير ورفض سياسات حكومته العمياء الداعمة والمنحازة لإسرائيل والتي تضر بصورة الولايات المتحدة أمام العالم، ولقد ظهر ذلك جليا خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف العام 2014.

سابعا: تطوير وتفعيل اللوبي العربي والفلسطيني في الولايات المتحدة للتأثير على عملية صنع القرار تجاه القضية الفلسطينية. يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية مئات الآلاف من العرب والفلسطينيين وبعضهم يحتل مراكز مرموقة وصلت إلى مرحلة الوصول إلى عضوية الكونجرس الأمريكي ومنهم أساتذة جامعات ورجال أعمال لديهم القدرة على تنظيم أنفسهم في لوبي عربي فلسطيني للتأثير على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. من الواضح بأن مثل هذا اللوبي العربي والفلسطيني سيواجهه الكثير من المعوقات والمشاكل، ولكن المثل الصيني يقول بأن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

ثامنا: حشد الناخب الفلسطيني والعربي والمسلم في الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة والتأثير في الانتخابات الأمريكية للرئاسة والكونجرس. هناك تقديرات بأن عدد المسلمين في الولايات المتحدة أكثر من عشرين مليون، وبذلك فإن عدد المسلمين في الولايات المتحدة أكثر بكثير من عدد اليهود ولكن ينقصهم الوعي السياسي والتنظيم والتي لو توفرت، سوف يمكنهم ذلك من جذب انتباه المرشحين الأمريكيين وبالتالي الاستماع إلى همومهم ومشاكلهم.

تاسعا: تطوير وتعزيز العلاقة مع منظمات المجتمع المدني ومراكز التفكير والأكاديميين والجامعات الأمريكية المناهضة للاحتلال والاستيطان والعنصرية الإسرائيلية. هناك العديد من منظمات المجتمع المدني الأمريكية الداعمة لحل الدولتين والرافضة لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهناك العديد من المؤسسات الفكرية الأمريكية وبشكل خاص مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي الرافضة للسياسات العنصرية الإسرائيلية. وهناك كذلك العديد من أساتذة الجامعات الأمريكية مثل نعوم تشومسكي، إيلان بابيه، ونورمان فنكلشتاين، وجون مارشامير وستيفن والت وغيرهم والذين لهم دور بارز في فضح الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

عاشرا: التعاون والتنسيق مع جماعة "جي ستريت" اليهودية الأمريكية والتي تساند وتدعم حل الدولتين وتطالب بوقف الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية باعتباره يقوض حل الدولتين ويقتل إمكانية الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، مما يشك خطرا على استمرارية المشروع الصهيوني. وتعتبر "جي ستريت" من أشد المعارضين لمنظمة الأيباك والتي تدافع بشكل مستميت عن سياسات اليمين المتطرف في إسرائيل.

الجهود الفلسطينية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن والانضمام للمنظمات الدولية

أ. عصام يونس*

من يأمن العقوبة حتما سوف يسيء الأدب وفي غياب المحاسبة وتفعيل ادواتها كمبدأ قانوني وأخلاقي مؤسس للعدالة، سوف يواصل المجرم ارتكاب جريمته متحلا من كل القواعد الأخلاقية والقانونية، بل وسوف يجهر فاجرا بما يرتكب.

ذلك يختصر مشهد الجريمة، المتكرر مرات ومرات، التي ارتكبتها وترتكبها وسوف ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق من هم أولى بالحماية وفقا لقواعد القانون الدولي من المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسؤال التأسيس الذي يلقي بنفسه في وجه من يقترب من المشهد هو لماذا تمعن قوات الاحتلال بارتكاب جرائمها على طول الأراضي المحتلة؟ ليس أقلها الاعدامات التي طالت الأبرياء، وسابق عليها قصف منازل على رؤوس ساكنيها وكذا مستشفيات وسيارات للإسعاف ومدارس ومنتشآت ترفع العلم الأزرق، وسرقة للأراضي والممتلكات واستيطاننا لم يبق الا بقايا غرفة نوم وحمام للفلسطينيين، يقيمون عليها دولتهم الموعودة. في غياب المحاسبة والمساءلة لم يكن من بد سوى توقع الأسوأ، وهو ما شهدنا ارهاصاته ونذرته اليسير، عندما تشعر قوات الاحتلال بأنها محصنة

* مدير مركز الميزان لحقوق الانسان

وبأنها فوق القانون وبأن من أمر أو نفذ تلك الجرائم يحظى وسوف يحظى بالحصانة وهو أبعد ما يكون عن أن يتحمل المسؤولية أو يحاسب عما ما ارتكب، عندها يجب توقع ذلك الأسوأ.

في ظل غياب الإرادة الدولية لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات العدالة في هذا المكان من العالم، لم يعد من بد سوى أن تأخذ الضحية قضيتها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، في طريق ذو اتجاه واحد سعياً للحرية وتوقاً للعدالة ورفعاً للظلم وردعاً للمجرم، وذلك بتعظيم الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال. وبذلك وقاحة الحقيقة التي أرساها العقدين الماضيين بان دولة الاحتلال التي استغلت على نحو خطير شعار "أعطوا السلام فرصة" وهو الشعار الذي لم يحظ أي شعار بمثل ما حظي من دعم اممي غير مسبوق، بأن غيرت معالم الجغرافيا والديمغرافيا في الأرض المحتلة باجراءات نافذة لا رجعة فيها، استيلاء على الأراضي واستيطانها وتهويدا للمدينة المقدسة وتفتيتا لوحدة تلك الأراضي ودفع لسكانها للعيش في اقصاء محكمة الاغلاق.

تلك توطئة واجبة للبحث في الممكنات لاسيما ذلك المرتبط بالفعل السياسي على المستوى الدولي، ربما ينظر البعض إلى ما قامت به دولة فلسطين، ولم تنزل، من خطوات في الفضاء الدولي سواء بحصول فلسطين على صفة الدولة غير العضو أو بالانضمام لميثاق روما والتوجه للمحكمة الجنائية الدولية أو التوجه لمجلس الأمن، بأنه قفز في الهواء وتعبير عن الأزمة الخطيرة التي تعصف بالسلطة، والنظام السياسي الفلسطيني برمته. وتأتي هذه التطورات وكأنها إلقاء آخر حفنة تراب على قبر عملية سلام بعد عقدين ونيف من انطلاقها، التي قُدر لها أن تولد مشوهة لتنتهي "تحت أقدام غلاة المتطرفين الصهاينة، الذين عاثوا فسادا وتفتيتا في الديمغرافيا والجغرافيا الفلسطينية.

عندما انفصلت دولة الاحتلال أحاديا عن قطاع غزة، في ايلول (سبتمبر) 2005، فإن جوهر ما سعى إليه الاحتلال وهو استراتيجي بامتياز، هو فك الاشتباك مع غزة وتفتيت النظام السياسي وقتل أي ممكنات لقيام دولة فلسطينية بل وقتل الفكرة في عقول الفلسطينيين بعد أن جرى قتلها على صعيد الممارسة والواقع،

عن طريق تفتيت الهوية الوطنية الجامعة ودفع الفلسطينيين إلى البحث في المحرم والذي قد يكون للواقع دور في تشظية تلك الهوية عبر محاولات الدفع قسراً لإعادة تعريف فاسدة للذات وذلك ربما يكون من خلال البحث في هويات مصطنعة في ظل انقسام سياسي شديدة الديناميكية من جهة وفشل عملية السلام في تحقيق ما وُعد به الفلسطينيون من أمن وسلام ورخاء من جهة ثانية.

إدراكاً لذلك ولقطع الطريق على ما يسعى إليه الاحتلال، كان لزاماً على الفعل السياسي الفلسطيني أن يكون مبادراً وفي حال اشتباك سياسي وقانوني ودبلوماسي متواصل، وذلك للتأكيد على المركز للأراضي الفلسطينية وعلى رأسها القدس بأنها أرض محتلة وبأن قوة الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عنه وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي الإنساني، وأن يأت متأخراً هو دون أدنى شك أفضل من ألا يأت أبداً، وما تقوم به دولة فلسطين من عمل دبلوماسي وقانوني وسياسي، في هذه اللحظة السياسية الفارقة، ليس فقط مهماً وإيجابياً، بل يجب أن يقدم له الدعم والاسناد الشعبي.

غني عن القول أن أحد تجليات أزمة النظام السياسي الفلسطيني تكمن في العمل دائماً على خلفية رد الفعل وليس الفعل ذاته، وبالإضافة إلى ما تقدم من توطئة، فإن ما حدث - ولم يزل - من تطورات في الإقليم، بل وفي العالم يستوجب فعلاً مبادراً وليس رداً ود أفعال، فما شهده الإقليم من حراك كان في حقيقته أقرب إلى تسونامي سياسي ضرب المنطقة ولم يستقر بعد، وهو ما كان له تكلفته السياسية على الفلسطينيين من الناحية الموضوعية. فقد شهدت القضية الفلسطينية تراجعاً في الاهتمام الدولي بها، بعدما كانت موضع اهتمام كبير، لصالح الاهتمام بمناطق النزاع الجديدة مثل سوريا وليبيا والعراق - داعش، وحتى أوكرانيا. وكانت تكلفة ذلك - ولم تزل - بالغة على القضية الفلسطينية، حيث نشهد انزواً وتراجعاً لقضية فلسطين كبنء متقدم على أجندة الاجتماع الدولي لتحتل مكاناً في أسفل تلك الأجنءة.

لذا تبرز الأهمية الكبيرة لأي اشتباك سياسي وقانوني ودبلوماسي كفعل مبادر في هذا الوقت بالذات، بأن يشكل افتراقاً مع قواعد اللعبة التي وضعها من

أراد الوصول إلى هذا الحصاد المأساوي الذي نعيش اليوم، بما يؤسس لعمل سياسي من ممثلي شعب تحت الاحتلال ينقله من رد الفعل إلى الفعل نفسه، وهو ما كان غائباً عن العمل السياسي "الكفاحي" المنفعل دائماً والمبادر نادراً والمستكين قدراً في حال من الهشاشة والانكشاف ما كبّد الفلسطينيين تكلفة باهظة.

ومن المهم التأكيد على أن المبالغة في نتائج هذا الفعل وتضخيم المتوقع منه، التي يراها البعض، في ظل الاختلال الهائل في موازين القوى مع الاحتلال، لا تعدو كونها ديماغوجيا وبيعا للوهم. فالحصول على الحقوق المشروعة للفلسطينيين، كشعب تحت الاحتلال، لن يتحقق بقرار من مجلس الأمن أو من جسم أممي آخر. إن هذا الفعل يجب النظر إليه في سياق الاشتباك الواجب مع الاحتلال ووضع العالم أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية وتظهير قضية الفلسطينيين على نحو مختلف، كشعب تحت الاحتلال يتوق إلى الحرية والاعتناق.

إن الحصول على الصفة الجديدة لفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، ومبادرة فلسطين بعقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في تموز (يوليو) أثناء العدوان على غزة، وما نتج عنها من تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها الاحتلال. وكذلك طلب الرئيس محمود عباس من الحكومة السويسرية في العاشر من الشهر نفسه وأثناء العدوان على غزة أيضاً، عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف، ولاحقاً التوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار لانتهاء الاحتلال والانضمام لمحكمة الجنايات الدولية وتوقيع عشرات الاتفاقيات الدولية لاسيما في حقوق الانسان، كلها خطوات ذات أهمية استثنائية يجب النظر إليها من زاوية الفعل المبادر والاشتباك الذي أشرنا إليه، لكنها جميعها تبقى غير كافية ما لم تكن جزءاً من استراتيجية كفاحية شاملة.

من المهم التأكيد على تحييد التوظيف النفعي السياسي لهذه الخطوات المهمة، أو التعامل معها كفعل تكتيكي يراد له ومنه تحسين الشروط في مفاوضات ربما لا يزال البعض يتوهمها، أو بأنها نوع من النضال الناعم "السوفت" المحسوب بدقة بالغة، قد يجرح لكنه لا يغضب، بل يجب أن تكون خطوات تأسيسية من بين

خطوات أخرى يمكن القيام بها، تشكل انعقاداً تدريجياً ومنظماً للتحلل من قواعد التفاوض الظالمة ويرسم خطوات جادة وراسخة نحو إنهاء الاحتلال.

إن الفعل المبادر هو الذي يستغل، إلى أقصى حد ممكن، ما هو متاح من هوامش قانونية ودبلوماسية كما ويسعى إلى خلق هوامش جديدة وفضاءات أخرى للاشتباك الدولي، في ظل القوة القانونية والأخلاقية التي يحظى بها كفاح الفلسطينيين.

ولعل أهم ما يجب القيام به، لاسيما مع حصول فلسطين على صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، من جهة، ضرورة الانضمام للمؤسسات الدولية وليس الاكتفاء بالتوقيع على الاتفاقات الدولية، لئلا يتسنى تعظيم الاشتباك مع الاحتلال لنزع أي شرعية عنه وعن ما يرتكب من جرائم والقيام بخطوة متقدمة نحو تحقيق العدالة المطلوبة للضحايا، والتأكيد مرة وإلى الأبد أن العدالة والسلام ليسا خطان متوازيان لا يتقاطعان، بل انهما يشترطان بعضهما بعضاً، فلا سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف.

لم يبقَ أمام الفلسطينيين سوى أن يأخذوا قضيتهم بأيديهم في طريق ذي اتجاه واحد، لا رجعة فيه، مهما كانت الكلفة السياسية التي سيدفعونها، في افتراق مع قواعد اللعبة الظالمة التي رسمها العالم وارتضاها الفلسطينيون أساساً للوصول إلى مطالبهم المشروعة، وهو حتماً لن يتحقق بالضربة القاضية بل بمجموع النقاط.

إن ذلك يقتضي إنهاء العبث السياسي الخطير المتمثل في الانقسام لشعب لا يزال تحت الاحتلال. ذلك الانقسام الذي أضعف الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية على نحو غير مسبوق، وهو ما يتطلب توافق الكل الفلسطيني على خياراتهم المحددة لإنهاء الاحتلال الجاثم فوق أراضيهم، وبتوافقهم على تحمل نتائج تلك الخيارات مهما كانت كلفتها، وبإعادة الاعتبار للمشروع الوطني ولأولئك الذين يعيشون الغربة في وطنهم بجذبهم إلى دائرة الفعل السياسي والكفاحي.

إن القضية الفلسطينية من أكثر القضايا تدويلا بل نشأت مدولة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد كان لها النصيب الأكبر من قرارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجانها المختلفة النصيب الأكبر من بين قضايا الكون، لذا وجب التأكيد على أن دلالات مفهوم التدويل ليست لغوية أو اصطلاحية بل بالمضمون والمحتوى ارتباطا بالزمان والمكان.

إن التدويل الذي نعنيه هو نقل القضية الوطنية الكبرى لفضاء جديد من الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال وتعظيمه في معركة طويلة تراكمية طويلة. منذ أن حصلت فلسطين على صفة الدولة غير العضو توفرت فرصة جديدة وفتحت أفقا هامة أمام الفلسطينيين وذلك بتوافر فضاءات جديدة وهوامش أخرى مضافة للعمل السياسي والقانوني والدبلوماسي وفرتها استحقاق الصفة والذي نتج عنه أن فلسطيني أصبحت لها شخصية الدولة المعترف بها والتي تمكنها من الانضمام للاتفاقيات والمؤسسات الدولية. ذلك يعني أن التوجه للأمم المتحدة وما سوف يتلوه كان إيذانا بعمل جديد على المستوى الدولي سعيا "لتدويل" الصراع ووضع العالم مرة واجباته القانونية والأخلاقية تجاه الأراضي المحتلة سكانها المدنيين من الفلسطينيين بتوظيف الهوامش المتاحة وحسن استخدامها والتعامل معها.

إن التدويل بهذا المعنى يسعى إلى رفع المشروعية الاخلاقية والقانونية والسياسية عن الاحتلال وجرائمه، والبحث في ما يمكن ان يكون رادعا وما يمكنه ان يحقق نصفة وبعضا من عدالة للضحايا الفلسطينيين. فالتدويل هو للصراع وليس الحل، فالصراع الذي امتد لعقود قد سلب الفلسطينيين مقدراتهم وعظم من تبعيتهم للمحتل. لذا فإن الاشتباك السياسي والقانوني المشار اليه يعني بالضرورة القطيعة مع الشروط الظالمة التي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيها بعد عقدين ونيف من عملية تفاوضية لم تجلب سوى مزيد من ابتعاد الشعب الفلسطيني عن نيل حقوقه المشروعة. علاوة على ذلك فإن الاهتزازات الكبيرة في الاقليم بفعل التسونامي الذي تعرض له فيما يسمى بالربيع العربي والذي لم يهدأ أو يستقر بعد نتج عنه تراجع بند فلسطين على اجندة المجتمع الدولي، يلقي بتحديات كبرى على الفلسطينيين في أن يعيدوا الاعتبار لقضيتهم ولمكانها الطبيعي الذي تستحق على المستوى الكوني.

وللقيام بذلك لابد من تأمل الاشياء بصورة مختلفة وتمثل واقع الحال شديد
المأساوية.

إن إعادة موضعة الذات في هذا الواقع ستوجب إعادة الاعتبار للحقوق
الوطنية الفلسطينية والعملية الكفاحية برمتها وذلك بالتأكيد على المرجعيات القانونية
والأخلاقية التي تأكلت كثيرا بفعل عملية أوسلو، فالشعب الفلسطيني هو شعب تحت
الاحتلال واسرائيل دولة محتلة والفلسطينيون لهم حقوق أصيلة غير قابلة للتصرف.
وحتى يكون ذلك لا بد من خلق بنية تحتية ملائمة أولها وأهمها إصلاح منظمة
التحرير الفلسطينية وتلك الأدوات التي سوف يكون مناطا بها جزء مهم من هذا
العمل وهي السفارات والبعثات المختلفة وهي التي سوف تكون في اشتباك دائم مع
المؤسسات الدولية المختلفة والرأي العام في بلدان العالم وتعبيراته السياسية
والاجتماعية.

وعلى ضوء التطورات المتسارعة والواقع البالغ الخطورة في الأراضي
الفلسطينية المحتلة فإن التدويل وإن كان يهدف إلى الاشتباك السياسي والقانوني
لنزع الشرعية عن الاحتلال وجرائمه فإنه أيضا يجب أن يهدف إلى رفع مكانة دولة
فلسطين من خلال مزيد من الاعترافات لتكون عضوا أصيلا في جماعة الامم
المتحضرة وتأخذ المكان الذي تستحقه بين أعضاء وأطراف تلك الجماعة وذلك من
خلال العمل الدبلوماسي المتنوع ومن النشاطات السياسية والاكاديمية والفنية
والرياضية... الخ وفي ذلك قول كثير.

دور وسائل الاتصال والإعلام المحلية والدولية في تغيير الصورة النمطية عن الفلسطينيين

أ.سعود أبو رمضان*

مقدمة:

معروف لدى الجميع أن الاحتلال الإسرائيلي لا يحارب الشعب الفلسطيني ويحتل أرضه من خلال قدراته العسكرية والأمنية فقط بل يستخدم كافة قدراته الإعلامية بكل الوسائل المتاحة معتمدا على الثقافة واللغة في إقناع الرأي العام وخاصة الغربي بصدق روايته وبطلان الرواية الفلسطينية من خلال الاعتماد على مبدأ الخداع بالانطباع الأول، أو كما يقولون الحب من أول نظرة، حيث يبادر إعلام الاحتلال بالتركيز على أخذ زمام المبادرة ونشر الأخبار والتقارير الصحفية والتطرق لصدق روايتهم بأدلتهم دون ذكر أية تفاصيل حول الرواية الفلسطينية أو ما هي أسباب ردادات الفعل الفلسطينية التي اندلعت بسبب تصرفاتهم، ولسان حالهم يقول "ضربني وكى وسبقني واشتكى" وبحكم الخبرة البسيطة التي مر فيها الصحفيون الفلسطينيون أثناء تغطيتهم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على مدار الثلاثة عقود الماضية، نجد أنهم يتبعون هذا الأسلوب منذ قبل النكبة عام 1948 وحتى يومنا هذا.

* أعلامي ومديرة مؤسسة اعلامية

والسؤال هنا أين الإعلام الفلسطيني والعربي من ذلك؟ ماذا فعل الإعلام الفلسطيني الرسمي والغير رسمي وأيضاً العربي حيال ذلك؟ هذا ما سوف أقوم بتوضيحه خلال هذا المداخلة، وما هو المطلوب منا كإعلاميين وكمؤسسات إعلامية للتصدي لذلك والعمل على تصديق روايتنا؟

ورقة العمل:

منذ قيام دولة الكيان على أرض فلسطين وحتى يومنا هذا نجد أن هناك العديد من القرارات الدولية التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات دولية أخرى ذات صلة بالقضية الفلسطينية جاهزة للتطبيق العملي على الأرض ولم تنفذ حتى يومنا هذا والجميع دائماً يتساءل لماذا ذلك؟ ناهيك عن التعاطف الغربي المنقطع النظير مع إسرائيل وتبرير ما تقوم به من ممارسات قمع وقتل ومصادرة أراضي وتسمين مستوطنات وخداع للرأي العام الدولي، وللإجابة على ذلك نجد ان هناك أربعة عوامل أساسية:

1- عامل الدين:

نجد هنا تقارب بعض مذاهب الدين المسيحي في المجتمعات الغربية مع الدين اليهودي الذي تتبناه الصهيونية العالمية، وتستغل إسرائيل هذا العامل إعلامياً بشكل واضح في كسب تعاطف الغرب وتشويه صورة الشعب الفلسطيني على أساس أنهم مسلمون ويقتلون اليهود في عمليات إرهابية وسط صراخ الله أكبر، ولاحظنا ذلك في الأعوام القليلة الماضية، بقيام إسرائيل باستغلال ظاهرة داعش وأعمالها الغير إنسانية بالمطلق في تشويه صورة الشعب الفلسطيني، كان آخرها قبل عدة أيام تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بتشبيهه الرئيس محمود عباس بقيادة داعش والتحريض الواضح ضده أمام الغرب.

2- عامل الثقافة والتربية واللغة:

الغالبية العظمى من اليهود الذين ينتمون للحركة الصهيونية والذين استوطنوا فلسطين قبل وبعد النكبة جذورهم غربية خالصة، خصوصاً الذين قدموا من دول أوروبا، الولايات المتحدة، كندا، جنوب أفريقيا، أستراليا وبعض دول أمريكا

اللاتينية، لذلك نجد منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا تقارب ثقافي وفكري ولغوي بين الإسرائيليين من جذور غربية والمجتمع الغربي بشكل عام، وتستغل إسرائيل ذلك بشكل واضح في الإعلام الموجه للغرب، فالغرب يفهم اللغة الصحفية والمصطلحات الدقيقة والمميزة والتي يستخدمها الكتاب الإسرائيليون باللغة الإنجليزية، ليس فقط الذين يعملون في وسائل الإعلام الإسرائيلية، ولكن الإسرائيليون الذين يحملون جنسيات مزدوجة أو معتققي الديانة اليهودية أو المسيحيين الذين يتعاطفون مع اليهود وجميعهم يعملون في أهم وسائل الإعلام الدولية ذات التأثير الكبير على الرأي العام العالمي والقراء الغربيين مثل صحيفتي نيو يورك تايمز، الواشنطن بوست، والعديد من الإذاعات الدولية مثل إذاعة NPR الأمريكية ومحطات التلفزة الغربية وعشرات المواقع الإلكترونية الإخبارية، وبالتالي هذا العامل يعتبر مهم جدا لإسرائيل ويخدمها ويخدم مصالحها إلى حد بعيد جدا في تصديق الرواية الإسرائيلية وعدم الإكتراث للرواية الفلسطينية، وهذا يقودنا إلى العامل الثالث.

3- ضعف الإعلام العربي والفلسطيني:

ضعف الإعلام العربي والفلسطيني الرسمي وغير رسمي في مواجهة الإعلام الإسرائيلي وعدم قدرة هذا الإعلام أن يحذو حذو الإعلام الإسرائيلي الموجه للمجتمع الغربي والدولي، يعتبر أيضا أحد أهم العوامل التي تضعف القضية الفلسطينية في توضيحها للغرب وكسب التأييد الدولي اللازم لدعم القضية، وهنا نجد أن إسرائيل تستغل هذا الضعف وهذا الفراغ الناشئ، وبالتالي تنهيا لها الساحة الدولية وتنفرد إسرائيل بسهولة في إقناع الغرب بتصديق روايتها القوية معتمدة على عوامل اللغة والثقافة والتقارب الفكري والديني مع الغرب لعدم وجود رواية فلسطينية أو عربية مقنعة، أو غيابها في بعض الأحيان، وبالتالي يكون تركيز الإعلام الفلسطيني والعربي على الرواية التقليدية والتصريحات التقليدية المكررة وعدم القدرة على فهم التكتيك الإعلامي الذي تنتبعه إسرائيل، وكأنه يغرد خارج السرب، لذلك في العديد من الأحيان نجد الإعلام الإسرائيلي في واد وإعلامنا العربي والفلسطيني الرسمي في واد آخر.

4- المهنية والدقة في العمل الصحفي:

إضافة إلى أن إسرائيل وحلفائها والصحفيين والناطقين الرسميين والمراسلين الذين يخدمون مصالحها ويروجون لإعلامها وروايتها، ويقومون بتلقيق الحقائق في معظم الأحيان ويقلبون الحقيقة ويحولون دائما الضحية إلى جلد والعكس، إلا أنهم من الناحية المهنية يعرفون ماذا يريدون ويعرفون جيدا أيضا الرسالة التي يريدون إيصالها بشكل مباشر وواضح ودقيق من خلال تمتعهم بأعلى درجات المهنية الصحفية، من ناحية الدقة في نقل المعلومة و استخدامهم للغة القوية واستخدامهم للمصطلحات والتعبيرات الدقيقة باللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى التي تصل بشكل مباشر وبشكل جيد التوصيل إلى أذهان وعقول الغرب والمجتمع الدولي.

ولو نظرنا جليا إلى العامل الثاني والثالث والرابع، وقمنا كإعلام عربي وفلسطيني بالعمل عكس ذلك، و، يقوم إعلامنا الرسمي وغير رسمي بتطبيق هذه العوامل، أنا متأكد انه في هذه الحالة ممكن أن نحقق مكاسب دولية كبيرة جدا في دعم القضية الفلسطينية.

ما هو المطلوب من الإعلام الفلسطيني حتى يتمكن من ذلك:

من خلال فترة العمل الطويلة في الإعلام المحلي والعربي والدولي على مدار الثلاثة عقود الماضية، تبين لي وللعديد من الصحفيين الفلسطينيين العاملين في هذا المجال أن هناك الكثير من العمل المطلوب لكسب الدعم الدولي من أجل القضية الفلسطينية وهو كالتالي:

1- إعداد الخطط اللازمة لذلك:

تشكيل مجموعة تضم عدد من الخبراء الفلسطينيين والعرب، خصوصا الذين يعيشون في المهجر في العديد من الدول الغربية ويجيدون اللغات الأجنبية خصوصا الإنجليزية بشكل مهني جدا وتضم أيضا الأجانب الذين يبذلون تأييدا كاملا للقضية الفلسطينية ويفهمونها جيدا في مجالات الإعلام الدولي والسياسة والعلاقات الدولية، ويضعوا خططا مكتوبة قابلة للتنفيذ على المدى القصير وأيضا على المدى

البعيد، ومن الضروري بـمكان أن لا تكتب هذه الخطط فقط وتترك وتوضع على الأرفف أو في الأرشيف، بل يتم بتنفيذها بشكل دقيق وكامل.

ويجب على هذه المجموعة أن تضع في عين الاعتبار العوامل الأربعة سائلة الذكر في هذه الدراسة وذلك في إعداد الخطط من أجل كسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية وتحقيق.

2- خلق جيل من الإعلاميين والصحفيين على أسس مهنية وليست

عقائدية أو فصائية:

خلق جيل من الصحفيين من الأجيال الشابة والناشئة وإعدادهم إعداداً مهنيًا جيدًا، ليس فقط على صعيد الدراسة أو التخصص الأكاديمي في الجامعات والكليات والمعاهد التعليمية في الأراضي الفلسطينية، بل وضع مناهج دراسية جديدة لا تعتمد فقط على الدراسة الأكاديمية التقليدية في الجامعات والكليات والمعاهد، بل تعتمد أيضًا على التدريب العملي والمهني الجيد والمحترف من خلال مدرّبين مهنيين، كل ذلك ممكن إن يتم من خلال خبراء أكاديميين في مجالات الإعلام الحديث مع الأخذ بعين الاعتبار مواكبة التطورات القائمة في جميع أنحاء العالم.

3- التركيز على الجاليات الفلسطينية والعربية التي تعيش في الدول

الغربية:

التركيز على الجاليات الفلسطينية والعربية التي تعيش في الدول الغربية في شتى أنحاء العالم وإيجاد قنوات التواصل معهم باستمرار، والاستعانة بأبنائهم الذين يدرسون الإعلام أو يمارسونه في وسائل الإعلام الدولية والذين يجيدون اللغة بشكل مهني وكأنها لغتهم الأم وأيضاً يفهمون ثقافة الغرب وتفكيرهم وكيفية إيصال الفكرة والرسالة إلى أذهانهم وعقولهم وبالتالي سهولة إقناعهم بمدى صدق الرواية الفلسطينية وإن الشعب الفلسطيني هو الضحية والاحتلال هو الجالاد.

4- مقرات ومكاتب وسائل الإعلام الدولية:

الحقيقة الملفتة للنظر بشكل واضح جدا والتي تساهم بشكل كبير في خدمة إسرائيل وإعلامها ونظام البروباغاندا القوي الذي تمارسه في سياساتها وفي عملية

الترويج هو أن كل وسائل الإعلام الدولية المقروءة والمسموعة والمرئية لديها مكاتب رئيسية في القدس الغربية وفي تل أبيب، مع العلم أن بعض مدراء هذه المكاتب أو الكتاب الصحفيين والمحريين هم بالأصل إسرائيليون يحملون جنسيات أخرى عاشوا وتربوا ودرسوا في الدول الغربية، أو يعتنقون الديانة اليهودية أو مسيحيين متعاطفين بشكل أو بآخر مع الحركة الصهيونية ومبادئ دولة إسرائيل، حيث يتم اختيارهم وانتقائهم وتعيينهم كمدراء لهذه المكاتب بعناية فائقة واضعين في عين الاعتبار الشروط المذكورة أعلاه.

ولو نظرنا للجانب الأخر، الطرف الثاني في هذا الصراع، وهو الجانب الفلسطيني، والذي يتعامل مع الأراضي الفلسطينية على أنها أراضي دولة فلسطين المحتلة، نجد العكس تماما، فلا توجد مكاتب رئيسية لوسائل الإعلام الدولية تتصل بشكل مباشر بمقراتها في العواصم العالمية، بل نجد في كل من قطاع غزة والضفة الغربية ثلاثة أنواع من الصحفيين الفلسطينيين:

النوع الأول:

هناك مكاتب فرعية لوسائل الإعلام الدولية يديرها إعلاميون وصحفيون فلسطينيون تتبع مكاتبهم بشكل مباشر للمكاتب الرئيسية لهذه الوسائل الموجودة في إسرائيل، في القدس الغربية وتل أبيب وهرتسليا، وجميع تقاريرهم التي يرسلونها مكتوبة لهذه الوسائل يتم تحريرها ومعالجتها من قبل محررين إسرائيليين يحملون جنسيات اجنبية أو مدراء أجانب إما يهود أو مسيحيين يتعاطفون مع القضية الإسرائيلية.

النوع الثاني:

وهو عبارة عن مراسلين فلسطينيين يعملون بشكل فردي مراسلين صحفيين لوسائل الإعلام الدولية ومعظمهم لا يجيد الكتابة أو التقرير أو التحرير باللغة الإنجليزية باستثناء عدد قليل منهم، بل أن علاقتهم علاقة مباشرة فقط في المكاتب الرئيسية في إسرائيل ومدراء ومحري هذه الوسائل سواء المكتوبة أو المسموعة أو

المرئية ودورهم فقط هو إرسال المعلومة عبر التليفون او الإيميل ويقوم المدراء والمحررون بكتابة التقرير حسب رؤيتهم ووجهة نظرهم،

النوع الثالث:

ويعمل هذا النوع من الصحفيين الميدانيين بشكل غير منظم وهو عبارة عن مجموعة من الشبان والفتيات والذين يجيدون اللغة الانجليزية والترجمة الفورية الريكيه والذين نسميهم fixers وهؤلاء دورهم فقط مرافقة الصحفيين الأجانب في كل من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وغزة ودورهم هو ترتيب المقابلات مع الشخصيات والترجمة الفورية، وبعد ذلك يقوم المراسل او الصحفي الأجنبي بإعداد وكتابة التقرير الإخباري من منظوره وليس من منظور الصحفي الفلسطيني الذي رافقه.

المطلوب رسميا من القيادة الفلسطينية، خاصة السلطة الوطنية:

1-على السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة وزارة الإعلام بالتعاون مع نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية او في قطاع غزة وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الأخرى الغير منضوية تحت مظلة المنظمة وأيضا كافة مؤسسات المجتمع المدني، إجبار كافة وسائل الإعلام الدولية على افتتاح مكاتب رئيسية لها في الأراضي الفلسطينية أسوة بإسرائيل وباقي الدول العربية والدول الأخرى وأن يكون مدراء هذه المكاتب معينون من قبل دولهم ويتم قبولهم أو رفضهم من قبل السلطة الفلسطينية بعد الفحص والتأكد ويتم تعيين محررين وكتاب وصحفيون من الأراضي الفلسطينية او ذات أصول عربية وفلسطينية يجيدون اللغات الأجنبية للعمل في مكاتب هذه الوكالات.

أما كيف يتم إجبارهم ، فإن ذلك يتم من خلال إتباع سياسة صارمة وحازمة في التعامل مع هذه الوسائل وانه يجب عليهم افتتاح مكاتب رئيسية مرخصة من قبل وزارة الإعلام في الضفة أو في غزة، وإذا رفضوا ذلك يتم اتخاذ إجراءات بمقاطعتهم وعدم مدهم بالمعلومات اللازمة لتقاريرهم إلى أن يستجيبوا لمثل هذه

القوانين، لأنه من حقنا كدولة فلسطينية ان تكون هناك مكاتب رئيسية لهذه الوسائل وتكون علاقتها مباشرة مع مقراتها الرئيسية في عواصم بلدانهم.

2- على السلطة الوطنية الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الأخرى الغير منضوية تحت مظلة المنظمة وأيضاً كافة مؤسسات المجتمع المدني تعيين ناطقين ليس فقط باللغة العربية، بل أيضاً باللغة الإنجليزية واللغات الأخرى على أن يكونوا متخصصين في مجالات الإعلام المختلفة ولديهم الخبرة الكافية في إطلاق التصريحات المناسبة والتي تخدم القضية الفلسطينية دولياً.

3- على السلطة الوطنية الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الأخرى الغير منضوية تحت مظلة المنظمة بالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، إطلاق حملة وطنية توعوية في جميع أنحاء فلسطين والترويج لمخاطر الجهل في الإعلام والنشر الخاطئ والمسئ للصور والمقابلات وتقارير الفيديو والتي تضر بقضيتنا أمام الرأي العالمي وتسيء لنا، خصوصاً الشريحة العريضة من أبناء الشعب الفلسطيني الغير صحفيين والذين ينشطون على مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر وغيرها.

4- على السلطة الوطنية الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الأخرى الغير منضوية تحت مظلة المنظمة وبالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني وضع آلية كاملة لتنظيم وترتيب العمل الصحفي في الأراضي الفلسطينية، تشمل فرض رقابة مشددة كاملة على نشر الصور والفيديوهات والمقالات المسيئة والتي تشوه صورة الفلسطيني في أعين المجتمع الدولي.

5- على المسؤولين السياسيين والقادة والناطقين الإعلاميين الكف عن إطلاق التصريحات المسيئة للقضية تحت بند حب الظهور أمام وسائل الإعلام الدولية من أجل كسب الشهرة فقط وحب الظهور، وعليهم الاتفاق على استراتيجية واضحة وكاملة ومتفق على انتقاء الكلمات والمصطلحات ومعرفة متى يمكن أن يطلق هذا التصريح أو ذاك ومتى لا يطلق.

6- على الصحفيين الفلسطينيين والإعلاميين والعاملين في هذا المجال الأخذ بعين الاعتبار القضية الوطنية وخدمتها والانتماء لفلسطين وللشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وليس فقط العمل مع وسائل الإعلام الدولية من أجل الاغتناء والبنزس، وعليهم التصدي لسياسة وسائل الإعلام الدولية التي يعملون معها خاصة تلك التي تكيل بمكيالين، وتمنع الفلسطيني من التعبير عن صدق روايته وتعطي مجالاً أوسع في وسائلها لصدق الرواية الإسرائيلية.

كيف يمكن تغيير الصورة النمطية عن الفلسطينيين:

في الثامن عشر من شهر أكتوبر من العام الماضي عقدت ورشة عمل في رام الله تناولت موضوع الاستناد إلى القانون الدولي في التغطية الإعلامية لما يدور في الأراضي الفلسطينية، حيث أوصى خبراء وإعلاميون غربيون، بضرورة الاستناد إلى القانون الدولي في التغطية الإعلامية في الأراضي الفلسطينية، لإبراز العدوان الإسرائيلي للرأي العام الغربي، لتغيير الصورة النمطية السائدة لديهم عن عدوانية الشعب الفلسطيني .

وشدد الخبراء في توصياتهم في ختام ورشة العمل التي كانت بعنوان "صورة الفلسطينيين في عيون الجمهور الدولي، والتأثير النافذ للإعلام"، أن على الفلسطينيين أن يقوموا بتوظيف خبراء في مجال الإعلام والعلاقات العامة في الدول الأوروبية وأمريكا، لشرح موقفهم العادل، أسوة بما يقوم به الإسرائيليون لكسب الرأي العام الدولي .

وأشار الخبراء، من بينهم مايك بيرري، وجراهم آشور، وآلسون ويير، في الورشة التي نظمها مركز القدس للإعلام والاتصال، إلى ضرورة أن يكون الفلسطينيون دقيقين في عرضهم للوقائع، وعدم المبالغة في عرض ما يحدث، إذ أن المبالغة قد تؤدي إلى الإضرار بقضيتهم بدل فائدتها، وتمكن الإسرائيليون من استغلال الرواية الفلسطينية لنشر وجهة نظرهم.

وأكدت التوصيات، على أهمية أن يفترض الفلسطينيون أن الجمهور الذي يستهدفونه في رسالتهم الإعلامية لا يعرف شيئاً، وأن يقوموا بتوضيح كافة

المصطلحات التي يستخدمونها حتى لو كانت بديهية من وجه نظرهم، لأن كثيراً من المواطنين الغربيين لا يعرفون شيئاً عن القضية الفلسطينية.

ودعا المتحدثون، السلطة الوطنية إلى محاولة استقطاب الصحفيين الأجانب، وتنظيم رحلات لهم إلى الأراضي الفلسطينية، بهدف إطلاعهم على وجهة النظر الفلسطينية، وتمكينهم من معرفة الوجه الحقيقي للمجتمع الفلسطيني، الذي ينشد السلام والاستقلال، وضرورة العمل على الوصول إلى وسائل الإعلام الشهيرة ومحاولة الضغط عليها لكي تقوم بتغطية الأخبار في الأراضي الفلسطينية بنزاهة وموضوعية، وأن تسمح لوجهة نظرهم بالوصول إلى العالم عبرها.

وحدث الخبراء على استخدام اللغة الإنجليزية، التي يتابعها الجمهور المستهدف قدر الإمكان، وأن يتم اختيار المتحدثين الفاعلين والقادرين على إيصال الرسالة الإعلامية إلى المواطن الغربي.

وأكد مايك بيرري، في مداخلة، حول حول التغطية الإخبارية البريطانية لانتفاضة الأقصى، والذي قام بإعداد دراسة حول الموضوع، أن الصورة السائدة في بريطانيا عن الصراع في الأراضي الفلسطينية، هي أن هناك صراع عسكري بين دولتين، وليس بين شعب محتل وآخر يقبع تحت أذى وأطول احتلال عسكري شهده التاريخ الحديث.

وقال أن القليل من الشعب البريطاني، تتوفر لديه معلومات حول الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن المعلومات التي تصله هي قليلة وتعرض بشكل متعاطف مع إسرائيل، وتبرز وجهة النظر الإسرائيلية، وتخفي نظيرتها الفلسطينية، كما أن كثيراً من المعلومات المغلوطة والناقصة، منتشرة في الأراضي البريطانية، مشيراً إلى أن الإعلام البريطاني بشكل خاص والغربي بشكل عام، لا يوضح لماذا ينتفض الفلسطينيون؟ أو ما هو هدف إسرائيل من عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية، أو وجود مغالطات مثل: تخيل المستعمرين أنهم من الفلسطينيين ويسعون للسيطرة على الأراضي الإسرائيلية.

وأوضح، أن الطبيعة العسكرية الدموية للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية لا تبرز في الصحافة الغربية، وأن الأوربيين لا يعلمون الكثير عن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الإنسان وللقانون الدولية الإنساني، منوهاً إلى أن كثيراً صدموا بالمعلومات، التي عرضت عليهم أثناء إعداد دراسته.

وعزا بيرري في ختام دراسته، أسباب التغطية الإعلامية الغربية غير المتوازنة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، إلى غياب الخلفية التاريخية، التي يحتاجها المواطن الغربي خلال عرض الأخبار، إضافة إلى الأولويات الخاصة للإعلام العربي وسعي جزء منه للربح المادي، ووجود متحدثين إسرائيليين أكثر كفاءة من نظرائهم الفلسطينيين، قادرون على إيصال وجهة نظرهم إلى العالم، إضافة إلى سيطرة الجماعات الداعمة لإسرائيل على عدد من وسائل الإعلام العالمية الرئيسية.

وبدوره أوضح الصحفي غراهام آشور، والذي يقيم في الأراضي الفلسطينية منذ ثلاث سنوات، في مداخلة بعنوان "التغطية الإعلامية لفلسطين"، أن الصحفي الذي يعمل في فلسطين سرعان ما يكتشف زيف الرواية الإسرائيلية، ولكنه يواجه بمعارضة من الجهة التي يعمل بها خلال كتابته للأخبار، نظراً للسياسات العامة لها. وأشار إلى أنه كي نفهم سبب الانحياز الغربي لإسرائيل، يجب أن نفهم الأجندة الإعلامية لكل مؤسسة على حدة، منوهاً إلى تنفيذ شخصيات يهودية وسيطرتها المباشرة على أهم وسائل الإعلام العالمية .

وأكد آشور، أنه لا يستخدم مصطلح "الإرهاب" خلال تغطيته الإعلامية، لأنه لا يمكن أن نقارن بين الإرهاب والحرب الثورية والنضال الشعبي، الذي يهدف إلى الاستقلال عن المحتل، موضحاً أن وعي الإعلام الغربي السائد يؤثر كثيراً على عمل الصحفيين الغربيين في الأراضي الفلسطينية.

وشدد على أهمية تغيير وجهة نظر المحرر، الذي يتلقى الأخبار، ووجهة نظر المتفدين في الصحيفة، حتى يتسنى نشر الأخبار كما تتم تغطيتها في فلسطين، مشيراً إلى أن الصحفيين يتعرضون لضغوط وتهديدات قد تصل حد التهديد بالمساس بحياتهم.

ومن جهتها، أوضحت الصحفية أليسون ويير، أن التغطية الإعلامية الأمريكية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تتسم بالتحريف وسوء العرض، مشيرة إلى تجربتها في هذا السياق، حيث قررت الحضور إلى الأراضي الفلسطينية بنفسها لمعرفة ما يدور هناك، لتجد إغفال وسوء في العرض لما يحدث.

وأعلنت ويير، أنه بعد زيارتها قررت تأسيس مؤسسة لمراقبة الإعلام الأمريكي المنحاز لإسرائيل، بهدف السعي من أجل إعلام متوازن يعرض الأمور على حقيقتها، ويعطي الصورة الفلسطينية الاهتمام الذي ينبغي أن تكون عليه في وسائل الإعلام الأجنبية.

وأشارت إلى أنه يجب على الفلسطينيين، أن يقدموا شرحاً أكبر من الجاري حالياً، لما يقوم به الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية، والعمل على تشكيل مجموعات ضغط قادرة على التأثير في المؤسسات الإعلامية الأمريكية، التي تتعامل معها الشعب الأمريكي، من أجل تغيير صورة الفلسطيني في عقلية المواطن الأمريكي .

وفي مقالة للكاتب الفلسطيني والخبير الإعلامي اسامة فؤاد سعيد نشرت في عام 2012 أكد أن هناك اعتقاد واسع لدى الغرب أن الفلسطينيين بما يقومون به من أجل الدفاع عن أرضهم من الاسرائيليين هو جزء من الارهاب الدولي،أضف الى ذلك الصورة السيئة التي يعتقدونها عن الفلسطينيين من الناحية الثقافية والاجتماعية و السياسية، و الخلط بين مفهوم الدين و الثقافة.

ويقول الكاتب أن الفلسطيني في العقلية الغربية هو الارهابي الذي يقوم بالدخول الى الاراضي الاسرائيلية من أجل تفجير الابرياء و ترويع الأمنيين و قتل الاطفال و النساء.و الفلسطيني في المفهوم الغربي هو الانسان المتخلف البعيد عن الحضارة و التطور،الغير متعلم،الهمجي،طريقة تفكيره بدائية،يكرس حياته من أجل الجنس و الشهوة و العبادة بعيدا عن التقدم و الحداثة،مثله مثل بقية المجتمعات العربية التي لها صورة سلبية في عقلية الانسان الغربي.

ويضيف أن الصورة النمطية عن الفلسطينيين بصفتهم جزء من الاسلام عانى منها الفلسطينيون كغيرهم من المجتمعات الاسلامية، فهذه الصورة هي ظاهرة قديمة متجددة، فقد أبدع الغرب منذ القدم بتسميم العقل الغربي ضد العالم الاسلامي عن طريق تفسير التعاليم و المثل العليا الاسلامية تفسيراً خاطئاً و متعمداً.

و قد لعب اليهود دوراً كبيراً في تكريس الصورة السيئة للفلسطينيين في الغرب من خلال السيطرة على وسائل الاعلام ليس فقط في امريكا، و انما ايضا في أوروبا، فأكبر وكالات للأنباء في العالم مؤسسوها يهود في بريطانيا و فرنسا و المانيا. و اذا عدنا الى الأمريكيين فهناك سيطرة يهودية على المؤسسات الاعلامية و على الصحف و المجالات و وكالات الانباء، و أكبر دليل على ذلك مركز صناعة السينما في هوليوود، فأفلامهم المسمومة تصور الانسان المسلم بأنه بدائي و متعصب و متعطش للدماء، و لا يتم الفلم الأمريكي الذي موضوعه عن الارهاب الا و أن يصعب بصبغة اسلامية لتكريس صورة المسلم على أنه الانسان الارهابي الذي يدمر البشرية.

و بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ربط الغرب العمليات التي قامت بها القاعدة بالعالم الاسلامي و المسلمين، و قد استغل اليهود في وصف ما حدث وشبهوا هذه الاحداث بما يقوم به الفلسطينيون و المنظمات الفلسطينية ضد دولة اسرائيل، فأصبح من يدافع عن أرضه هو جزء من الارهاب الدولي الذي سعت أمريكا وحلفائها للقضاء عليه منذ تلك الأحداث من غزو للعراق وأفغانستان، وصولاً الى التدخل في الثورات العربية كنوع من تحرير الشعوب من الطغيان ونشر الديمقراطية و تحرير المرأة.

إننا كفلسطينيين يتوجب علينا وضع خطة بعيدة المدى من أجل تصحيح صورة الانسان الفلسطيني في العقلية الغربية التي صورت منذ القدم بطريقة سلبية.

ومن هنا نطرح السؤال التالي:

كيف نستطيع أن نغزو المجتمع الغربي و نغير طريقة تفكيره عن المجتمع الفلسطيني؟ .

السيناريوهات :

-السيناريو الأول:

أثبتت السنوات السابقة منذ الانتفاضة الاولى أن المقاومة الشعبية السلمية لها تأثير كبير على الاحتلال الاسرائيلي، وكسبت هذه الانتفاضة تعاطف غربي واسع مع القضية الفلسطينية. فقد كان المواطن الفلسطيني يواجه السلاح الاسرائيلي بالحجارة و الهتافات و الشعارات،مما أفقد الاحتلال شرعيته و أدى في نهاية المطاف الى الضغط على اسرائيل من أجل اعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في اقامة حكمهم الذاتي تمهيدا لاقامة دولة فلسطينية. بينما مع اندلاع انتفاضة الأقصى و انتشار السلاح بين المقاومين الفلسطينيين و التفجيرات داخل اسرائيل التي راح ضحيتها أبرياء ومدنيين اثارت زوبعة في الغرب، واعطت للاحتلال دافع للانتقام من تلك العمليات بصفتها عمليات دفاع عن النفس و رد فعل اسرائيلي طبيعي على الارهاب الفلسطيني،فصارت المقاومة الفلسطينية في العقليّة الغربية جزء من الارهاب و ليس جزءا من الدفاع عن الأرض.

و هنا تظهر أهمية العودة الى المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال الاسرائيلي التي أثبتت نجاحها مع دخول العديد من الناشطين الاجانب فيها في المسيرات ضد الجدار و ضد مصادرة الاراضي و حتى مشاركة نشطاء سلام اسرائيليين فيها.

-السيناريو الثاني:

يعد الاعلام ذو تأثير واسع جدا على عقول المجتمعات الغربية و تواصلها مع المجتمعات الاخرى و التعرف على طريقة حياتهم، وثقافتهم ودينهم وقضاياهم.فكان الاعلام الأداة الاسرائيلية الأولى في تشويه صورة الفلسطينيين في

العقلية الغربية، حيث دأبت اسرائيل ما قبل تأسيسها و بعد تأسيسها على تشويه صورة العرب والمسلمين والفلسطينيين في العقلية الغربية، ابتداء من تشويه صورة التعاليم الاسلامية، انتقالا الى طريقة حياة المجتمع الفلسطيني البدائي، وفي نهاية المطاف تصوير الفلسطيني على أنه ارهابي يعمل على قتل الابرياء في اسرائيل، ويريد القاء اليهود في البحر وتهجيرهم من بلادهم، مما جعلهم يكسبون تعاطف غربي واسع وأهمية بقائهم في ارضهم وأن ما يقومون به ضد الفلسطينيين هو جزء من التحالف الدولي للقضاء على الارهاب. فاذا نظرنا الى الاعلام نرى أهمية إنشاء قناة ناطقة باللغة الانجليزية وايضا اللغة الفرنسية بصفتها أكبر لغتين منتشرتين في العالم، تصل الى عمق الدول الغربية من أجل فضح سياسات الاحتلال وما يقومون به ضد الفلسطينيين، ايضا تصوير الواقع الفلسطيني ونموذج حياتهم في شتى مجالات الحياة، في الاعمال والسياسة، في التعليم والصحة، في التعاليم الدينية المتسامحة، في النظرة الى الآخر، وفي طريقة التفكير.

- السيناريو الثالث:

يعد الحوار بين الشعوب و الديانات و الثقافات و الحضارات جزء مهم في نقل الصورة الايجابية و السلبية من و الى الآخر. فتشجيع اقامة مركز فلسطيني للحوار مع الغرب جزء مهم في اصال الافكار و الاتجاهات و التواصل في منحى يخدم شرح الافكار الفلسطينية عن مفهوم الحياة و مفهوم التطور، و أن الانسان الفلسطيني متعطش الى الحرية و الديمقراطية و حقوق الانسان كأى انسان غربي. إن إنشاء هذا المركز يجب أن يكون تحت اشراف جهة مستقلة، و أن يكون هذا المركز على أعلى المستويات يشرف عليه أناس لهم خبرة طويلة و ذو كفاءة عالية للتواصل مع المؤسسات الغربية و شرح قضايا المجتمع الفلسطيني.

- السيناريو الرابع:

التعليم من الركائز الاساسية في حياة الانسان الغربي و صقل شخصيته و تطور طريقة تفكيره. و اذا وضعنا الطالب الغربي في الحياة الفلسطينية اليومية التي يعيشها فانه يتشبع بالافكار و القيم الفلسطينية السائدة في المجتمع، و عند عودة

هذا الطالب الى بلاده بعد انتهاء مرحلته الجامعية فانه يكون صورة ايجابية عن المجتمع الفلسطيني، وعن عاداته وتقاليده وقيمه وتعاليمه الدينية، فيخبر هذا الانسان الغربي أفراد عائلته عن المجتمع الفلسطيني، ويعطي صورة ايجابية عن الفلسطيني بين اصدقائه في العمل وفي محيطه الاجتماعي. فتشجيع التعليم المجاني للمواطن الغربي في فلسطين هو جزء مهم في غزو العقليّة الغربية و تغيير طريقة تفكيره عن المجتمع الفلسطيني، فكما تقوم العديد من الدول الغربية والمؤسسات في تشجيع التعليم الجامعي في الغرب واعطاء المنح التعليمية للانسان الفلسطيني من أجل أن يقوم بتعلم قيم تلك المجتمعات، فالضرورة ايضا تحتم أن نشجع التعليم العكسي في فلسطين، وهذا يكون ضمن خطة فلسطينية حكومية والتواصل مع السفارات الفلسطينية في الخارج من أجل طرح المنح الدراسية للمواطن الغربي في الجامعات الفلسطينية.

-السيناريو الخامس:

تعمل السفارات الفلسطينية في الخارج على التواصل مع المجتمعات و الدول الغربية،و البرامج الثقافية والتعليمية معدومة لدى تلك السفارات، وبالعكس من ذلك نرى السفارات الغربية العاملة في فلسطين نشيطة جدا في نشر ثقافة المجتمعات الغربية واقامة ورشات عمل لشرح مواقف تلك الدول من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كذلك اقامة الدورات والعمل على التواصل مع المجتمع المحلي وتقديم المساعدات والمنح الدراسية وكتيبات خاصة عن طبيعة عيش تلك المجتمعات وعن ثقافتهم و دينهم.

فلذلك نرى من الضرورة أن تقوم السفارات الفلسطينية في الخارج بالتواصل مع تلك المجتمعات الغربية وتواصلها مع شرائح ومؤسسات المجتمع المدني و تقديم كتيبات تشرح حياة الانسان الفلسطيني و مدى التطور الذي تم التوصل اليه على مختلف الاصعدة.

-السيناريو السادس :

يعد قطاع الاكاديميين جزء مهم في تغيير الصورة السائدة في المجتمعات الغربية عن مدى التخلف العلمي و الثقافي الموجود في المجتمع الفلسطيني و عن نظرتهم الى القضية الفلسطينية بشكل عام.و في حال وجود برنامج شامل لدى الجامعات الفلسطينية لزيارة الجامعات الغربية و اقامة المحاضرات و الندوات و ورشات العمل للطلاب الجامعيين فان ذلك يعتبر انجاز في طريق تحقيق نوع من تغيير الصورة السلبية عن الفلسطينيين. كذلك دعوة الجامعات الغربية لاقامة مخيمات صيفية للطلاب للتعرف على طبيعة التفكير الفلسطيني.

-السيناريو السابع:

يتواجد في البلدان الغربية عدد كبير من الجاليات الفلسطينية التي لها دور كبير في التأثير على المجتمعات الغربية،و يمتلك العديد من اصحاب الكفاءات مؤسسات اجتماعية و ثقافية في تلك الدول. فعلى الفلسطينيين المقيمون في البلدان الغربية أن يكونوا في مقدمة الصفوف لرسم سياسات صناعة الصورة البديلة. فهم أكثر دراية ومعرفة بواقع المجتمعات التي يعيشون فيها. وهم أكثر مصداقية منا في التعامل مع مواطنيهم الغربيين، ولربما كان عملهم أكثر قبولا لدى الغربيين. ويمتلك الفلسطينيون في الغرب اليوم عدداً من المؤسسات الفاعلة التي تحتاج إلى دعم ومساندة لتؤدي دوراً أكبر وأكثر تأثيراً.

وينهي الكاتب اسامة فؤاد سعيد بطرح هذه التوصيات:

1- أن يستند النشاط الفعال لصناعة الصورة البديلة إلى مزيج من العمل الإعلامي والعمل الثقافي والعمل الدبلوماسي والاتصال الشخصي، فتغيير الصورة المشوهة وإحلال صورة بديلة مكانها لا يكفي لتحقيق الاعتماد على نوع واحد من هذه النشاطات. بل نحتاج إلى الحركة في جميع هذه الجبهات. علينا أن نصل إلى وسائل الإعلام المؤثرة في الغرب وننشط علاقتنا مع الإعلاميين المميزين ونوثق صلتنا بالمؤسسات الإعلامية ذات النفوذ. ولاشك أن هذه العلاقات والصلات متى ما نمت ونضجت فستساهم في تثقيف أولئك الإعلاميين وتصحيح مفاهيمهم وتصوراتهم عن الفلسطينيين وذلك عن طريق تزويدهم بالمعلومات والتعبير لهم عن

الآراء حول القضايا والموضوعات التي تتعلق بالفلسطينيين. و هنا يبرز أهمية الاعلام و المؤسسات الاعلامية الفلسطينية للقيام بهذا الدور للتواصل مع هؤلاء الاعلاميين الغربيين و نقل الصورة الجيدة لنقلها الى مجتمعاتهم.

2- لابد من استثمار وجود الهيئات الدبلوماسية الفلسطينية في المجتمعات الغربية للإسهام في برامج صناعة الصورة البديلة وذلك من خلال توجيه هذه الهيئات على ما يمكن تسميته "الدبلوماسية الشعبية" التي تكثف صلتها وتواصلها مع شرائح ومؤسسات المجتمع المدني بدلاً من الاكتفاء بالصلات الرسمية مع الدوائر الحكومية.

3- علينا كفصائل فلسطينية و حكومة و مؤسسات وطنية أن نصوغ برنامج مقاومة موحد يندرج لصالح المجتمع الفلسطيني و يوفر تعاطف دولي مع القضية الفلسطينية، فالمقاومة السلمية بدل العنف أثبتت جدارتها في دعم القضية الفلسطينية بدلا من فهمها بصورة سلبية لدى المجتمعات الغربية.

4- صياغة خطاب اسلامي جديد لمخاطبة الغرب يحل محل الخطاب القديم. فلم يعد مقبولاً أن نخاطب الغرب بخطاب استعدادي. إن خطابنا الإسلامي الجديد عليه أن يراعي خصائص الجماهير المستهدفة وظروفهم الفكرية والاجتماعية والسياسية وأن يتشبع بروح إيجابية فيقدم الإسلام للغرب بوصفه خياراً حضارياً يمكن أن يسهم في إثراء القيم الإنسانية التي يؤمن بها الغرب نفسه، وبوصفه تحدياً فكرياً جديراً بالدراسة والتأمل العقلي. وعلينا ألا نقدم الإسلام للغرب بوصفه منازعاً إيديولوجياً له بل بوصفه رسالة هادية ورحمة للناس.

مداخلات

مداخلات الجلسة الأولى:

◀ اللواء عمر عاشور

سمعت في مداخلة د. خالد مصطلح (استقلال دولة اسرائيل) وهي المرة الأولى التي اسمع فيها ذلك، حيث إنه لا يوجد في أدبنا السياسي الفلسطيني ما يدل على ذلك، وعندما طرحت هذه الكلمة في كامب ديفيد وقال للمرحوم ياسر عرفات، فلنتحدث إذاً عن نتائج حرب 1948 وليس عن نتائج 1967 .

الأدب السياسي الفلسطيني لم يرد به مصطلح استقلال دولة اسرائيل وأرجو من د. خالد صافي التوضيح.

◀ أ. صلاح أبو حطب

هل التطورات على الموقف الأوروبي ناتجة عن انزياح تكتيكي لأوروبا أم هو موقف أصيل لمساندة القضية الفلسطينية؟ إذا هو كذلك يتبعه سؤال لماذا الموقف الأوروبي متذبذب هل هو ناتج عن أوروبا ضعيفة أم هو تقاسم وظيفي تكتيكي؟ والواضح أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى اسرائيل وليس العكس، ويدل على ذلك حجم الأسلحة من أوروبا إلى اسرائيل الهائلة للغاية.

ك د . جمال الفاضي

كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تحويل الدعم الاقتصادي والإنساني إلى دعم سياسي من خلال فتح مزيد من المنابر في الساحة الأوروبية للفلسطينيين وتحويل التمويل من رسمي إلى غير رسمي من خلال فتح منابر توصيل الصوت الفلسطيني من خلال الجامعات والمدارس؟

ك أ . سامي مقداد .

في الإنتفاضة الأولى كانت هناك سياسة تكسير العظام ولم يتحرك أحد. نحن نتكلم عن حل الدولتين ماذا عن حل الدولة الواحدة؟

ك د . زكي مرتجى

ماذا عن الإجراءات العملية التي سيقوم بها الأوروبيين من حلول ضد الجرائم الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية؟

ك د . عبد السلام نصار .

منذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية وحتى الثمانينات. كان الوضع موحداً ولا يوجد انقسام وكان الدعم العربي كبيراً وبالتالي لاحظنا أن الاتحاد الأوروبي كان أكثر تعاطفاً مع اسرائيل. الرجاء توضيح ذلك.

ك د . عبد الحكيم حلاسة

استغرب من النقد لآراء الدكتور خالد صافي، حيث إن الأكاديمي متهم من السياسي، السيد المحافظ ذكر أن رابين كان مع إقامة دولة فلسطينية ولكن الوقائع تدل على أنه لم يكن مطلقاً مع إقامة الدولة الفلسطينية وهذا نقيض ما تم الحديث عنه.

◀ د. عماد الفالوجي

في بعض المؤتمرات الإتحاد الأوروبي اعترف أن هناك هيمنة أمريكية على بعض الدول الأوروبية حسب رأي متى سيخرج منها الإتحاد الأوروبي؟

◀ أ. نبيل دياب

ما الضمانة الحقيقية والملائمة لإحياء المفاوضات بخلاف ما استمرت عليه أكثر من عشرين سنة؟

◀ أ. عصام يونس

حل الدولتين حتى يكون قائماً لا بد من معالجة موضوع الاستيطان جدياً. فلا يمكن للفلسطينيين أن يشاهدوا أراضيهم تسرق من خلال الاستيطان المستمر والمتزايد خلال والعشرين عاماً الماضية، فالمستوطنات إن لم تتم معالجتها فالأراضي الفلسطينية وحدة واحدة فهل مقبول على الإتحاد الأوروبي الاستمرار بالوضع الذي تشهد فيه تفتيت للأرض لوحدته النظام السياسي والجغرافيا واسرائيل تعمل من أجل تفتيت الأراضي، هل من المعقول أن يتعايش الأوروبيون مع ذلك، هناك قضايا قانون دولي يجب على الإتحاد الأوروبي البت بها.

◀ أ. أحلام نتيل

لماذا يوجد هناك ضعف عاطفي تجاه اسرائيل حينما يحدث عمليات (إرهابية) داخل أوروبا يعود الاعلام الأوروبي بإتهام الدول العربية والإسلامية ولكن حينما ترتكب إسرائيل الأعمال الإرهابية لا يواجهها الإتحاد الأوروبي؟ المطلوب من الإتحاد الأوروبي الإعتراض لمواجهة اسرائيل وللأعمال التي تقوم بها ضد الفلسطينيين.

◀ د. مجدي الكردي.

لماذا لا يقوم الاتحاد الأوروبي بتبني موقف وزارة خارجية السويد؟ نحن نطالب الاتحاد الأوروبي بحماية السياسيين الأوروبيين الذين يقولون كلمة حق بعدم ملاحقتهم من إسرائيل.

◀ أحمد أبو شاويش

عن حادثة فرنسا واتهام العرب والمسلمين والفلسطينيين فيها، الكل متألم لما حدث مع فرنسا، ولكن الفلسطينيين تألموا مرتين الأولى بسبب الحادثة، والثانية عندما أصدرت مجموعة من القوانين والقرارات الاسرائيلية التي تنص على مواجهة ملقي الحجارة بالرصاص الحي.

*رد: أورليكا هاوير

سأحاول باختصار الرد على بعض التساؤلات الهامة من الأخوة الحضور بداية حول السؤال عن تأثير الهيمنة الأمريكية على السياسات الأوروبية تجاه حل الصراع، أود أن نبحت أولاً وبشكل موضوعي في مفهوم ومعنى الهيمنة. ثانياً إن الدعم الأوروبي هو دعم موجه لحل الدولتين بشكل واضح، ويمكن رؤيتنا متوصفين في عمق الوساطة الدولية حول ذلك.

وحول موقف الاتحاد الأوروبي، سأحاول توضيح فكرة لماذا ندعم حل الدولتين والواقع انه من الصعوبة في هذا الوقت الحصول على موافقة 28 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي على حل آخر، في حين أننا قد توصلنا إلى توافق ملزم وصارم حول حل الدولتين، وأي تغيير في هذا الموقف سيكون موضوعاً في قمة التعقيد.

بشكل عام وعلى صعيد أكثر جدية، نحن متمسكون بقناعتنا بحل الدولتين على الرغم من انه في الحقيقة يبدو حلاً بعيداً جداً. أنا اليوم اتفق تماماً مع الذين يقولون بأن إسرائيل غير ملتزمة بحل الدولتين، وهذا الأمر يضعفنا، لكن من ناحية أخرى فإن الوصول إلى حل جديد يتطلب أعواماً.

نحن لا نرى في العنف الحالي من كل الطرفين إشارة إيجابية لحل الصراع. البعض لديهم مأخذ أو آمال معلقة على إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بدور عملي، وأنا اعتقد انهم يشيرون إلى ضعفنا، لهذا لا بد أن نعترف بأننا ضعفاء في مواجهة الآخرين، ونحن نؤمن بأن الحل الدبلوماسي هو الحل الوحيد الذي يمكن التوصل إليه بشكل حقيقي.

وحول السؤال الأخير عن التعاطف الإنساني واعتباره الدافع الوحيد لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الفلسطينيين، اعتقد انه حتى لو توفر التعاطف الإنساني فهو لا يساعد كثيرا على الوصول إلى حل. الحل يكمن في العودة إلى المفاوضات التي هي في حقيقتها بحث للأطراف المشاركة فيه عن مصالحها. ومن أجل تهدئة الأمور اعتقد بأنه لا بد من العودة إلى المفاوضات مرة أخرى.

نحن في الاتحاد الأوروبي نساعد وندعم على المستوى الاقتصادي والسياسي، وهدف من خلال دعمنا السياسي إلى بناء المؤسسات والهيكل السياسية القادرة على التغيير الفعلي على الأرض. الأمل مازال بعيداً، لكننا نعتقد أننا بحاجة إلى تجديد الجهود الدولية لحل الصراع..

◀ د. خالد صافي

الدور الأوروبي كان واضحاً جداً بالاعتراف بإسرائيل، والأوروبيون كانوا مسؤولين عن قرار التقسيم، والموقف الأوروبي كان واضحاً بالاعتراف بإسرائيل.

هناك تطور في الموقف الأوروبي منذ عام 1967 ولكن هذا التطور غير كافي، وما يمكن ملاحظته حالياً أن إسرائيل أفشلت معظم الجهود الدولية للحل من خلال استمرار الاستيطان، والسؤال أين الموقف الأوروبي، الواضح إنه عبارة عن مجاملة، وهو موقف ضعيف لا يتناسب مع قوة الاتحاد الأوروبي.

مداخلات الجلسة الثانية

◀ أ. أحمد أبو شاويش.

لابد أن تكون هناك رؤية استراتيجية للصراع بيننا وبين إسرائيل لا شك أن مؤتمر بلتيمور كان نقلة نوعية للحركة الصهيونية من أوروبا للولايات المتحدة، فهل ننشق عن روسيا، فلا بد من وجود حلفاء لمقاتلة إسرائيل، فالعلاقة بين إسرائيل وأمريكا هي علاقة عضوية، تحالف استراتيجي ولذلك لابد من تحالف جدي في الصراع العالمي الذي يمكن أن يشكل ضغط. الابتعاد عن روسيا. يعني مقاتلة إسرائيل بدون حلفاء.

◀ أ. منصور أبو كريم

حول وجهة نظرهم في الانتخابات الأمريكية القادمة تساؤلي هو ما مدى وتغير الموقف الأمريكي بعد الانتخابات القادمة؟ بإعتقادي أن كل إدارة أمريكية جديدة تتحرك في الملف الفلسطيني لديها رؤية للملف الفلسطيني، فما مدى الفروقات بين الجمهوريين والديمقراطيين وانعكاسه على القضية الفلسطينية؟

◀ أ. محمد التلوي

بالنسبة للعنوان "نحو كسب الدعم الدولي تجاه القضية الفلسطينية"، نريد أن نفهم ما هو المطلوب منا كشعب فلسطيني كي نكسب هذا الدعم، ما هي مفاتيح الحل للخروج من هذا الواقع؟

◀ د. جمال أبو نحل

من يعتقد أن إسرائيل تريد السلام فهو يحلم، هي التي أدت إلى مجموعة كبيرة من الأعمال الإرهابية ضد الفلسطينيين، ألمانيا تدفع ملايين لتعويض المحرقة. لماذا الاتحاد الأوروبي ليس له موقف سياسي مستقل عن موقف الإدارة الأمريكية ضد الحق الفلسطيني؟

◀ أ. سليم النفار

بما انه لا توجد مفاوضات خلال 14 شهراً القادمة وبالتالي سوف ندخل في عملية موات، فنحن نسير في فلك الانتخابات حالياً، الاستعداد للانتخابات وبعدها الفائز يستعد للفوز بالانتخابات القادمة مرة أخرى، وهكذا دواليك فيما يتم تجاهل حل الصراع، وبالتالي ينتظر الفلسطينيون 5 سنوات بدون فائدة، وهو ثابت السياسة الامريكية.

وهنا يثار السؤال هل يبقى الموقف الدولي وخصوصاً الأوروبي رهيناً لهذه التسويات الامريكية الاسرائيلية أو أنه يبقى أكثر تقدماً في المنظومة الدولية على غرار تحالف السلام؟

*رد: باحث غربي

بداية سؤال الانتخابات الأمريكية ستكون لصالح الفلسطينيين أم لا ، الواضح أنه إذا فاز مرشح ديمقراطي أو جمهوري سواء ترامب أو هيلاري كلنتون، ستكون الإدارة الأمريكية القادمة أقل صداقة أو تعاون مع الفلسطينيين، فهذه الحالية كانت أفضل إدارة أمريكية منذ بدأ الصراع.

إن الفلسطينيين يتم تجاهلهم وتقليل شأنهم دولياً على المستويات الرسمية، أما على المستوى الشعبي اي بالنسبة للمظاهرات الشعبية الداعمة والتي تحقق النجاح إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تدعم ذلك حتى أن السلطة لا تدعم حركة المقاطعة الشعبية الدولية، هنالك الكثير ما يمكن فعله لكن لا يمكن فعله بين يوم وليلة في غضون التهميش الدولي للقضية الفلسطينية.

أعتقد أنه يمكن التخلي عن الدور الأمريكي في حل الصراع نعم ولكن إذا إختار الفلسطينيون ذلك ولكن السلطة لم تختار ذلك حتى الآن.

لن تفعل الإدارة الأمريكية أي شيء إلا ضبط الوضع وإبقائه كما هو عليه أعتقد أن أفضل ما يمكن لأوباما فعله هو تصريح أو بيان رسمي يبرز فيه معايير وأسس كاملة وواضحة للخروج من الصراع الحالي.

بالنسبة لأميركا والأوروبيين، أعتقد أنهم بدأوا بالإيمان أن الصراع عميق جداً في الشرق الأوسط ووصلوا لفهم أعمق وأفضل للصراع في حيثياته وجوانبه وبخاصة القضية الفلسطينية. لكنني أؤمن أن الدعم الدولي ضاغط على الفلسطينيين حيث يحصل الفلسطينيون على ربع دعمهم المالي من أميركا، أما في سبيل الحصول على الإلتئمان الدولي وفيمكن حدوث ذلك من خلال إلغاء، على سبيل المثال، التنسيق الأمني، أو غيره من الآليات لإحداث ضجة إعلامية تجذب الإلتئباه الدولي.

◀ د. مخيمر أبو سعدة

الواضح أن الصورة قائمة، ولا يستطيع الفلسطينيون أن يقدموا اتجاه العملية السلمية أكثر مما قدموا خلال السنوات السبع والعشرين الماضية منذ اعلان الاستقلال على حدود 67 والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية.

ولكن يجب علينا أن نبتعد عن تأييد بعض الأحداث التي توصف بالإرهابية وتؤثر على المجتمع الدولي مثل أحداث برج التجارة العالمي 2001، أو تحركات داعش ضد قرار الغريبين.

لست متفائلاً بقدوم الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري والجمهوريون معروفون بتاريخهم الحافل ضد القضية الفلسطينية.

مداخلات الجلسة الثالثة :

أ. فهمي كنعان

الاعلام الفلسطيني هو إعلام مساعد للرواية الاسرائيلية من خلال ما يبعثه الاعلام الفلسطيني لمجموعة الأطفال الذين يتظاهرون وهم يحملون الأدوات الحادة أو حزام ناسف، ويريدون أن يقتلوا الاسرائيلي، وهذا بحد ذاته يخدم الاعلام الاسرائيلي ، ومن ناحية الدقة، فالإعلام الفلسطيني يعاني من الدقة والمصادقية، بل يخدم الحزب، كل حسب فصيله، دون التطرق لجرائم الاحتلال، ولذلك يجب وجود وزارة اعلام ويجب أن يتوحد الفلسطينيون من أجل خدمة القضية الفلسطينية.

أ. إياد الضعيفي

الموضوع ليس ضعف الاعلام الفلسطيني، الإشكالية أن هناك تواصل بين إسرائيل وأوروبا من حيث الأصل والديانة يجب أن نميز بين الرأي الرسمي والرأي الشعبي. فالشعوب جميعها تتعاطف مع القضية الفلسطينية، فمن خلال الاعتداءات السابقة على قطاع غزة كانت الشعوب الأوروبية والغربية تتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولذلك نحن بحاجة إلى إعلام فلسطيني يتحدث إلى العالم بلغته، مع إبراز الحالة الإنسانية.

أ. أحلام نتيل

إن الوسط الثقافي والاعلامي يجلد ما هو موجود ولا يتكلم عن حل أو رؤى واضحة لمساعدة القضية الفلسطينية ومساعدة القيادة السياسية.

أ. حسام أبو ندى

هل يمكن إخضاع الاعلاميين لقانون واحد بحيث لا تصبح هناك تناقضات في الأخبار؟

◀ أ. كمال الرواغ

كيف نبني استراتيجيات إعلامية فلسطينية توحد الخطاب الفلسطيني، والرسالة النفسية للمجتمع الاسرائيلي ورسالة انسانية تكسب التعاطف الدولي ورسالة داخلية اجتماعية للشعب الفلسطيني في ظل التعددية الاعلامية الحزبية وغياب الاعلام الرسمي.

◀ أ. عبد العزيز قديح

لابد من توحيد وسائل الاعلام الفلسطينية وفق رؤية موحدة، لابد من الإجماع على إنهاء الانقسام وحماية الصورة الفلسطينية، وتخصيص يوم لكل الفضائيات بموضوعات موحدة، تجاه القضية الفلسطينية لا يمكن توحيد الخطاب الإعلامي الفلسطيني دون توفر الإرادة السياسية.

◀ أ. ناصر حمودة

تحدث عن عدالة، أي عدالة موجودة وأين المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة ضد الشعب الفلسطيني ودور ويلسون في الموافقة على وعد بلفور التي قامت بها أمريكا؟ أين المسؤولية التاريخية للنندن عن وعد بلفور؟ أين المسؤولية التاريخية للأمم المتحدة عندما اتخذت قرار التقسيم؟

◀ أ. صلاح أبو حطب

كيف لنا أن نجذب هؤلاء الناس إلى المحكمة الدولية في ظل التوازنات الدولية؟

ماذا لو الاعلام ركز على الأنظمة الديمقراطية مثل النرويج وبعض الدول الاسكندنافية؟

أ. يحيى قاعود

معلوم أن العلاقات بين الدول تقوم على المصلحة. أعتقد أن الحل الوحيد هو إجبار إسرائيل نفسها من خلال استغلال ضعفها الداخلي بتغيير رأيها للعالم الحر، فقط لو مارسنا ضغوطاً على سبيل المثال توجهنا للحوازر فإن إسرائيل سوف تغير من سياساتها.

رد: أ. عصام يونس

الشرعية لا تصنع عدالة، ما يصنع العدالة هي كيفية توظيف الشرعية توظيفاً عادلاً باستخدام كل الأدوات والممكنة كي نصل إلى الهدف نحن لم نصنع الاختلالات الدولية، نحن أمام مشهد سيء والتحدي هو كيف يمكن لنا أن نعيد إنتاجه لخدمة قضيتنا، وما هو مطلوب هو كيف نوقف الانهيار قبل تحقيق الإنجاز، وبالتالي فإن الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال أصبح ضرورة من خلال ما هو متوفر من أدوات، وهذه الأدوات يجب علينا أن نصفها بهذه الصفة الجديدة التي اكتسبناها في الامم المتحدة باعتبارنا دولة مراقب فيها.

المحكمة الجنائية الدولية فضاء جديد توفر للفلسطينيين فيجب علينا أن نحسن استخدامه في معركة العدالة، كذلك يجب أن نخوض المعركة القانونية ويجب أن نوضح اختلال مفهوم العدالة بالنسبة لقضيتنا، والمحكمة الجنائية على مستوى القضايا هي أمام سؤال صعب، هناك جرائم حرب ولدينا تقارير هامة على مستوى لجنة تقصي الحقائق وغيرها التي أكدت أن ما تم ارتكابه في قطاع غزة هو جريمة حرب أو يرتقي إلى جريمة حرب ضد الانسانية التي تستوجب ملاحقة من اقترفها أو أمر باقترافها.

ويجب علينا أن نلعب دور الضحية وأن نحسن خطابنا وأدواتنا من أجل كسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، والواضح أننا فشلنا في ذلك سواء في خطابنا الاعلامي أو السياسي.

رد: أ. سعود أبو رمضان

لابد من التركيز على قضية المهنية في ظل استمرار تعدد الصحفيين الاعلاميين وعلى الاعلاميين الفلسطينيين تطوير أدواتهم الاعلامية، أما بالنسبة لتوحيد الاعلام، يوجد لدينا وزارة اعلام، وكذلك نقابة الصحفيين، ولا يقومان بدورهما في عملية ضبط الحالة، مثلاً ضبط الصورة للأطفال الذين يحملون الأدوات الحادة، فهناك العديد من المصورين الذين يرون في هذه الصورة ثروة لهم، فيما يكون تأثيرها على الموقف الدولي سيء للفلسطينيين، وتحول الفلسطينيين من ضحية إلى جلد، ولكن التوحيد يكون من خلال الاتصال مع الجاليات الفلسطينية في الخارج من أهل ذات البلاد على سبيل المثال أي صحفي بريطاني من أصل فلسطيني وغيره.

accurately, through their enjoyment of the highest professional press degrees, represented in the accuracy in the transfer of information and their use of strong language and the exact terms and expressions, in English and other foreign languages, that reach directly in a well-delivered way to the minds of the West and the international community.

If we look carefully to the second, third, and fourth factors, and we as Arab and Palestinian media work in opposing direction, and implementing these factors by our official and unofficial media, I am certain that in this case, it'll be possible to achieve numerous international gains in support of the Palestinian cause.

Israeli writers are using in English, not only those who are working in the Israeli media, but also the Israelis who hold dual nationalities or Judaism adherents or Christians who sympathize with Jews, all of whom are working in the most significant international media that have major impact on Western readers and the world's public opinion such as widespread newspapers, like The New York Times, Washington Post, and many international radio stations such as the American NPR Radio, beside the western TV stations and dozens of news websites, therefore, this factor is tremendously important for Israel and exceedingly serves their interests, by hauling the west to believe the Israeli narrative and to neglect the Palestinian, which leads to the third factor.

3- The weakness of the Arab and Palestinian media:

The weakness of the official and unofficial Arab and Palestinian media in facing the Israeli media, and its inability of following the Israeli (routed to west and international community) media, are both considered as one of the most important factors which is weakening the clarification of the Palestinian cause to the West, and equally weakening the process of gaining the essential international support, and here we find that Israel is taking advantages of this weakness and that created vacuum, thus trimming the international arena for itself, and easily convincing the West of believing their well-profound narration depending on cultural and linguistic factors beside the intellectual and religious convergence with the West, in addition to the lack of a Palestinian or Arab convincing narrative, or its absence in some cases, and thus the Arab and Palestinian media concentrates on traditional narratives and traditional duplicate statements, beside inability of understanding the Israeli media tactics, which is like singing out of tune, and in many cases we find the Israeli media in a valley and the official Arab and Palestinian media in another one.

4- Professionalism and accuracy in journalism:

In addition to that Israel and its allies, journalists, official spokespeople and reporters who are serving its interests and promoting its media and narrative, and mostly fabricating the facts and manipulating the truth by always turning victim into executioner and vice versa, but they professionally know what they want and they also know too well the message they want to deliver clearly, directly and

Worksheet:

Since the establishment of the Israeli contemporary state on the historical land of Palestine and to date, we find that several international resolutions adopted by the Security Council of the United Nations and other international resolutions of which are related to the Palestinian cause were all ready for practical implementation on the ground but have not been implemented until today, and everyone is always wondering why? Not to mention the unprecedented Western sympathy towards Israel and the constant justification of whatever Israel do, starting from the practices of repression, killing, dispossession, confiscation of lands, and settlement expansion until deceiving the international public opinion, therefore, to answer the pre-mentioned question, we mainly find four key factors:

1- The Religion factor:

Here we find the convergence of some Christian doctrines in Western societies with Judaism which is adopted by the World Zionist, and Israel is clearly taking advantage of that factor in the media to gain the sympathy of the West and to tarnish the image of the Palestinian people on the basis that they are Muslims who kill Jews in terrorist operations amid the screams of Allahu Akbar, and we noticed that in the past few years, in the Israeli exploitation of Daash's phenomenon and their absolutely inhumane offenses to distort the image of the Palestinians, where the latest was few days ago, the Israeli Prime Minister's remarks that attempted to liken President Mahmoud Abbas and the leaders of Daash, and his clear incitement against him in front of the West.

2- The cultural, educational, pedagogical and linguistic factor:

The vast majority of Jews who belong to the Zionist movement who settled in Palestine before and after the Nakbba, were purely western, especially those who came from Europe, the United States, Canada, South Africa, Australia and some Latin American countries, hence we find that, from then until the present days, there is a cultural, intellectual and linguistic affinity between the Israelis from Western roots and the Western society in general, and Israel is exploiting this evidently in the oriented-to-west Media, where the West understands the journalistic language and the distinctive accurate terminologies that

The role of local and international media to change the stereotypical image of the Palestinians

Mr. Saud Naim Abu Ramadan

Introduction:

It's well-known that not only the Israeli occupation is fighting the Palestinian people and occupying their land only through military and security capabilities, but also through soundly use of media by all available instruments, depending on the culture and language in persuading the public opinions especially the Western by the honesty of its narration and the invalidity of the Palestinian, by relying on the principle of deception in the first impression, or as they say; love at first sight, where the Israeli media hasten to take the lead, disseminating news and press reports, discussing their version of the truth by their evidences, without giving any details about the Palestinian narrative, or what are the causes of the Palestinian reactions that erupted due to their actions, like if they are implicitly saying "*He hit me and cried, then raced me to complain!*" and by virtue of the simple experience which the Palestinian journalists went through while covering the Israeli-Palestinian conflict over the past three decades, we deduce that they're following this method since before the Nakba in 1948 to the present day.

The question here is: where are the Palestinian and Arab media of that? And what have the official and unofficial Palestinian and Arab media done about it? and what is necessarily required of us as media men and organizations to handle that and to work on ratifying our narrative? This is what will be explained during my participation.

6- Addressing the American public opinion through the media and the social media to explain the justice of the Palestinian cause and to expose the Israeli racist policies.

7- Stimulating and developing the Arab and Palestinian lobby in the United States to influence the decision-making process towards the Palestinian issue.

8- Mobilizing the Palestinian, Arab and Muslim voters in the United States to participate in and to influence the American presidential and Congressional elections.

9- Developing and strengthening the relationships with the American civil society organizations and universities who stand against the Israeli occupation, settlements and racism.

10- Cooperate with the J Street group who is dedicated to the two state solutions, and is opposed to Israeli settlement expansion in the West Bank, and is totally opposed to American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) and its practices of supporting the Israeli right wing.

in exchange of ending Netanyahu's and his government's opposition of the nuclear deal with Iran.

In spite of the fact that Israel has a massive political support from both the American government, Congress and people, but there is an evident shift among the general public and the political leaders to put blame on Israel for the continuation of the Israeli-Palestinian conflict. And an increase in the Jewish American protest movement such as the emergence of organizations like (J Street) in support of a two-state solution and out of the continued Israeli occupation and illegal settlements in the West Bank. It has become abundantly clear that the American people do not accept the killing of children and civilians in Gaza, where there has been a salient change in the American popular position about the Israeli aggressive assault on the Gaza Strip in the summer of 2014. In addition, several criticisms were issued from the American media about the policies of Netanyahu's government, Especially from the American Jewish journalist Thomas Friedman, regular writer in the New York Times.

As for the tools and methods that should be used in order to try to gain the American political support, it reads thusly:

1- Continue the legal and diplomatic battle against Israel by joining other UN agencies to delegitimize the practices of the occupation.

2- Continue the battle against Israel at the International Criminal Court (ICG), mainly the issue of Jewish settlement expansion in the West Bank and East Jerusalem, as a violation of international humanitarian law.

3- Developing and strengthening the non-violent popular resistance against the Israeli occupation and settlements, which enjoys the respect and support of the international community as well as for the US.

4- Break the American monopoly of the Palestinian Israeli peace process by inviting the United Nations, the European Union, and Russia to intervene and push for a just solution to the Palestinian cause.

5- Continuing the boycott campaign (BDS), besides supporting divestment from Israel, as a successful and internationally accepted tool in the struggle against Israel.

state in Palestine, he eventually gave in to pressure of the US Jewish lobby, which has increased strength in the aftermath of World War II and threatened to oppose the Democratic Party in the upcoming presidential elections in November of that year, where the Jewish support was key in the success of the Democrats in that election. At that time was the famous phrase of US President Harry Truman: that there was a small number of Arabs among his constituents, particularly because at that time there were more than 200,000 Jewish voters who voted for the Democratic Party in New York State only, the ruling party back then, with the majority in the US Congress. Truman has eventually recognized the state of Israel on May 14, 1948, after eleven minutes of the Declaration of the establishment of Israel.

Since then, the Jewish lobby has been practicing great pressure on the successive American administrations, as there is a sweeping support in the US Congress for the Jewish lobby in order to receive the supportive Jewish voting in any future elections, noting that Jews do not make up more than 2.5% of the proportion of the American population, though they are firmly organized and their electoral presence is concentrated in large states such as New York, California, Florida, and Illinois. Therefore, presidential chair's contenders, as well as members of Congress commonly aspire to get the Jewish financial support, which seen as essential for the success of election campaigns, in addition to that US politicians usually ingratiate oneself to the American media, which is mostly controlled by the Jewish lobby.

While nothing in the horizon indicates that the Jewish lobby might weaken or alter his bearings regarding resolving the Israeli-Palestinian conflict. Still, the positions of the current Obama's administration are completely in harmony with the interests of the American Jewish lobby, Not least because the American position against the Palestinian request to join the United Nations General Assembly as an observer in the November 29, 2012, and thwarting Arab draft resolution in December, which aimed to establish a timetable for ending the Israeli occupation. In addition, Obama's administration continues keeping silent towards all Jewish settlement expansions in the West Bank and Jerusalem, which contradicts the international humanitarian law and tantamount to war crimes, and even worse, as in the increase of US support for Israel to \$ 4 billion a year,

Is it possible to gain American political support for Palestinian cause?

Dr. Mkhaimar Saud Abusada*

The question that comes to minds, Could the US political support for the Palestinian cause be successfully gained, while we already know too well that the US administration is completely biased in favor of Israel, in undeniable strategic-alliance relationship. However, if the answer is yes, then what are the necessary tools and methods that should be used in order to attempt gaining the American political support?

It goes without saying that the United States is still the dominant superpower upon the international community and equally upon the middle east, despite the well-known international competition from Russia, as well as a regional rival of Iran, but this international and regional vying for the Middle East have not so far succeeded in breaking the US monopoly of the Palestinian-Israeli conflict file, and still America sees itself as the sole sponsor of any political settlement of the Israeli-Palestinian conflict, simultaneously continues rejecting any interference to make a breakthrough in the conflict file, even by its European allies. Therefore it's not possible for the Palestinians to seek another broker, instead of the subjective American mediator.

Before going into the tools and methods that can be harnessed in the attempt of gaining the US political support for Palestine, there has to be a quick look at the nature of the American support for Israel and the relationship of their consistent alliance. Noting that the United States was the first country in the world to recognize Israel following its establishment. And despite the fact that former US President Harry Truman (1945-1953) initially opposed the idea of establishing a Jewish

*Associate professor of political science, Al-Azhar University-Gaza

have referred, but all remain insufficient unless being part of comprehensive fighting strategy.

It is important to emphasize upon neutralizing the political utilitarian exploitation in these significant steps, or dealing with it as a tactical act, that intends to improve conditions in the negotiations, which some might still fancying, or as a sort of carefully calculated soft-struggle, which may embarrass but would never provoke, but rather, there must be constructive steps amongst implementable others, that constitute gradual and neat emancipation in order to disentangle of the unjust negotiation rules, beside drawing serious and concrete steps towards ending the occupation.

The initiative act is the one that takes the most advantage of the available legal and diplomatic margins, and also seeks to create new margins and other spaces of international engagement, in light of the legal and moral power enjoyed by the Palestinian struggle.

And perhaps the most important to be done, especially after the Palestine gain of a non-member State in the United Nations, on the one hand, is the need to join international institutions, not just the signing of international agreements, in order to maximize the clash with the occupation, and to disarm any legitimacy of it and its non-stopping crimes, beside taking advanced steps towards the accomplishment of the required justice for the victims, and to emphasize once and for all that justice and peace are not parallel lines that would never intersect, but rather, they stipulate and require each other, since no peace without justice, and no justice without the Palestinians obtaining of their legitimate inalienable rights. In light of the accelerated developments and the tremendously serious reality in the occupied Palestinian territories, the internationalization, that aims to political and legal clash of delegitimizing the occupation and its crimes, should also aim to raise the profile of the state of Palestine, through more international recognitions, so that it could become an integral member of civilized nations group and to take the place it deserves amongst the members and parties of that group, through various diplomatic actions and diverse political, academic, artistic and sports activities ... etc.

even Ukraine. The cost of that was –and still- extremely critical to the Palestinian issue, where we are witnessing a negative shift and decline of the question of Palestine, from being a forefront purview on the international meeting agenda to occupy a place at the bottom of it.

Therefore, at this particular time, the great significance of any political, legal and diplomatic clash stands out as an initiative act, by making a difference in the rules of the game, set by the ones who want to reach to this tragic harvest in which we live today, of what establishes for a political action of representatives of a people under occupation, that shall carry forward from the reaction to the proactive action, which was absent from the political action "struggle", that is always irritated, rarely initiating and rankly servile, in a state of vulnerability and exposure, what has dearly cost the Palestinians heavy prices.

It is important to assert that the exaggeration of the results of this act and the inflation of its expectations, which some might see, in light of the immense imbalance in scales of power with the occupation, is nothing but demagogy and selling of illusion. Gaining the Palestinians' legitimate rights, as a people under occupation, will not be achieved by decision of the Security Council or another UN body. This act must be viewed in context of obligatory clash with the occupation beside putting the world in front of its ethical and legal responsibilities and manifesting the Palestinian issue in a different way, as a people under occupation, yearning for freedom and emancipation.

Obtaining the new status of Palestine as a non-member state in the UN, and the Palestine initiative for the convening of a special session in the Human Rights Council of the United Nations in July during the offensives on Gaza, and what it resulted of committee formation to investigate the perpetrated crimes by the occupation. As well as the request of President Mahmoud Abbas to the Swiss government, on the tenth of the same month, during the assault on Gaza, to hold a congress of the High Contracting Parties on Geneva Convention, and later heading to the Security Council to issue a resolution that ends the occupation, and to join the International Criminal Court beside the signing of tens of international conventions, particularly in human rights, are all exceptionally important steps that must be viewed from the angle of the initiative act of clash, which we

seizing lands, fragmenting its unity, and forcing its residents to live in sealed cages.

When Israel unilaterally disengaged from Gaza Strip, in September 2005, the essence of what the occupation strived for was excellently strategic, disengagement from Gaza, and fragmenting the political system besides killing any enablers for a Palestinian state, even killing the idea of it in minds of Palestinians after killing it in reality by practice. Through fragmenting the collective national identity and driving Palestinians to search in taboos, where the reality might have its role in fragmentizing that identity through coercive pushing of rotten redefinition of entities, perhaps by looking in synthetic identities in the shade of severe-dynamic political division on one hand, and on the other hand, the failure of the peace process to achieve the promised security, peace and prosperity to the Palestinians.

By clear understanding of that, and in order to block the way upon what the occupation seeks for; incumbently, the Palestinian political reaction have to be the initiator in case of continuous political, legal and diplomatic battle, in order to emphasize that the Palestinian territories, especially Jerusalem, are still occupied, and that the occupying power bears full responsibility for it_according to the provisions of Geneva Convention (IV) and the rules of international humanitarian law, *to come late is doubtlessly better than never come*, the diplomatic, legal and political work that the state of Palestine is currently doing, in this defining moment, is not only important and positive, but also must be given popular support, assistance and backing.

It goes without saying that one of the Palestinian political system's crisis manifestations lies in always working by reaction precept, instead of acting by own, and in addition to the above foreword, what happened -and still- of developments in the region, and also in the world, actually requires proactive instead of responsive acts, since the dynamics which the region has witnessed was in fact closer to be a political tsunami, that hit the area and hasn't settled yet, which had a political cost upon the Palestinians in substantive terms. After being a central subject for great concern, The Palestinian issue has witnessed regression in the international interest of it, for the sake of new interests in areas of conflict such as Syria, Libya, Iraq, ISIS, and

"Internationalization" and empowerments of political and legal clash

Mr. Isaam Younis

Whoever feel secure from punishment will inevitably offend limitlessly, no doubt, in the absence of accountability and the activation of its instruments as a legal and moral principle that founds justice, the culprit will continue to perpetuate his crime, evading of all moral and legal rules, furthermore, he'll avow boldly about what he's committing.

That summarizes the crime scene, which occurs over and over again, repeatedly committed criminality by Israeli occupation forces against who more deserve for protection according to the rules of international law, namely, the Palestinian civilians in the occupied Palestinian territories. The internalizing question, which casts itself in the face of whoever approaches the scene is: **Why does Israel go to extremes in perpetrating crimes throughout the Palestinian territories?** Not least, the extrajudicial executions of innocent people, preceded by bombing houses on heads of their inhabitants, as well as hospitals, ambulances, schools and facilities which raise the blue flag, in addition to dispossessions and confiscations of lands.

In the absence of international volition to achieve the minimum requirements of justice in this part of the world, the victim has no more options except taking its case, past, present and future, in a one-way path of striving for freedom, yearning for justice, lifting the oppression and deterring criminals, through the reinforcement of the political and legal clash with the occupation. The last two decades have shown insolence of the fact that the State of the occupation, which took advantage in a severe way of the unprecedentedly internationally-supported slogan "*Give peace a chance*", has attempted to change the geographic and demographic features of the occupied territories by irreversible permeative procedures, such as Judaizing the Holy City,

- The need to provide active Palestinian and Arab media in several foreign languages, to elucidate and express the Palestinian and Arab issues in a professional and strong way.
- Ending the Palestinian division in order to unify all the efforts to fight for the sake of the Palestinian cause.
- The necessity of pushing the EU to adopt an effective policy that reflects their vision on the problems in the Arab world, away from the dependence on the American vision.

- Failure to develop unified Arab stance that works to attract and strengthen the European role, where there is undeniable Arab split between supporters of the European role and supporters of the US role.

- Weakness of the Palestinian influence and interaction in the European countries on the official and popular levels, and Problematic in the cultural and media segments.

- The inability of the Palestinian, Arab and Islamic communities in forming powerful and pressuring lobbies on the EU countries.

6- Recommendations:

- The Necessity of developing unified European position towards the Palestinian issue, and having an active and effective role that commensurate with the size of the EU. Beside, pursuing to take executive steps and not just taking positions only.

- The need to develop unified Palestinian position towards the European role, and striving to attract them to engage more in the Palestinian issue on the level of initiatives and in terms of implementation and support.

- Seeking to develop unified Arab position towards the European role, and working on strengthening the coordination and cooperation to benefit from the European role in supporting the Arab issues, especially the Palestinian cause.

- Increasing the effectiveness of the Palestinian and Arab communities in the European countries, in addition to forming strong and effective lobbies, and ending the fragmentation and negative competition between them.

- The necessity of making a change in the official Palestinian and Arab diplomacy, and providing unified Palestinian and Arab strategy in political positions.

- Trending towards strengthening the institutional and popular networking between the Palestinian and Arab institutions and between the European institutions within an unambiguous plan relies on public diplomacy.

countries and the consequent of the differences between the European positions, have both led to concentrating the European diplomacy on the Syrian crisis, therefore, European capitals witnessed active diplomacy regarding the Syrian crisis and the problem of Syrian refugees flow. And after the problem of the Palestinian refugees was constituting the center of the political scene and the local, Arab, regional and international media, the Iraqi scene came first, then the Syrian one. And as a result, declining interest in the issue of the Palestinian refugees as an integral part of the Palestinian cause.

4- The evolution of the European position:

We have to realize that the EU has entered a new phase in the first decade of the twenty-first century, through not only maintaining the role of the supplemental and economical supporter to the US role, but through moving in a more active role by introducing initiatives in the face of American initiatives. And we have seen many European initiatives, like:

- The Swiss initiative 2009
- The French initiative
- The New Zealand initiative.

5- Results:

- In spite of the noticeable progress in the European position towards the Palestinian issue, but it is still below the required level.
- The failure to develop a unified European position towards the Palestinian cause is weakening the European role.
- The US and Israel are working on marginalizing the European role, because it's based on the international legitimacy which Israel is seeking to evade always.
- There is no unified Palestinian position towards the European position because of the division, and no unified strategic Palestinian vision, or consensual political program.

It can be said that before discussing how to gain a positive European position, the Palestinian leadership should have serious political willingness. It is clear that the Palestinian leadership lacks a steady working strategy, instead they are depending on the policy of reactions. Therefore, the fluctuation of the Palestinian position and its weakness always makes it vulnerable to pressures. so in order to gain a strong European position, we need firstly to word on strengthening three integrated and overlapped circles, which are:

- The Palestinian circle, as a spearhead
- The Arab circle, as the main supporter
- The Islamic circle, as the main supporter also
- The Humanitarian circle, including the European support and assistance

And without achieving strength and complementation in the three circles, we'd never succeed gaining the forth circle.

And the most important mechanisms for earning the EU's position are:

- Activating the official diplomacy
- Activating institutional diplomacy
- Promoting networking with academic institutions within the boycotting campaigns
- Strengthening the role of Arab communities in interacting with the European societies.
- Strengthening the role of the media to expose the daily Zionist violations against the Palestinian people and their land, heritage and institutions.

3- The Arab regional repercussions on the European position:

What the Arab region is witnessing of crises have dispersed the European diplomacy, the Palestinian cause is no longer in the main scene circle as it was, the Syrian crisis has become the forefront of the Arab, regional and European political scene, due to the occurrence of alliances and axes in the crisis, after the Arab, regional and international interventions. The flow of Syrian refugees to European

Noting that the European Union does not consider the Palestinian cause as an independent policy, but rather as a part of a broader comprehensive policy for the Arab region or the Middle East, however, the Palestinian issue has a larger concern due to its relevance with Israel which has special relationships with Europe from the rest of the surrounding Arab countries. In addition to the fact that the Palestine cause is within the Mediterranean, where it falls within the European Neighbourhood region.

And The main important objectives of the European Neighbourhood Policy are:

- 1- Preventing conflicts in the EU neighbourhood, and any acts of aggression against it.
- 2- Settling existing conflicts and disputes, and trying to accomplish stability.
- 3- Making strong economic, cultural and political partnerships based on common values, prosperity and security.
- 4- Controlling the migration and all forms of smuggling into the European Union.
- 5- Providing security for the EU citizens abroad.

The EU has realized that the Palestinian issue is the most significant political issue in the Middle East. And that the Arab-Palestinian-Israeli conflict takes the bulk of diplomatic work in the region. Hence, the EU tried to act as a mediator by showing some sort of neutrality and understanding of Palestinian rights.

But despite the EU's serious willingness and striving for playing a pivotal role, because of their common interests in the Middle East, still, the EU is suffering from the curtailment of their role by the US.

The EU's position that distinguishes them from the US's position by virtue of international legitimacy is expressing independency, but this independency at the level of the political situation lacks the capacity to implementation.

- 2- Mechanisms of work, to obtain the European position:

Determinants of gaining EU support for the Palestinian cause

Dr. Khalid Mohammed Safi

1- The roots of the European position and the stages of its development:

Including Palestine, the Europe-Levant relations are profoundly deep-seated throughout the history; there were the Greeks and Romans, Byzantines, then the Islamic countries of Umayyad and Abbasid, and Ottoman successions, which have reached to most of the Eastern European countries till Vienna. Then, there were the Levant subjection, including Palestine, to the Mandate system after the First World War.

The European role was mainly supportive for the emergence of the Zionist entity, where it received the support of Britain, France and most of Western Europe. but, some western-European relationships, have witnessed some sort of change after the 1967 war, where some countries have begun to re-evaluate and draw their relationships in a balanced or neutral way with the Arab countries and the Palestinian Arab-Israeli conflict. Where significant interests of the European countries are in the Arab Mashriq and the Middle East, especially in the economic sphere, where the European countries see in the Middle East a region of natural resources, particularly oil, which remains the main source of energy worldwide. In addition to being a market for European products. Therefore the view of the Europeans to their relations with Arabs is based on several topics, including: economic and monetary axis based on joint economic exchange, beside political and security axis through creating an area that enjoys peace and stability, and lastly developmental social humanitarian and cultural axis.

all is hope and a little bit of trust in order to build and in a way we need to rebuild the negotiations towards the popular and the Quartet met and confirmed that the security features are not enough to deter violence between the two sides need to trust to build a Palestinian state or two state solution. What the EU has called to take steps on the ground which go beyond economic which really have to be steps taking by Israel by it's commitment to the Oslo agreement to push the Palestinian cause formation independent state.

development but also at the political way. Now what the EU has called for what I really think is needed is an absolutely fundamental change of the political, security, economic situation in Gaza and that means first of all the end of the closure it means follow opening of the crossing point in everything which comes with it we know that there is support for reconstruction of Gaza, but not enough. Now of course the situation in Gaza must be seen not only with humanitarian social and economic context but must be seen not only with the political context of what should hopefully one day become a peace process again and of course in particular the context of the two states solution. In our view I think this shared by many Gaza constituents. Not part of Palestinian state and absolutely must be part of future state of Palestine. As you know the European Union's political approach, political cooperation with the Palestinians but also all the financial and economic cooperation actually serves the creating condition, hopes to support the creation conditions for the implementation of two states solution and that of course means we support Palestinians in implementation democratic which will be necessary in the future state, I would like to emphasize what assured by the ambassador and governor of Gaza, we need international support. I think is the fact that the lack of progress on the reconciliation leaves Palestine not only divided but also undermines ability of political leadership all political leadership regards belongs to in institutions ready and able to support future state. We will support any form of any of the solutions which calls for the reduction of division and unify the Palestinians again. Now this is all what we would like to see happening this little bit our vision but let's get back to talk about other than the fact events. I think the only way to describe the current situation look like future is gloomy and no need to pretend.

First of all we have reach situation into a state of equal extensively on the need for a two state solution. We found a kind of violence on his way to Gaza and west bank as a kind of solution to the current crisis. We see demolitions new settlement expansion announced by Israel in not too long, and unfortunately as already mentioned we don't see any perception for the Palestinians to unite again. European union represented by Magreni had met with the parties and confirmed that we need a commitment to reach reconciliation. I think everybody agrees with we need to create first of

The European Political Changes towards the Palestinian Issue

Mrs. ULRIKE HAUER¹

First of all, I thank you for inviting me and for asking me about , I think the title has been the changes towards the Palestinian issue I will start with disappointing you because our policy towards Palestinian issue has been very consistable so I will restate that has no change and what we have insisted for the number of years. Now, I think there is no alternative to the negotiations on behalf of the European union, what is happening in the region reminds us of the pain of the conflict and the current situation is not a solution, but the two state solution is the only solution. I really would like to say what we see today and what I think is very worry in the development that we somehow start to accept new norm that how it is. The Second main point is the EU does not recognize any changes for 1967 borders including Jerusalem and will not support the annexation of Jerusalem to Israel. Now thirdly and again this is well known we still consider the settlements as absolutely illegal in all international laws and in all it's forms and the looting of property and the demolition of Palestinian houses. I believe that the peace and two state solution agreement. I think we very much understand and also share the frustration of many in Palestine about what would you see in reality what would you see happening on the ground in this regard in particular in the West Bank and also in Jerusalem and all this because of the occupation settlement. Now being Gaza of course it would be a big mistakes not to I am stress in particular the situation in Gaza. I feel that the audience understand more than me, the situation here is unsustainable it has no improved, after the conflict last year (war) most of humanitarian, economic situation are unsustainable. Not only on the humanitarian way and

¹ The text as "spoken" by Ms. Hauer in the conference

joined efforts and seriously discussed the need to reform and put the right man in the right place stressing the importance to achieve transparency and democratic governance based on participation and accountability as a necessary and important goal as long as the governance based on democracy to strengthen the resilience of the Palestinian people and enable them to achieve their rights to freedom, independence and return.

Despite of the coherence amorphous nature of the Palestinian NGO's Network and despite of the agreement is development, democracy and human rights issues on the basis of ensuring good governance and rule of law, there are differences in vision in respect of direct political matters. The civil work is influenced by politics but has no direct relations with it because it is the prerogative of the political parties in the first place.

The Palestinian NGOs however have become convinced of the need to review the process of national political process from the beginning when Oslo accords were signed between Israel and the Palestinians in 1993 and later Paris Economic Protocol in 1994. The political process in the period following the transitional period which ended in 4th May 1999 is needed also to be reviewed due a sovereign state of Palestine has not been yet recognized.

Thus, the efforts exerted that time by the Palestinian NGOs and the statements that were issued as well as the organized and conducted workshop, conferences and meetings as well as the formed coalitions, were significantly needed due to the political troublesome and the security control exercised by the governments both in the Gaza Strip and West Bank due to sides' fears of organization of activities that would undermine the control of the ruling government. The takeover of the governance was justification to the security control and the political and administrative takeover that reduced the public freedom to the large degree and weakens the role and reduced the influence of the Palestinian civil society.

It aims to develop a society that respects public freedoms and seeks to achieve sustainable human development that is dedicated to empower and enhance people's abilities and increase people's knowledge to expand their options. Hence, the author of this paper tries to focus on the role of the Network to develop new ideas that lead to adoption of a new political approach that would change for better the current situation which considers the US sponsored bilateral Israeli-Palestinian negotiations as a pillar but rather to internationalize the Palestinian cause and join more international conventions and treaties including the Rome Statute in the International Criminal Court (ICC). The Palestinian NGO's Network seeks to strengthen the popular resistance and the boycott campaign against Israel. It also seeks to mobilize a wide international solidarity campaign and put the Palestinian house as a prelude to end the internal Palestinian political division and restore the status of the (PLO) as a representative of the Palestinian national identity on the basis of partnership and democracy, as well as to re-define the Palestinian Authority (PA) as a tool to strengthen resilience not as a tool for security coordination and a tool for managing the population affairs on the basis that the (PLO) is the directive of the (PA) in addition to the significant need to achieve a political and social agreement based on the definition of power.

The Palestinian NGOs focused on the national themes with an aim to expose the Israeli occupation practices against the Palestinian people and mobilize a wider popular solidarity campaign as well as to strengthen the relationship with the international solidarity movements in their countries. The Palestinian NGOs also focused on the subject of democracy and that was embodied in the organizations defending of the public freedoms and rejection of each State Security Court, summons, political arrests and violation of the rights to freedom of opinion and freedom of speech and violation of the rights of association and right to peaceful assembly as well as violation to the right to freedom of political action and labor union.

The Palestinian NGOs fought corruption, waste of funds, concentration of power, and fought against elites and monopoly. They fought as well as against the abuse of power of influence. They also

Palestinian Civil Society and the New Political Track

Mr. Muhsen Abu Ramadan

This paper reviews the role of the Palestinian Non-Governmental Organizations (NGOs) as a part of the Palestinian civil society fabric to end the Palestinian internal division; it reviews the attempts of the NGOs to achieve internal reconciliation and the obstacles that encountered the Palestinian NGOs while trying to achieve it. The paper also aims to highlight the NGOs tools for action and influence on the decision makers through mobilization of public opinion and activation of negotiating committees, mediation, statements, workshops and consultative meetings as well as through extended meetings and conferences.

It's noteworthy to say that, Palestinian NGO's Network a coordination body which includes more than 70 NGOs who work in various fields, such as health rehabilitation, woman, youth and other fields. Each of these 70 NGOs has its own vision and message that are consistent and compatible and based on struggle to achieve the national goals of the Palestinian people and national liberation. The Palestinian NGO's Network seeks to develop a democratic Palestinian society based on the rule of law and the principle of separation of powers.

4. Uphold the concept of separation of powers exercised through the executive, legislative and judicial authorities.

5. Confirm and legalize the principle of the rule of law and the principle of protection individuals and the public freedoms.

6. The institutionalization of the decision depends on the structural and functional reforms of both the state and PLO institutions. Mistakes must be accurately considered and overcome during the reform in the foreseeable future by the deep legal and practical studies.

Liberation Organizations (PLO) Palestinian National Authority (PNA) organizations has also emerged.

The decision making process granted the Palestinian president Mahmoud Abbas who exercise the executive, legislative and judicial authorities due to the lack of clear separation of powers which is the grantor of good governance.

Meanwhile, on the representative level, the Palestinian Authority (PA) replaced the Palestinian Liberation Organization (PLO). It has become the representative of the Palestinians both in the Palestinian territory and Diaspora through the Palestinian Authority institutions and its diplomatic missions.

The legal problem faced by the Palestinian political system emerged as a result of the absence of institutionalization of the process of production and renovation of the political system through democracy that is based on elections to sort powers and consolidation of political system relies on elections and devolution of power as the only and compulsory option.

The mentioned problems are not that comparable to the main problem the faces the Palestinian political system; the most influential problems are the split of the Palestinian political system between the West Bank and Gaza Strip and the freeze the work of the Palestinian Legislative Council (PLC) as well as the split of judiciary.

Actually, the mentioned above problems drive us to find solution to get out of the problems and dilemmas that face the Palestinian political system particularly in the phase of transformation to the State of Palestine. Thus, This is mainly and conditionally associated with two conditions which are as following:

1. A Complete achievement of reconciliation and restore the geographical, political and national unity of the Palestinian State (Gaza Strip and West Bank).
2. Take an immediate action to hold presidential and legislative elections sort out the political forces and enshrines the democratic approach as a basis for the rule and devolution of power in Palestine.
3. Legalize the relations between the PLO and the Palestinian State through the PLO's national charter and the constitution of the Palestinian state.

emerged that served as a weight on the Palestinian political practices as a result of roles' disorganization and mix-up, power overlapping, and marginalization of one group for the benefit of another between the Palestinian Authority (PA) and the Palestinian State institutions that founded after PA's establishment and the Palestinian Liberation Organization (PLO) as a supreme political authority. The other dilemma was related to the national strategic plan that was divided due to the assignment of the responsibility to the ministries between the development of state institutions and strengthening of the state and liberate it from the occupation.

Meanwhile, the third dilemma emerged recently as a result of the internal division and political fragmentation and lack of a unified political system.

These dilemmas have its implications on the Palestinian decision-making and the role of the Palestinian state institutions. Thus, the following two key questions emerged: The first one, Are the Palestinian State institutions are decision-makers or partners, or supportive? While, the second one , Are the State institutions are eligible or must be activated or must be rebuilt? And What is the role of each the executive and legislative authorities in decision making to identify the role of each executive, legislative and judicial authorities in the formulation and support of the political decision?

Thus, Despite studying the role of the Palestinian state institutions in the Palestinian strategic and political decision-making, we went back to square one which means that the same previous functional, structural, representational and legal problems related to the role of the Post-Oslo Palestinian Authority's institution in the Palestinian decision-making.

Since the establishment of the Palestinian Authority (PA) after the historic Oslo Accords were signed between Israel and the Palestinians, a state of functional overlapping between the Palestinian Authority and the Palestinian Liberation Organization prevailed the political action and peace negotiation with Israel and the foreign relations namely relations with the states that sponsored peace negotiations. The functional overlapping between the PA and the PLO caused a decline in the role of the PLO in favor of the PA even in the financial issue. The functional overlapping between the Palestinian

Palestinian State Institutions and the Political Decision

Ms. Majd Al-Wajeih Muhana

The Palestinian Authority (PA) led a diplomatic battle; through its embassies abroad, in the international arena including the UN Security Council. On November 29, 2012 Palestine gained the international recognition as a non-member observer state status in the UN General Assembly. The Palestinian efforts continued to change the public opinion towards the Palestinian cause until the state of Palestine was internationally recognized and most recently recognized by the Vatican.

Later after these significant crucial diplomatic achievements, the Palestinian president Mahmoud Abbas issued a decree to replace the PNA by State of Palestine. According to the decree all Palestinian official stamps, documents, passports, transactions, board signs and internal mail will use the State of Palestine rather than the name of "PNA". This step by itself perpetuates the components of the political system in Palestine as an independent state that has its own authority and state institutions. The Palestinian Authority started also launched a reform campaign to its institutions in the West Bank. This Palestinian Authority's diligent approach demonstrates the obvious choice of the Palestinian leadership and the changes in the Palestinian Political Approach.

Following these changes, several questions have emerged regarding the nature and extent of the participation of the Palestinian state institution in the Palestinian decision-making. Range of dilemmas

on the integration of all parties within the PLO without marginalization or exclusion of any party. If the Palestinian national cause has to succeed in the future, this vision should be the culture and values of all parties.

The last point I wish to emphasize on and to refer to; the PLO is the sole legitimate representative of the Palestinian people, which is responsible for all Palestinians national affairs at home and abroad until the full establishment of the independent Palestinian state, and even beyond the establishment of the state. The PLO must have a special role that should be determined at the time. But until that time we should still work to activate and develop the PLO institutions, on the basis of national unity for all Palestinian spectrums.

Palestinian National Authority (PNA) on the Palestinian Territory for interim period until the fulfilling a Palestinian state. Last but not least, the United Nations General Assembly resolution 67/19 in 2012 that upgraded Palestine to non-member observer state status in the United Nations was the last legal step, which ensures a new legal status for the Palestinians to act legally within the international law.

Now, what should be done to end the split between.....and to keep the political transformation process?

The most important issue is to retain the role of the PLO that characterized by the legal status and full international recognition, to be considered as a sole legitimate representative of the Palestinian people inside and outside Palestine, taking into consideration that the PLO main mission is now to ensure the right of return for the Palestinians.

The other issue is the separation of power between state institutions, “PLO and Palestine state institutions”. The separation process should be in the sense of competences between the two bodies. It is not intended to be a mechanical separation, but rather a functional separation, with overlaps, interdependence, and tasks assigning between the role of PLO departments and the role of the state institutions.

With regards to the external representation, I think it is essential in the next future that the representation should be a subject of state of Palestine. Until resolving this issue definitively, it must remain within the framework of the PLO as it still possesses the representative capacity by the moment.

Another issue in this regard: What are the possibilities that enable the Palestinians to formulate a unified Palestinian national decision? It should be a task within the framework of the temporary acting leadership, which includes all Palestinian factions.

How to formulate a national vision? How we could work to formulate a national political approach that expresses the visions of all factions and movements in the framework of the Palestine Liberation Organization? This vision must be based

The PLO gained appreciation as legal representative of the Palestinians in the Arab and international level, which has become the authority in the context of the Palestinian national program, and in ensuring its implementation. The PLO, from the beginning, was interested in creating wide networks of alliances throughout building Arab and international relations, by which PLO can disseminate the Palestinian political program in order to gain international support. Furthermore the PLO was more and more involved in the administration of Palestinian civilian affairs, e.g. the joint Palestinian-Jordanian committee.

The most important transformations of the PLO political program took place in 1974 when the PLO's Ten Point Program was developed. It is the name of the program that accepted by the Palestinian National Council (PNC), the legislative body of the PLO, during the meeting of the PNC which was held in Cairo 1974. The plan called for the establishment of a national authority over every part of Palestinian territory that is liberated. The program implied that the liberation of Palestine could be partially and in stages. The plan allowed the PLO to engage in diplomatic channels, and provided validation for future compromises made by the Palestinian leadership.

Throughout this vision, the PLO was able to promote peaceful approach that used in the independent declaration of Palestine state on 15 November 1988 in Algiers. The political approach in that time has taken into consideration the international political changes, e.g. the tensions between the USA and Ex-Soviet Union. Beside the independent declaration document that contains the political, economic, and social principles of the upcoming Palestinian state, on the basis of the guarantee of human rights and democratic character of this state. The PLO also launched officially in that time the Palestinian vision for peace, which is based on the implementation of the UN security council resolutions 242 and 338. The Oslo Accords that signed in 1993 marked the launching of the Oslo process, which aimed at achieving a peace-treaty based on the mentioned UN Resolutions, and to fulfill the right of the Palestinian people for self-determination. According to the Oslo accord the PLO established the

The Role of PLO in the Political Transformation Process

Dr. Ahmad Majdalny*

First of all it is worth to mention here that the establishment of the Palestinian Liberation Organization (PLO) aimed mainly at the liberation of the historic Palestine, it means the territory inside the 1948 borders. Even until now the slogan of PLO is designed for this purpose and indicates the unity of the Palestinian territories and right of return. So that the political program of the PLO contains the idea of the independent democratic state and coexistence for all human races. Even after 1967, the independence and right of return of refugees are still remained as the main political issues of the agenda of the PLO. The beginning of a new transformation process within the PLO national agenda was slowly formed after the 1973 war. At that time, new regional and international political developments created new circumstances that helped in shifting the approach in forming a new Palestinian interim political Program. The new approach based on achieving the national objective throughout three principles: Right of return, Self-determination, and Establishing the Palestinian State with the capital Al-Quds Sharif.

* Member of PLO Executive committee

- Reconstruct the Gaza Strip.

Thus, to achieve the above-mentioned strategic objectives, the Palestinian leadership must exploit the membership of Palestine in the international organizations, and complete the process of joining the World Trade Organization (WTO). Moreover, it must achieve national reconciliation and unity, and active the PLO and its role, and build on mass action as a base for political action.

1. Accesses to the available resources in the Palestinian territories in exploit them.
2. Abolish the customs union and economic dependence of Israel, but instead expand the economic relations with the entire world.
3. Liberalize of the Palestinian economy and remove the restrictions that impede the economic development.
4. Re-strengthen the economic unity of the Palestinian territories.

The Palestinian Authority (PA) must take the following actions:

1. Reconsider the Paris Protocol.

Some believe that there is a particular need to cancel the agreement and instead of it search for an alternative that offers opportunity for the rehabilitation of the Palestinian economy. Others, meanwhile, believe that substantial amendments to the agreement and the agreement's implementation will be a more realistic solution. It may be useful to deal with both views as successive stages by which is meant that the amendment stage will inevitably lead to abolish the protocol.

2. Re-view the aids provided to the Palestinian Authority (PA) in terms of the conditions imposed by the donors, mechanisms, references, the Israeli role and the optimal utilization of the aids.

3. Seeking implement to the economic plan adopted by the Council of Ministers, under the title of "Government's Plan to Strengthen Competitiveness of the National Product and Strengthen the Palestinian Economy."

The following are the main axes of the plan:

- Support and encourage the national product.
- Organize importing of products and encourage direct importing.
- Protect the national product and decrease the Israel products flow into the Palestinian market.
- Strengthen partnership between each of public and private sectors on one hand and civil society organizations on the other hand.
- Organize the work of the agricultural sector.

financial aids to the Palestinian budget as a part of an international development vision that does not necessarily consistent with the Palestinian national vision to achieve development.

New Economic Vision:

As part of the Palestinian president's speech before the Palestinian Central Council and the Council's recommendations in this regard, the Palestinian Authority floated the elements of the new economic vision presented by the Ministry of Economy. The elements of the new economic vision are as follows:

1. Reformulation of the economic relations with Israel through another different agreement which is based on free trade and ensures a balance and openness to the world.
2. Implementation of the economic reform program, to supply the productive sectors including industry and agriculture, and facilitation of trade and regulate the local market.
3. Encouragement of new investments in the vital sectors.

The Palestinian Authority (PA) seeking to take advantage of its accession to the international organizations and its membership in the World Trade Organization; which might provide it (PA) with new tools to support its new economic orientations.

The Needed Economic Strategy:

The new political changes are a significant opportunity to start developing a strategy to change the terms of reference governing the economic relations with Israel, and develop practical programs to implement the strategy. Due the economic situation of the Palestinian Authority no longer afford more than this weakness and deterioration. Serious efforts must be exerted to review all the requirement to reformulate the Palestinian economic relations with Israel.

Strategic Objectives:

In line with the main goals of the strategy which is a re-correction of economic relations, the objectives of the strategy should be conducive to laying the necessary and the appropriate foundations to solve all the economic dilemmas. In this regard, we suggest the following objectives:

Economic strategies needed to support the Palestinian political approach.

Dr. Mazen Al-Ejlah

This paper addresses the key features of an appropriate economic strategy that is necessarily needed to support the new political actions of the Palestinian leadership. Thus, if we are to experience an actual change on the political arena, we have then to reconsider relations with Israel. We urgently need to mainly reconsider the Palestinian economic relations with Israel.

The Palestinian economic relations with Israel clearly and highly affected the economic and development orientations of the Palestinian Authority mainly after the PA-Israel economic agreement the "Protocol on Economic Relation" also known as (Paris Protocol) annexed to Oslo Accords signed in 1993. The unilateral customs union on which the Paris Protocol based, thwarted the Palestinian development efforts, due Israel imposed of trade, monetary and fiscal policies on the union, despite the inequality and great disparity between the Palestinian and Israeli economies, which reinforced the negative impacts and repercussions of the implementation of the agreement.

The Palestinian Authority has suffered on the economic level from each Paris Protocol and its applications and interventions of the donors and the international organizations. The Palestinian Authority jumped into a vicious circle, due to the Israeli interventions and the dictates of donors which caused structural abnormalities in the Palestinian economy as a result of reliance on the international

with the period 2008 – 2011; a state which forced the Palestinian Authority to borrow currency from domestic markets and caused accumulation of internal debt and reduced possibility of borrowing from banks, pension fund and the private sector.

Now, the question is: What is supposed to be done to get out of the complex economic crisis?

My quick and brief answer is: the economic crisis would never be resolved economically but rather politically. Due it would be impossible to get out of the bottleneck, without freeing the Palestinian economy either partially or completely and without putting an end to the Israeli blockade and closures. It is clear that finding a solution to the economic crisis would be achieved without enough international pressure. I believe that the recent steps taken by the Palestinian leadership to turn the page on the Oslo accords and their turn to the United Nations are the first step towards the solution. This step must be associated with serious efforts to put the Palestinian house in order particularly on the subject of reconciliation. The Palestinian leadership must exert greatest efforts to achieve a comprehensive national unity and reconciliation and join the UN agencies. It must also seek trial to the Israeli war criminals and isolation and boycott to Israel. The Palestinian leadership must urge the Arab states to support the Palestinian efforts in the international arena. It also must demand the Arab states to exploit their friendly relations with the US administration which supports the Israeli occupation and protects Israel in the UN and other international institutions. The time has come to exploit the relations between the Arab states and US that exceed annually hundreds of billions, to turn words into actions, and compel the Israeli government to recognize the independent state of Palestine with 1967 borders with a capital in East Jerusalem.

expansion and stepped up land confiscation, settlement construction and new settlements construction. It continued to Judaize East Jerusalem, demolish of the Palestinian houses and destruction and vandalizing the Palestinian farms as well as logging. Israel turned a blind eye on its settler's attacks on the Palestinian people and their destruction to the Palestinians' property and tree cut. Moreover, it turned a blind eye on the settler's attacks on the Palestinian farmers and blocking them from accessing their own lands and farms particularly the olive farms during the harvest seasons.

Failure to replace the Israeli-Palestinian interim agreement with a final-status agreement and the Israeli government's non-commitment to implement the reached agreements as well as continuation to use military machine and military and civilian bodies and settlers to violate the Palestinian people's human rights, led to disastrous results on the various aspects of the Palestinian life in general and the Palestinian economy in particular.

The heavy losses suffered by the Palestinian people and particularly their small economy due to the Israeli occupation's policies, attitudes and behaviors since the beginning of this century, increased political uncertainty and uncertainty that severely impacted the Palestinian business sector. They also increased risks and raised the investment costs in an unprecedented way. As a result of the heavy losses, most of the foreign aids have been converted to cover the budget deficit and relief work. They caused distortion of the Palestinian economy and a decline in the fragile economic growth that have been achieved during the period 2006 – 2011 in the West Bank and during the period 2010 – 2011 in the Gaza Strip. Moreover, the heavy losses pushed the Palestinian economy; which has already suffered from recession due to the high rates of unprecedented unemployment, poverty and food insecurity, into recession.

It noteworthy to say the Palestinian Authority's (PA) sustainability has been under risk. The economic growth; needed to increase the PA's revenues from the taxes and customs that are needed to reduce its budget deficit, has been hard to achieve in view of facts. The Palestinian Authority failed to freeze expenditure in the light of growing needs of the population to educational, health and social protection services. The foreign aids fell by half after 2012 compared

landfills and terrestrial communication lines establishment as well as wireless frequency's lines and towers installation.

Secondly, Israeli governments' non-implementation to number of terms of the reached agreements including the Paris Protocol on economic relations between Israel and the PLO.

For instance, Israel has not committed to open the Israeli markets to the Palestinian agricultural commodities, and has not treated the Palestinian importers and exporters and their Israeli counterparts in its airports and seaports the same treatment. It, moreover, prevented creation of a safe passageway between the West Bank and Gaza Strip and expelled police and customs officers from al-Karama border crossing. Israel has not adhered to hold meetings with the Joint Economic Committee to discuss increasing the quantities of the imported goods as set in the Palestinian trade policy (lists A and B). Israel has not adhered to the purchase taxes to the Palestinian treasury and has not fulfilled its obligation not to arbitrarily expel the Palestinian workers in Israel from their work places.

Thirdly, Israel continues acts of aggression against the Palestinian people and violates their rights.

Israel practiced all forms of oppression, murder and detention against the Palestinian civilians. It has exercised all forms of wanton destruction of the infrastructure and vandalized the Palestinian public and private utilities. Moreover, Israel besieged late Palestinian president Yasser Arafat during its comprehensive aggression against the Palestinian people in the beginning of the third millennium between 2000 and 2002. The Israeli practices caused a reduction in the Palestinian Gross Domestic Production (GDP) about 30 percent compared to the year 1999. The Israeli repeated aggressions on the Gaza Strip in 2008/2009 and 2012 as well as 2014 caused severe casualties among the civilian population and reduced the Great Domestic Production (GDP) of the Gaza Strip by half of what it was in 2006. The construction of the apartheid wall tightened the Israeli siege on Jerusalem and drove thousands of Palestinian families from their lands and farms. It also led Israel to continue its closures of the West Bank and build more than 600 barriers that paralyzed the internal trade. Israel doubled the cost of transportation and goods transportation. Over the past decade, Israel continued the settlement

the few resources that remained under their control. These practices weakened the Palestinian economy's ability to achieve economic growth to accommodate their workforce and produce goods and services they need. They also led to subjugate the Palestinian economy to a double dependency: Dependency on work due to having the Palestinian labor force to look for work in other markets especially in the Israeli markets, and dependency on goods and services due to having to search for most of the needed goods and services in Israel.

In spite of the Paris Protocol on the economic relations signed in 1994 between the Palestinian Liberation Organization (PLO) and the government of Israel; which was later annexed to Cairo agreement signed in May 1995 and the agreement signed between Israel and the Palestinians in Washington in September 1995 which all together granted the Palestinian economy an opportunity to grow, Israel was irresponsible to commit to agreements and conventions signed with the (PLO) and implement them in good faith. It thwarted to the negotiations on "final status" for which both sides' negotiator agreed to replace it with final status agreement signed in September 1999, and it continues arrangements to sign interim truce. Israel, hence, closed all doors for a real development in the Palestinian economy. This happened due to three main reasons:

First : The Interim Agreements between Israel and the Palestinians kept all the keys to the future development and growth of the Palestinian economy in the hands of the occupation authorities.

The Palestinian ability to use the keys of their future development 'the natural resources' are subject to the Israeli occupation approval. The Israeli occupation has been committing 'political blackmail' against the Palestinian Authority and forces it to give up its goals to access and use the natural and economic resources and commercial crossings as well as the internal trade routes between cities and public revenues to the Palestinian treasury. Moreover, the approval includes the exploitation of water resources in the Areas (A) and (B) in the West Bank controlled by the Palestinian Authority. It also includes the Israeli occupation's approval to allow the implementation of infrastructure projects in the Area (C) including roads construction, water, electricity and sanitation networks establishment, solid waste

The Israeli Occupation: Negative Impacts on the Palestinian Economy & Ways to Address Them

Dr. Samir Abdullah

The origins of the Israeli occupation's policy towards the Palestinian economy and society date back to the occupation's Zionist colonial settlement project which began during the period of the British Mandate over Palestine. The features of the Israeli occupation's policy became apparent in the Israeli occupation's takeover of the Palestinian lands and the forced displacement to the Palestinian people; the majority of whom were expelled out of Palestine in 1948, and the forced displacement of others; who were driven out from their own lands to be forced to stay in any other city as refugees to be accumulated in town and villages locate in small geographic areas that have been gradually confiscated and erased by the Israeli occupation; which extended control over the majority of the Palestinian lands within the Green Line.

The practices of the Zionist project leaders since the British Mandate over Palestine have been repeated by their descendants since the June 1967 war. Since the first day of the 1967 war, the Israeli occupation excludes the natural and economic resources such as land, water, East Jerusalem and the natural resources of the Dead Sea and other economic and natural resources as well. The Israeli occupation practices prevented the Palestinians from using the various policies and procedures as well as administrative and economic means to exploit

between the right and the left focus on the socio-economic agenda and relation between the state and religion on one hand and generally the Israeli position towards the Palestinian cause on the other hand. The disputes between the Israeli parties over the Palestinian cause are minor. Rejecting voices always raised by the central Zionist parties. As a result, peace process with the Palestinians did not occupy that importance in the election campaigns that took place in the previous election cycles.

The overthrow of the bilateral negotiations option and the adoption of a new approach that relies on multiple strategies simultaneously and in parallel within the same long-term and dealing with the approach as a strategy not a tactic; for instance, strengthening the steadfastness of the Palestinian people and their adherence to the land of Palestine and foil the Israeli schemes and options and reduce the damages and loss and undo concessions that were made over the previous stage and rebuilding the PLO and organizing its representation as the sole legitimate representative for the Palestinian people as well as internationalization of the Palestinian cause and continue supporting and advocating for the cause up to the hilt and focusing on the comprehensive boycott of Israel and use all forms of resistance against Israel on condition that these forms will be associated with a national strategy as a subject of national interest. Moreover, joining the international and the UN organizations and treaties and advocate the Palestinian rights, and joining the Hague-based International Criminal Court and giving the priority to ending the internal division and restoring the national unity on the basis of common denominators and consensual democracy and genuine partnership. All these together could make the occupation of the Palestinian lands cost Israel and its supporters dearly, and impose isolation, boycott and sanction upon it and its supporters. They also increase the internal contradictions in Israel so that achieving the minimum of Palestinian national goals could become achievable.

born after "Likud" and was an extension the "Likud"; meanwhile, the third phase is dominated by other parties newcomers Sephardic Jews in addition to the "Likud" party as well as the Haredi Jews who do belong to the religious Zionism and some religious "ultra Orthodox" parties.

This change in the phases left impacts on the results of the recent Israeli elections and will mainly affect the Israel-Palestinian conflict, which means that there are no prospects to achieve settlement with the Palestinians who may escalate conflict at all levels with Israel. The overlap between the state and religion has emerged in Israel. There is also a speech turn in Israel. The Speech has turned into a new-liberal religious extremist speech calling for the expansion of Israeli settlements on the Palestinian lands. All this coincided with the rise of a new force in the Israeli society; which is the "West Bank" settlers who make up 10% of the population of Israel and source of power for each the "Likud" party and the right wing of Israel which was relying in the past on the Sephardic Jews. Thus, they will together with the "Haredi" Jews and other religious groups play a big role to set the political and social agenda of the next government.

Based on the mentioned above, illusions about achievement of any progress or compromise with Israel in general and with such Israeli religious government in particular must be dropped. Any perspectives to resume US-sponsored bilateral peace negotiations and even if these negotiations would be internationally sponsored must be dropped. We must rather uphold that the central Palestinian objective must in this phase focus on the need to work on multiple strategies to change the balance of powers before talking about negotiations.

Negotiations that can be accepted by both sides but cannot be conducted under the dysfunctional current balances of powers in favor of Israel, aim at implementing the international law and UN resolutions concerning to the Palestinian cause on condition that they be held within an international conference to set a timetable to end the Israeli occupation and set terms to implement the agreements concluded with Israel.

Thus, in the light of the currently dominant political trend in Israel which is linked to the right-wing, the ongoing real competition is actually the competition between the religious right wing and the secular right-wing. The differences and disputes emerged particularly

How could the Palestinians cope with the Israeli Policy?

Mr. Hani Al-Masri

This paper discusses the proper methods that the Palestinian people could use to face the Israeli policy after the Israeli election results and the formation of the most extreme government since the foundation of the State of Israel.

The methods address the racist Zionist colonial settlement project that Israel embodies and considered as an extension for it. Israel has not yet completed its settlement project. The project still has been continued and the project's operators are more and more clinging to the original objectives of the project and the motives behind this project especially in the light of the continued and increased Israeli trend towards the extreme right. The racist colonial Zionist project seeks to annex and confiscate as much largest areas as possible and expel as much population as possible to achieve the desired goal of turning Israel into a Jewish only state. It's noteworthy to say that Israel is not only a state but it is an embodiment of a settlement colonial project.

The signification of the Israeli elections and the formation of the Israeli most extreme government is very important due it indicates that Israel entered the third phase where the Israeli government is dominated by more extreme and religious parties. According to the annual strategic report issued by "Madar" center , the first phase was when Israel was dominated by "Merah" party which born after Israel's "Labor Party" and considered as an extension of the Labor Party of Israel, meanwhile the second phase was dominated by "Herut" party

specific task or time-bound national unity government than any other reason?

The formation of a government within a reached agreement is a significant first step forward to achieve national goals if compared to the current situation. We hope that the formation of the Palestinian unity government won't be a tactical or circumstantial action. We should deal with the formation of the national unity government as strategic and necessarily needed action for the Palestinian people and as an obstacle that impeded the success of the national project.

We stress once again that the Palestinian people has no options than to achieve the national reconciliation for which they have to form a non-party government of technocrats to be the government of all people regardless of people's political affiliations either the blockade of Gaza lift or not. The national unity government is consistent with the implementation of the terms of the reconciliation agreement as a national object.

weapons still impede the work of the Lebanese government until these days. Based on this, Hamas Islamic movement and the Islamic Jihad as well as the rest armed groups will refuse to dissolve their military wings and even they will refuse to be integrated in the state security apparatus considering themselves movements founded to resist the occupation as long as it exists. What then prevents Fatah movement from possession of weapons and formation of militias and establishment of training camps and participation in armed marches as do the rest Palestinian armed groups?

What if the blockade imposed on Gaza won't be lift? If Gaza won't be reconstructed? The salaries of ex-Hamas government employees won't be paid? General elections won't be held? What will be the fate of the unity government? Will it be dissolved? What will be the consequences on the unity government's dissolution on the Palestinian political system and the national project? Is the formation of the Palestinian unity government is necessary only to lift the blockade of Gaza and open the Egypt-Palestinian Rafah crossing border? Is the unity government formation needed to improve and strengthen the position of the Palestinian Liberation Organization (PLO) in case of returning to negotiations with Israel or even leading international legitimacy battle against it? Do these points deserve attention and cannot even be ignored? Or the formation of a national unity government is necessity? The Israeli blockade and the political crisis that hit both governments in Gaza and West Bank forced much to form the national unity government. Isn't the Israeli continued occupation and terrorism more motivating to form a non

Gaza Strip mainly after the last summer offensive, despite Hamas sought to keep its security control in the Gaza Strip. Meanwhile, others believe that the Al-Shati reconciliation agreement is a quota between the rivals (Fatah and Hamas) and not only to share the ministerial posts but also share the territory; where Fatah controls the West Bank while Hamas controls the Gaza Strip. However, others believe that negotiations held in Al-Shati refugee camp was a response to the pressures placed by Egypt on the parties of division, to improve the image of Egypt; who is accused of keeping the Palestinians in the Gaza Strip besieged, and secure Egypt's role to a sponsor for reconciliation talks and mediator between Hamas and Fatah for long years ahead. Moreover, both the awareness-raising and tactical efforts exerted by both Fatah and Hamas to raise the awareness of the Palestinian society on the importance to achieve reconciliation and the need to national unity government; all these together raised people's and official's concerns of the role and future of the national unity government. Thus, we wish the unity government and its expected role and achievements on the ground would dissipate these concerns.

Moreover, another concerning questions that aim not to impede the achieving the reconciliation but pave the way to deal with a more difficult phase that needs awareness and will. The following are the raised questions that raise the Palestinians concern: How would the national unity government or even any post-elections future government will deal with the weapons of resistance? Will the Palestinian resistance undergo the Lebanese Hezbollah experience and repeat it regarding the question of the future of the resistance weapons? Note that Hezbollah refuses to dissolve the movement's weapons considering them resistance weapons, as a result the question of Hezbollah

the current national unity government have not yet studied the lesson learnt from the experiences they underwent in the past during the Hamas-Fatah Mecca agreement; that agreement over which Saudi Arabia exerted pressures on both division parties to agree upon the terms of the agreement even if both parties have no intention to achieve reconciliation at least to force Israel to leave blockade it imposes on the Palestinian Authority and to rescue Fatah and Hamas from political, organizational and financial dilemmas, without even forcing the division parties to think of and create a new national strategy and without paying any attention to the 18 terms of the national reconciliation agreement among of which was the term of forming a unity government. The same happened when the national unity government was formed later after a reconciliation meeting was held on 23th of April 2014 in al-Shati refugee camp in Gaza where parties of division focused on the need to form a government with intention to solve the salary problems only; meanwhile, it ignored the rest of outstanding issues.

Eight years later after the Palestinian internal division, roles to achieve the national reconciliation were activated and more efforts were exerted and that were embodied in the Al-Shati refugee camp meeting between the parties of division in April 23, 2014. We wished and still wish, that the reconciliation efforts would not focus only to form the unity government and ignore the rest terms of the agreement as included in Fatah-Hamas Mecca agreement signed in the city of Mecca on February 8, 2007.

Even at the government level, some bet that the technocrats government will secure the salaries of Hamas government employees in the Gaza Strip and will encourage Israel to ease its blockade and will rebuild the destroyed

been constitutionally illegitimate (in accordance with the Basic Law). If we had had a national strategy, there would have been no exchange of accusations of treason and blasphemy between those who supposed to be leaders of the national project. If we had had a national strategy the national consensus government would not have failed to carry out its functions.

Over the period of the Palestinian Authority's control in the Palestinian territories, two legislative elections were held; one held in 1996 and other in 2006, in addition to the two rounds of presidential elections and one round of municipal elections. However, these rounds of elections unfortunately failed to either solve the political dilemmas or achieve political partnership or even found an outcome to the disputes between the Palestinian political factions over the national constants and references. The Palestinian elections failed to unify the political actions of Fatah and Hamas movements during the Palestinian Authority rule stage and the existence of one unified government ruling both in the West Bank and Gaza Strip since 1994 and until the political split between the largest Palestinian factions Fatah and Hamas occurred in 2006. Thus, after all, could you expect the presidential and legislative elections to find solutions to the intractable issues related to the political system in particular and the political situation and actions on the ground in general in the light of the current political division fueled by Israel and Arab and regional powers?

The current national unity government born in most tragic circumstances than ever. It seems that the parties of the internal division the same who previously agreed to form

The strategy absence caused failure of the Palestinian leadership on various levels. It also caused a lack of political clarity in the Palestinian political system particularly after Hamas takeover of the Gaza Strip in June 2007 and the expulsion of Fatah party from Gaza and a result fully separating the Gaza Strip from the Fatah-controlled West Bank. Thus, the failure of the Palestinian leadership and the failure that afflict the Palestinian cause has not been a destiny and not resulted by Israel. Destiny has nothing to do with the political affairs. Hence, even if Israel is our enemy, Hamas and Islamic Jihad were found to confront it and no to justify their inability to achieve goals with the existence of occupation.

In case of the existence of a national strategy in the current time, what objectives frame and reference it includes? And in case of the existence of a national strategy, I wonder whether it is a strategy of resistance and Jihad on which Hamas and Islamic Jihad always stress? Or a strategy of peace and settlement that has been pursued by the Palestinian Liberation Organization (PLO)? .. Actually, If we had had a real national strategy, we would have constants that forced us to achieve national reconciliation. If we had had a national strategy, we would never disputed and split, and the repeated reconciliation rounds of talks would never failed. If we had had a national strategy, the multiple understandings would not have been announced in Cairo in 2005 and later in 2006 and Cairo agreement would not have been signed in 2008 and the reconciliation agreement document would not have been signed in May 2011 and later in Al-Shati refugee camp in 23 April 2014. Unfortunately, none of them have been implemented. If we had had a national strategy the existing institutions would not have

Therefore, everyone believes that continuation of division impedes the development of a national strategy that would face the internal and external challenges and believes that the existence of a national unity government would be a step forward to end the existing disputes and would pave the way to achieve a well-established strategy.

There is no doubt that it would be impossible to talk about a national strategy or a national unity before achieving a national reconciliation. The term of national reconciliation here implies that both parties of division have to achieve consensus on constants and terms of the national action against the occupation. We can say, the term of reconciliation is synonym with the terms of common national strategy and national reconciliation in arrow. Thus, we have to distinguish between the term of reconciliation the meaning of which implies the meaning of compatibility to participate in a Palestinian government and authority existing under the Israeli occupation and share the interests, and the term by which it means to join efforts to solve all the problems of the Gaza Strip and reconstruct it only for which it could be hard to consider it a national reconciliation because it does not meet the requirement of national reconciliation. The real reconciliation is the strategic reconciliation of multiple tracks that places the national unity to face the Israeli occupation by all possible means until the establishment of an independent Palestinian state with a capital in east Jerusalem and return of the Palestinian refugees to their occupied lands.

The lack of consensus on supreme national goals and constants which means the absence of strategy as well as the difference in determining and distinguishing between friends and enemies, emerges in the current Palestinian situation.

Importance of Reconciliation to Develop Unified Palestinian Strategy

Prof. Ibrahim Ibrach

The term of national reconciliation in the Palestinian political discourse has been discredited and meaningless not because the Palestinian people do not seek achieving reconciliation but because of the absence of the sincere intentions of the political figures of division parties to achieve the reconciliation on the ground. Over the past years, the term of reconciliation was repeated, circulated and negotiated much between the parties of political division on one hand and between the parties of division and mediators who tried much but failed several times to completely bridge the gaps between the parties of division. After all that, a real national and social reconciliation on the ground has not been achieved till this moment. Confusion and ambiguity have been surrounding the reconciliation process meanwhile both parties of reconciliation always keep silent trying to hide the real reasons that stand behind their failure to achieve reconciliation by repeatedly making statements over their intention to achieve reconciliation sometimes and holding the other party of reconciliation responsible over failure to achieve it at other times. The most obvious point, is that reconciliation talks and meetings as well as disputes surrounded the processes took the priority instead of the core issues that concern the Palestinian people and their rights such as the issue of the Israeli occupation to the Palestinian lands, its practices on the ground and its violations against the Palestinian people's rights and the strategies to resist it.

liberation movements in the whole world, confirmed that no liberation can succeed without a unified movement, a unified national leadership and a unified national strategy.

The fourth and last tool, which is very important, is the need to support the people. I walked in Jerusalem a few days ago and I saw the enormous suffering of our people there in every home and every school. There are villages that Israel wants to destroy completely, and there are villages under siege around Ramallah and Jerusalem. There are violations of the sovereignty of the Palestinian villages every day. These people cannot face the occupation, the annexation attempts, or the displacement alone. These people need to be supported in their rights.

In conclusion, we should focus on these tools if we want to change the situation. Without changing the balance of power, we will be unable to get anything.

Don't think or talk about the French initiative that was raised at the United Nations as a possible solution. Unfortunately, the French proposal includes points that cannot be accepted by Palestinian, such the recognition of Israel as a 'Jewish state', and the denial of the rights of the Palestinian people, e.g. the denial of the right of return. The French proposal is talking about the abolition of the "right of return", and it turns it to the "right of compensation". It means the replacement of "return" for "compensation". Of course in this case, it is disgraceful; no one can or should accept it. The proposal is talking about Jerusalem as the capital of two states. This is a serious and dangerous formula. It means that Israel will be able to remain in control of Jerusalem with all its components.

So I warn the leadership to interact with Netanyahu government. The only solution should be the confrontation, resistance and working to bring it down. It would be a big mistake to negotiate with them. Any kind of negotiations would be used by Netanyahu government to cover its next crimes of tomorrow.

the use of armed resistance is primarily for self-defense. Usually the force is used to achieve objectives, either to change the power of balance or to prevent the changing of unbalanced power. For instance, Israel dragged Gaza strip into war three times in the last few years, and that is to keep Gaza weak and crippled, in order to keep on the process of separate negotiations, both for Gaza Strip and the West Bank.

The main question is now: What are the strategies and their instruments that we have to use in order to achieve the strategic goal for the Palestinian national movement in the next stage? I think we can achieve the Palestinian strategic goal in four measures and instruments:

The first instrument is the right to popular resistance, especially in the west bank and East-Jerusalem. This kind of resistance is not new for our people and it has been practiced since the start of building of the separation wall 14 years ago. In my opinion, the popular resistance is taking place in waves' mode, mostly taking the form and lines of the Intifada. Example for that is the popular resistance practiced in Jerusalem last year between June and July 2014. Although this kind of resistance is has been happening in wave's mode, it entrenched and affected the behavior of the society. The duty of all Palestinian factions is to strength this resistance and to participate effectively in all activities.

This popular resistance would have enormous success when it comes together with the second tool. The boycott and sanctions movement is very impressive and would hurt Israel seriously. The movement is spreading in USA and different EU countries. Some European companies closed their stores in Israel and withdrew their investments. Not to forget in this regards the academic boycott to Israel by universities and research institutes in USA, Canada and EU.

The third tool is the need for unity and an end of the political split between Gaza strip and west bank. No party is in the position to drop the other party or even to marginalize it. For that reason, without a unified national leadership, we cannot achieve our goals. Our late leader, Hiader Abdelshafi, demanded more than 15 years ago, before he passed away, a unified national leadership. Would we have done it, we would not have experienced the political split between Gaza and West bank.

But I can assure and prove that all experiences of all the national

Towards a Unified National Program

Dr. Mustafa Barghouti*

Unfortunately we, the Palestinians, often get caught up in each other, and we do not follow-up with the occupation issue in a proper way. This must be our daily cause, focusing on how we face it, how to stand against the radicalism of the right-wing Israeli society, and how we can achieve the goals of our people, in light of the increasing isolation that we face. Thus, there are basic concepts that have to be brought back in front of our eyes:

The most important point is related to the negotiations. Why should we keep this option as the only option? Obviously, after 21 years have passed since the signing of the Oslo agreement, we should wake up and start realizing that during all this time Israel used the agreement to complete its Zionist expanding project in the West Bank and Jerusalem. It was very clear, due the difference of balance of power, that the negotiations between the both parties wouldn't have produced anything for the benefit of the Palestinian people.

In this case, the strategic goal should be, at first, to change the balance of power. Changing the balance of power can be done in two ways only: 1) either rejecting and boycotting Israel in all forms, or using resistance in all its forms.

I think that the unbalance of power between the Palestinians and Israel cannot be changed without mobilizing all possible formats of resistance. Of course, when I talk about resistance, there are different forms of resistance; there are popular, armed, and political resistances ... etc. I think, in our current circumstances, and in all circumstances,

* Head of Palestine National Initiative

Abstract Second Conference

Mrs. ULRIKE HAUER

The European Political Changes towards the Palestinian Issue 37

Dr. Khalid Mohammed Safi

Determinants of gaining EU support for the Palestinian cause 40

Mr. Isaam Younis

"Internationalization" and empowerments of political and legal clash 46

Dr. Mkhaimar Saud Abusada

Is it possible to gain American political support for Palestinian cause? 50

Mr. Saud Naim Abu Ramadan

The role of local and international media to change the stereotypical image of the Palestinians 54

Contents

Abstract First Conference

Dr. Mustafa Barghouthi

Towards a Unified National Program 3

Prof. Ibrahim Ibrach

Importance of Reconciliation to Develop Unified Palestinian Strategy 6

Mr. Hani Al-Masri

How could the Palestinians cope with the Israeli Policy? 14

Dr. Samir Abdullah

The Israeli Occupation: Negative Impacts on the Palestinian Economy & Ways to Address Them 17

Dr. Mazen Al-Ejlah

Economic strategies needed to support the Palestinian political approach. 22

Dr. Ahmad Majdalny

The Role of PLO in the Political Transformation Process 26

Ms. Majd Al-Wajeih Muhana

Palestinian State Institutions and the Political Decision 30

Mr. Muhsen Abu Ramadan

Palestinian Civil Society and the New Political Track 34

Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine 8th

1st Conferance

Transformation of The Palestinian Political Approach

2nd Conferance

Gaining International Support Towards Palestinian Cause

Gaza - 2015